جاك فرجيس

جرائم الدولة

الكوميديا القضائية

عويدات

جاك فرجيس

جرائم الدولة

الكوميديا القضائية

تعريب

حسين حيدر

عويدات للنشر والطباعة

بيروت ـ لبنان

ص ب 628 ـ بيروت ـ لبنان ـ تلفون 616033 3 961 _ تلفاكس 853757 1 961

E- mail: editions_oueidat@hotmail.com

ISBN 9953-28-055-X

رقم التسجيل في الترقيم العالمي ISBN 9953-28

الطبعة الأولى 2004

مدخل

جريمة الدولة هي مخالفة القانون من قبل الدولة نفسها، بنسيان مبادئها، وتعطيل شرعيتها الخاصّة، والشكل الأقصى لجرائمها في حرمان شعوب بكاملها ليس فقط من مكسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو من l'habeas corpus[1]، بل من مجرد حق العيش، فمطاردة الإنسان أسوأ من العبودية التي كانت في قساوتها خاضعة لأحكام القانون الظلامي على الأقل، مهما بلغت شراسته. وكانت الإبادة العنصرية الاستعمارية جريمة عصرنا بامتياز.

وإذا كان القرن التاسع عشر في الواقع، عصر إلغاء العبودية، فقد كان أيضاً مفارقاً لذلك، عصر توسيع الفتوحات الاستعمارية وخاصة في أفريقيا، حتى تقاسمها بين القوى الأوروبية في مؤتمر برلين عام 1885. وإستناداً إلى العلم كانت البورجوازيّة التقدمية توجّه نداءاتها أمام الرأي العام لتبرّر التشويهات المتحققة في المستعمرات باسم إعلانات حقوق الإنسان. وكانت أوروبا العقلانية تتذرّع بأن السود لم يبلغوا درجة اكتمال الإنسان، لكي يمكن تطبيق حقوق الإنسان عليهم.

---

(1) قانون إنكليزي وُضع عام 1679 يضمن الحريّة الشخصيّة ويحمي ضد الإعتقالات التّعسفيّة – المترجم.

كـان كوفيـيه، فـي بحـثه حـول العالم الحيواني الصادر عام 1817، يقسـم البشـرية إلـى سـلالات عنصـرية غير قابلة للتحوّل. وبتركـيزه علـى «الشـفاه الغليظة وبروز الفكين والأسنان إلى الأمام لـدى الجـنس الأسـود»، كـان يخلص إلى استنتاج دونيته النهائية، باعتـبار «القـبائل التـي تنتمي إلى هذا النوع من الكائنات البشرية، تـبقى دائمـاً فـي حالـة همجية كاملة». وهكذا كان العلم حينذاك يوفـر الدعـم لحـدس بعـض المنظّريـن العنصـريين، مـثل طبيب مانشستر، شـارل وايـت، الـذي كـان يشيد بالجنس الأبيض بهذه التعابـير، في بحثه حول «حساب في التدرّجات المنتظمة للإنسان» (An Account in Regular Graduations in Man) الصـادر فـي العام 1799.

فـيقول «أين سنكون، إذا لم يكن لدى الأوروبي هذا الرأس المقبّـب بشـهامة ليحتوي على هذا القدر من الدماغ؟... هذا الوجه العمـودي، وهـذا الأنف البارز، وهذه الذقن الدائرية البارزة؟ وهذا التنوّع من الملامح، وهذه الثروة من التعابير؟ وهذه الخدود الوردية والشفاه المرجانية؟».

ولم يكن داروين، داروين الكبير نفسـه، يتردّد في الكلام عن «الأجـناس المتوحشـة»، مقدمـاً بـدوره كفالـة علمـية لعنصـريين متحمسـين، مـثل كـنوكس، الطبيب العسكري السابق، في حروب أفريقـيا، ومديـر مدرسـة علـم التشريح في إيدمبورغ، والذي كان

المبدأ العنصري مستنده الوحيد لتفسير التاريخ. أما بالنسبة لكنوكس فلا وجود لجنس واحد أسود، بل لأجناس سوداء، ويقصد بذلك جميع الذين لا يتمتعون بميزة الجنس الأبيض الذي تتشكّل نخبته من «الجنس السكسوني». وكان يتساءل «هل يمكن للأجناس السوداء أن تصبح متمدنة؟» وكان الجواب عنده «نفياً بالتأكيد». فما العمل إذن؟ إبادتهم. ولن يتغاضى الجنس السكسوني عنهم أبداً – لن يختلط بهم – ولن يتركهم آمنين. ولا تقارن أكثر الحروب شراسة، ولا أكثر حملات نابوليون دموية، بالحرب التي تحتدم بين أسلافنا في أميركا والأجناس السوداء، إنها كانت حرب إبادة، حيث كان قد رُسم رأس ميت على كل راية، وكان يحب ألا يموت الآخر دون إبطاء. وأنا لا ألومهم، وحتى لا يحق لي توجيه النقد لهم: فالإنسان يتصرف حسب دوافعه الحيوانية، ويستخدم في بعض الأحيان، عقله لتمويه مبرراته أو إحصائها». أما بشأن انقراض ذوي البشرة النحاسية، فقد كتب: «منذ الآن، طويت صفحة مصير هذه الشعوب وذلك هو نتاج الطبيعة ولا يمكن وقفه» وبعد المجازر المرتكبة بحق الهوتنتو والبوشمان، من قبل المستعمرين: «هل انتهينا منهم؟ افترض ذلك، ولن يكونوا بعد الآن أكثر من طرائف طبيعية، وقد سبق أن وُجد منهم في إنكلترا، وكذلك في باريس، إذا لم أكن خاطئاً.. بكلمة واحدة. إنهم اختفوا بسرعة عن وجه الأرض».

وسيختفون مثل جماعة التسمانيين الذين أدى «الانتصار الخاطف للأنكلو - ساكسون» إلى إفناء جنسهم.

وكان داروين شاهداً على الإبادة العنصرية للهنود في الأرجنتين وجماعة التسمانيين، وأثارت سخطه، لكنه انتهى إلى التسليم بها في مراسلاته مع شارل ليِّل. ففي إحدى رسائله لسنة 1859، وافق على أن «التقدم» يمكن أن يبرّر «إبادة الأجناس الأقل معرفة وتفكيراً». وفي كتابه عن أصل الإنسان، الصادر في عام 1871، لم يتردّد في التنبؤ «بمرحلة مستقبلية غير بعيدة قياساً بالقرون، بقيام الأجناس البشرية المتمدنة بإبادة الأجناس المتوحشة في العالم بأسره». وكانت الإبادة في إطار العصر، عندما لم يغتبط هيربرت سنسر، في كتابه «الإحصاء الاجتماعي» الصادر في عام 1850، لكون القوى الدافعة لمشروع السعادة التامة، لم تأخذ في الاعتبار المعاناة الثانوية، في إبادة الفروع البشرية المعيقة لطريقها... فلا بد من إزالة المعيق، سواء كان بشرياً أو متوحشاً».

وبعد اكتشاف ألفرد روسيل والاس لمبدأ الاصطفاء الطبيعي في أستراليا، طالب في محاضرة أمام مؤتمر جمعية الإنتروبولوجيا اللندنية في العام 1864، باعتبار زوال «المتوحشين» ظاهرة طبيعية بقوله: «يحل الأوروبيون محل المتوحشين، تماماً كما تغزو الأعشاب الأوروبية الرديئة أميركا الشمالية وأوستراليا، وتحل محل

الأنـواع المحلـية بالحيوية الملازمة لتنظيمها، وبقدر أكبر من طاقة البقاء وإعادة الإنتاج».

وكلما تقدّم الرمس، كلما كان إفناء «الأجناس المتدنية» مبرراً، بـل ممجـداً. وفـي محاضـرة أخـرى ألقيـت في العام 1866، أمام الجمعـية ذاتهـا مـيّز اللاهوتـي المحترم، فريدريك فار، بين ثلاثة أجناس: المتوحشين والقريبين من التمدّن والمتمدين.

واعتـبر المتمدنيـن: الآريـين واليهود، والقريبين من التمدّن: الصـينيين، والمتوحشـين: مـا تبقى. «وهم دون ماضٍ ولا مـستقبل، ومحكومـون بالانقـراض السـريع والحتمـي، مـا يمكّن أن يشكل مـرحلة فـي المصـير الأعلى للبشرية... كما أن جميع هذه الألوف المؤلفـة وذات العجـيج لم ينجبوا رجلاً واحداً يتميز اسمه بأهمية معيـنة فـي تـاريخ جـنسنا البشـري. وإذا ما عرقوا جميعاً غداً في طوفـان هائل، فإنهم لن يتركوا وراءهم أي أثر لهم، إن لم نقل من بقاياهم العضوية. وإنني أدعوهم متوحشين وغير ممكن تعويضهم، لأنهـم ظلـوا بعيديـن عن التأثّر بالحضارة التي تعمل لإزالتهم، كما يفعـل الـثلج بشـكل مؤكـد وواضـح في ذوبانه تحت تأثير أشعة الشمـس... ولا مكان أو تعايش للظلمات والكسـل والجهل الفظ مع مظاهر تقدم المعرفة والصناعة والأنوار».

وكما كتب هنريتش فون تريتشك، في كتابه «السياسة» (politik) الصادر في العام 1898، بعد ثلاث عشرة سنة من مؤتمر برلين حول تقاسم أفريقيا: «لا يصبح القانون الدولي أكثر من تعابير رنانة إذا أريد تطبيقها على الشعوب البربرية. فمن أجل معاقبة قبيلة زنجية، لا بد من حرق قراها، ولا يطبق شيء دون اللجوء إلى مثل ذلك. وإذا طبقت الإمبراطورية الألمانية القانون الدولي، في حالات مماثلة، فلا يكون ذلك من العمل الإنساني أو من العدالة، بل من الضعف المعيب».

كان من الممكن ممارسة إبادة المتوحشين، دون اعتبار للقانون الدولي، ولا حتى لقوانين الرفق بالحيوان، وتبرير ذلك «العلم» ومباركته من قبل بعض القطاعات الكنسية، والترحيب به من قبل الفلسفة الليبرالية للتقدم. وتأخذ القوة مسارها الحر، لدى منفذيها المأمورين. ويصف الكاهن السويدي، ويلهلم سجوبلوم، في مذكراته، تحت عنوان «في ظل النخلة»، الصادر في العام 1907، مشهداً رآه بعينيه في الكونغو. ويتعلق المشهد بمعاقبة طفل بالسجن إثر غزوة معينة. وقد رُبط الطفل بالسفينة التي تحمل الكاهن، وفي المكان الأكثر عرضة للحرارة: «عالياً ما كان القبطان يلوح للطفل بالسوط، ويجعله ينتظر طوال النهار قبل أن يتذوق طعمه. وفي آخر المطاف جاءت لحظة الألم. وحاولت أن أعد

الضربات، وأعتقد أنها بلغت الستين تقريباً، فصلاً عن الركل بالقدم على الرأس والظهر. وكانت بسمة الرضا تبدو على وجه القبطان، وهو ينظر إلى ثوب الصبي الرقيق والملطخ بالدم. وكان الصبي ممدداً على سطح السفينة، ويتلوى كالدودة، وكلما مرّ القبطان أو أحد معاونيه قربه، يكون نصيبه ركلة قدم أو عدة ركلات... وكان عليّ أن أشهد ذلك بصمت. وفي العشاء تحدثوا عن مفاخرهم، في ما يخص تعاملهم مع السود وتذكّروا واحداً من نظرائهم، الذي جَلَد ثلاثة من رجاله بقسوة شديدة حتى ماتوا من ذلك. واعتُبر ذلك نوعاً من البطولة. وأضاف أحدهم: «إن أفضلهم غير جدير بأن يموت مثل خنزير».

وأخذت الوقائع طابعاً أكثر رياضية، لدى الأرستقراطية مثل ونستون تشرشل. ففي سيرة حياته التي نُشرت عام 1930 تحت عنوان «مغامراتي الشبابية»، يصف معركة «أم درمان» في السودان، التي شهدها في العام 1898 كمراسل عسكري لصحيفة «The Morning Post» والتي استخدم فيها لأول مرة الرصاص الدُمدُم «لم يُر أبداً مثيل لمعركة «أم درمان» كتب تشرشل، وتلك كانت الحلقة الأخيرة من سلسلة طويلة من هذه النزاعات المروّعة التي عمل بهاؤها المدهش والمهيب الكثير لإضفاء البريق على الحرب وكانت هذه الحرب تطفح بالرعشات المثيرة. لكنها لم تكن الحرب الكبرى. ولم يكن أحد ينتظر أن يُقتل فيها . ولم

يكن هناك إلا الوحه الرياضي للعبة مشرفة، بالنسبة لأكبر عدد من الذين يشاركون في هده الحروب الصغيرة البريطانية».

تلـك لعـبة اخـتفى حلالهـا التسمانيون في المحيط الهادي، وجماعـة الهـيريرو في أفريقيا. وفي العام 1803 نزل المـستعمرون الأول فـي تـسـمانيا، الجزيـرة الكبيرة المماثلة لإيرلنده الواقعة إلى الشـرق مـن أوستراليا. وكان عددهم 44، منهم 24 سجيناً بناء على الحـق العـام، وثمانية جنود، وستة متطوعين وست نساء. وحصلوا فـي السـنة اللاحقـة علـى حـق مطاردة السكان الأصليين وقتلهم، وجعلهـم طعامـاً لكلابهـم. وقـد نزل فيها داروين في العام 1836. وفي الخامس من شباط 1836، كتب يقول: «أعترف أن جميع هده الآلام وجمـيع نتائجها ربما تكون قد نجمت عن السلوك المعيب لـبعض مواطنيـا». وبعـد دلك بثلاث وعشرين سنة، عندما أصدر «أصـل الأنـواع» فـي العـام 1859، لم يكن قد بقي في الجزيرة إلا سبع نـساء مـسنّات، مـسنّات حداً لجهة مـسألة إنجاب الأطفال. وبات الـرجل الأخـير المدعـو، إيابـي، فـي عـام 1869، والمرأة الأخيرة المدعـوة تزوغانيـنا فـي العـام 1876. وحفـظ حثمانها في متحف تاسمانيان، في مدينة هوبرت، بين ذنب من تاسمانيا وخلد مائي.

فـي العام 1904، قرّر الألمان في جنوب غرب أفريقيا تصفية جماعـة الهـيريرو، بعـد أن اسـتولوا علـى أراضيهم. ولأحل ذلك

دفعوهـم إلى صحراء كالاهاري ويروي مؤرخ هيئة أركان الجنرال فـون تروتا نهاية شعب الهيريري كشاعر ملهم «إن الحصار القاسي للمـناطق الصـحراوية، خلال عدة أشهر، أتمّ عملية التصفية وترن حشـرجات المحتضـرين وأصـوات الجنون الغاضب، في الصمت المطـلق اللانهائـي. وكان العقاب قد طبق. وكانت جماعة الهيريرو قـد توقفت عن كونها شعباً مستقلاً». ولم يبق منها في الصحراء إلا ثمـانون ألـف هـيكل عظمـي. وفـي سـنة 1912، أصـدر رئـيس المهاجريـن، بـول رورباخ، قصـة هـذه المأثرة في كتاب عنوانه، «الفكر الألماني في العالم»، يقول فيه: «لا يمكن لنظرية حب البشر، أن تقـنع أشخاصـاً عقـلاء بأن وقاية قبيلة في الجنوب الأفريقي... أكـثر أهمـية لمسـتقبل البشـرية من توسع الأمم الأوروبية الكبيرة والجنس الأبيض بشكل عام».

وفـي أوروبـا الغربية، كان الرأي العام يؤيد هذه الطروحات بشـكل واسـع، وخاصـة فـي الأوساط المتنورة المحبة لإله التقدّم ويضـيف كـل فـريق إلـى ذلـك أشكالاً متنوعة. ففي العام 1905، خطـرت فـي أذهـان إداريي فورت – كرامبل، فكرة القيام بتفجير أحد السجناء بالديناميت، احتفالاً بالعيد الجمهوري في الرابع عشر مـن تمـوز/يولـيو... وقبل وصول هتلر إلى السلطة بثماني سنوات، فـي العـام 1925، عـرض ضـمير الاشتراكية – الديموقراطية، ليون

بلـوم، مسـألة أكـثر إنسانية في خطاب ألقاه في البرلمان: «إننا نقرّ حـق وواجـب الأجـناس العليا بأن تجذب إليها من لم يصلوا إلى الدرجة الثقافية نفسـها ودعوتها للأخذ بالخطوات التقدمية المتحققة بفضل الجهود العلمية والصناعية». لقد كانت الطريق مفتوحة: فكان يمكـن أن تُرتَكـب الجريمة أمام الرأي العام دون إثارته وحتى مع موافقته في العالب.

القسم الأول

جرائم الدولة



الفصل الأول

أبيدوهم جميعاً !

فتح الكونغو أمام الحضارة

«كتلتان أخريان من الزوايا الحادّة كانتا حالستين، وساقاهما مرفوعتان، كان أحدهما يسند ذقنه إلى ركبتيه، ويتأمل في الفراغ، بشكل رهيب لا يطاق وكان أخوه الطيعي يسند جبهته كما لو أنه مثقل بإعياء كبير وحولهما تناثر آخرون في أوضاع مختلفة، وبدت قسمات إعيائهم كأنها في لوحة وبائية أو تهشيمية».

هذه السطور لم تكتب في عام 1945 من قبل مراسل عسكري عند فتح أبواب معسكر داشو أو دو بوشوالد، بل كتبها جورف كونراد في العام 1898، وهذه «اللوحة» الوبائية والتهشيمية هي لعبيد كونغوليين ماتوا من الإعياء على حافة الانطلاق الوبائي.

وتشكل الرواية المختصرة، «في قلب الظلمات»، نقصاً صارماً لاستعمار أفريقيا الاستوائية وكان لا بد لنظام العمل الإجباري والإرهاب الواسع في الكونغو البلجيكي، في السنوات الأخيرة من

القـرن التاسـع عشـر، أن يـؤدي فـي يـوم أو آخـر، إلـى ظهـور المتزاحميـن فـي أوروبـا ذاتهـا. ويكفي أن تحدد الفئة الأدنى من أفـراد الجنس الأبيض في الوقت المناسب. لكن للمقاربة حدودها: فالمعسـكرات الـنازية رمز السـوء المطلق، وقد حوكم أعيان النظام وأديـنوا، ولـم يصـبح عـش النسر في برشتعادن مزاراً، بينما توفي لـيوبولد الثانـي، المسـؤول عـن غـياب نصـف سـكان الكونغـو البلجيكـي، فـي سـريره وإلـى جانـبه كاهن وعشيقته التي اشتراها وارتبطـت بـه بالمـال وتشهد الجنائن الزجاجية الغريبة لاستنبات النـباتات في لايكن، وهي الغالية على قلـه، تزاحم الحشود القادمة مـن العـالم بأسـره، فـي ربيع كل سنة، وتبدي إعجابها بتشكيلات الـورود والنباتات العطرة وغيرها من النباتات التي كان هذا الملك المحـب لـزراعة البسـاتين يسـتقدمها من الخارج. وفي إطار هذه الزخـرفة الـبديعة لا يفكـر أحـد فـي استدعاء أطياف خمسة إلى ثمانـية ملاييـن مـن الضـحايا (حيـث يكتفـي المؤرخـون بهـذه «الحصيلة» لسنوات الرعب الليوبولدي (1890-1910).

وفـي العـام 1904 تمـرّدت جماعـة الهيريرو في البلاد التي تشـكل الـيوم ناميـبيا الحالـية، وكانـت حيـنذاك مستعمرة ألمانية. وعـالج الجـنرال لوثـر فـون تـروتا المشـكلة بإعطاء جيوشه الأمر بإبادتهم فمن أصل 80 ألفاً من الهيريرو تمت إبادة ستين ألفاً، ولم يبق منهم إلا عشرون ألفاً. ولم يخضع الجنرال لأية مساءلة قضائية

ـل تلقـى التهنـئة على فعاليـته. وقـد كان ليوبولد سباقاً بتحويل مساحة أرضية تعادل ستة وسبعين مرة مساحة بلجيكا إلى معسكر عمـل ضـخم فـي العام 1885. وكان الأول أصلح بكثير من محبي الخـير فـي ليفينغسـتون حيـث أتـيح له استئناف الخطاب الصالح خدمة لأهدافه، بعد أن أدرك منطق مسـار التقدم في أفريقيا وبعده بعشـرين سـنة قـتل الفرنسيون بدورهم 20 ألف أفريقي من أجل إقامة الخط الحديدي بين الكونغو والمحيط.

والصيغة الروائية لرحلة كونراد التي امتدت خمسة أشهر بين شـهري أيار وأيلول/مايو وسبتمبر، من مدينة ماتادي إلى كينشاسا، كانـت فـي أول الأمر مشياً على القدمين، على خط القطار السريع، ثـم عـبر الضـاب البـخاري. فقـد بـدأ ملـك البلجـيك، في قلب الظلمـات، هكـذا. «لـم ألق صعوبة في إيجاد مكاتب الشركة، كما يـروي مـارلو بطـل الرواية، ذات مساء صابي على التايمز، لرفاق فـريقه. وكانـت المهمـة أكـبر ما تشهده المدينة، وستشكل طليعة إمـبراطورية فـي مـا وراء الـبحار، وتجمع كومات من الأموال عبر التجارة».

وتأتي الوسائل بعد ذلك فخلال تقدمه البطيء داخل البلاد، يلقاهـا مارلو بذاته: «دفعتني رنة خفيفة ورائي لأدير الرأس. فرأيت سـتة أشـخاص سـود يتقدمون بصعوبة واحداً وراء الآخر. وكانوا

يسيرون ببطء وفي خط مستقيم، وكانت تتأرجح سلال صغيرة مليئة بالتراب على رؤوسهم، وتتوافق الرنة مع مقاييس خطواتهم. وكنت أرى جميع أضلاعهم، وكانت مفاصل أطرافهم تشبه عقدات الحبال. وكان كل واحد يحمل عقداً حديدياً حول عنقه، وكانوا موثوقين بعضهم إلى بعض بسلسلة تتأرجح أجزاؤها بينهم مع وتائر الرنين.. وكانت صدورهم النحيفة تلهث معاً، وفتحات أنوفهم المتسعة تهتز، ونظراتهم تلتفت لتجمد نحو القمة.. ».

وتكتمل الرحلة السياحية بلقاء مع كورتز، الرئيس الأسطوري للمحطة التي كانت الشركة المتلهفة لمعرفة أسراره قد كلفت مارلو بإيجادها في عمق الغابة إنه قاتل مجنون ـ هائج بحنون ليس منه بل من العالم الأبيض ـ وتحيط بكوخه رؤوس مقطوعة ومعلقة على أوتاد، ويسلمه في النهاية المعجزة المنتظرة بشكل تقرير يلخص جوهر العمل الاستثماري ففي نظر مارلو تظهر حقيقة وجود الإنسان الأبيض في هذه المقاطعات شديدة الوضوح: «لقد شاركت أوروبا كلها بخلق كورتز، وتدريجياً علمت، كما كان محدداً، أن الجمعية العالمية لإلغاء العادات المتوحشة قد كلفته بتحضير تقرير لإدارته المستقبلية. وفضلاً عن ذلك كان قد كتبه. فقد رأيته وقرأته... كان قطعة جميلة من الكتابة. . لكن فقرة الإفتتاح، في ضوء الأخبار اللاحقة، تصدمني الآن كأنها نذير شؤم. إنه يبدأ بحجة أن علينا نحن البيض، في منظار التطور الذي بلغناه،

الظهـور بالضرورة (للمتوحشين) كطبقة من كائنات فوق الطبيعة – فـي فهمـنا أنهم يتصوّرون القوة إلهة أسطورية. ويمكننا عن طريق التمرين البسـيط لإرادتنا ممارسة قدرة مباركة دون حدود في الواقع العملـي. مـن هذه النقطة كان ينطلق ويأخذني معه. فكانت خاتمة الكلام رائعة، رغم أنه من الصعب تذكرها كما تظنون كانت تعطي فكـرة غريـبة عن لا نهائيتها وموجّهة بعقل خيري جليل، وتصيبني بوخـزات حماسـية. وكانـت فـيها قـدرة غير محدودة من البلاغة بكلمـات نبـيلة ومثـيرة للحميّة ولم يكن فيها إيحاء عملي يقطع المسـار السـحري للجمـل، إلا أن إشـارة معينة في أسفل الصفحة الأخـيرة في كتابة مرتجفة لا يمكن اعتبارها عرضاً لأسلوب معين. إنها في غاية البساطة، وفي نهاية هذا النداء المؤثر في كل المشاعر الإيثارية التي يجعلها تلتهب أمامكم منيرة ومرعبة كالبرق في سماء صافية: «أبيدوا جميع هؤلاء المتوحشين».

لقـد اسـتلزمت إبـادة نصـف سكان الكونغو البلجيكي فترة تراوحت بين عشرين وخمس وعشرين سنة. ونجمت هذه الإبادة العصـرية عـن الالـتقاء والجمع بين مغامرين. وكان أحدهما ملكاً قاسياً ومصاباً بجنون العظمة ومحباً للمال، وكان الآخر خجولاً من أصـله المتدنـي ومهووسـاً بالمبالغة ومجرداً من الضمير، ومضطرباً بالاتصـالات الماديـة مـع الجـنس الآخر وعندما ورث الأول من

والـده لقـب ملـك البلجيكيـين في العام 1865، كان الثاني لا يزال مراسلاً مغموراً في لندن لصحيفة «نيويورك هيرالد».

أمـا جون رولاندر فقد ولد عام 1841 في بلاد الغال من أب مجهـول، وتركـته أمّـه فـي رعاية أعمامه الذين وضعوه في رعاية مؤسسـة خـيرية، هذه النشأة لا يمكن نسيانها. وفي السابعة عشرة مـن عمـره هاجـر إلى الولايات المتحدة، وأخذ الجـسية الأميركية وغـيّر اسـمه ليصـبح هـنري مورتـون ستانلي، وشارك في حرب الانفصـال متنقلاً من معسكر إلى آخر في حياة غير عائلية ثم التحق بالحـروب الهـندية لصـحافي مـأجور قـبل أن يسـتخدمه جيمس غـوردون، صـاحب «نـيويورك هـيرالد» فـي تغطية حملة تأديبية إنكلـيزية ضـد الإمـبراطور أبيسـيني. وبعد عدة سنوات، في العام 1871، طلـب مـنه غوردون نفسه أن ينطلق على رأس حملة قوية مـن مـئة وخمسـين رجـلاً، بحثاً عن ليفينغستون الرائد الإنكليزي المشـهور الـذي فقـد في وسط أفريقيا الاستوائية منذ العام 1866 وبعد ثمانية أشهر تحقق اللقاء. «الدكتور ليفينغستون ـ أما أؤكد؟!»: حالـت العـبارة حـول العالم. هل نطق هنري مورتون ستانلي هذه الكلمـات؟ لا يستطيع أحد أن يشهد بذلك: كان الأبيضان الآخران فـي الحملـة قـد ماتـا في المغامرة، وكان لدى ليفينغسـتون الذوق السليم ليسـتخدمه في مهماته قبل أن يتمكن من العودة إلى أوروبا.

وكانت لمنقذه المدلل الذي سارعت الملكة فيكتوريا لتقدم له ساعة ذهبية، كل الحرية لتزيين أسطورته.

حينذاك أصبح ستانلي الاختصاصي الكبير في أفريقيا السوداء، وعلى عكس ليفينسعتون الذي كان يمثل الصيغة الأبوية والتبشيرية الإنجيلية للاستعمار، ظهر في المقالات التي كتبت عنه في الصحافة أو في أكثر القصص رواجاً التي تنشرها بعد كل واحدة من الحملات الاستعمارية الحشعة والشرسة لعنصرية براقة. ففي كانون الأول/ديسمبر 1890، كتب في «التايمز»: «تعلمت أن ضبط النفس أكثر ضرورة من بارود المدفع في العلاقات العامة مع السكان الأصليين، وأن امتلاكاً ثابتاً لهذه الطبيعة في وجه تحديات رحلة أفريقية، لا يمكنه تجاوز عاطفة قلبية محسوسة حقاً حيالهم، ولا يجب اعتبارهم مثل «حيوانات متوحشة» بل كأطفال».

كان يتحدث عن خبرة. ففي العام 1887 كان يقود عبر الكونغو حملة مخصصة لمساعدة أمين باشا، حاكم الولاية الجنوبية من السودان الذي كان حينذاك تحت سلطة مصرية – إنكليزية، ويتعرض لتمرد مسلمين أصوليين. وكتب حينذاك أن الرشاش مكسيم والست مئة طلقة في الدقيقة «يقدم خدمة ثمينة لمساعدة التمدن على قهر الهمجية». أما طريقته في معاملة «الأطفال»، يومية سيره، فإنها تؤكد: «كان مهماً جداً أن تبقى قابعاً

فـي الدغـل وتراقـب السكان الأصليين يتفرغون باطمئنان لعملهم اليومـي. فكانـت بعـض النسـاء يصـعن طحين الموز بهرس الموز المجفـف. وكـان يمكننـا رؤيـة فتيان وفتيات يركضون ويغنون. . وفتحـت الصـيد بالتصـويب إلـى رجـل ممـتلىء الصـدر. فـسقط كالحجـر... وعلى الفور كنّستْ رشقة القرية .. هذا عن القاتل الذي قـام لـيوبولد الثانـي فـي العـام 1878 باستلحاق خدماته من أجل تحقيق الحلم الذي لاحقه منذ شبابه: امتلاك مستعمرته الشخصية.

فـبعد أن تـزوج، وهو في الثامنة عشر من عمره، وكان ذلك فـي العـام 1853، مـن الأرشيدوقة ماري هربيت المنتسبة إلى آل هابسبورغ، لم يكن لدى الملك المستقبلي للبلجيكيين إلا هوايتان: المـال وتزييـن أبنـية وأملاك العرش (ضاعف سبع مرات مساحة الأملاك الملكية في مدينة لايكن «فرسايه»). ولم يهمه ما تبقى. لا زوجـته، منـذ زواجهمـا، ولا حـتى بعـد مـوت ابنهما، ولا البنات اللواتـي رزقاهـن واللواتـي لـم يتوقف حتى موته عن نزع ملكية حصـتهن من الإرث. ورغم أن بلجيكا كانت أصغر من طموحاته، إلاّ أن ذلك لم يمنعه من استنزاف أموال الدولة كلما أمكنه ذلك.

وقـبل توليـه العـرش، كان قد زار بلاد البلقان والقسطنطينية ومصـر، حيث حاول دون جدوى شراء حُرر دلتا النيل في مشروع لتوحـيدها بفضـل تصـريف المـياه وامتلاك الأراضي المسترجعة،

والمستعمرات الإنكليزية في سيلان والهند وبورما وبلاد الهند الشرقية. ولم يكن في هذه السلسلة من الرحلات أية رغبة في الاطلاع بل هاجس وحيد اختيار وانتظام مستعمرته المحتملة مستقبلاً. وخلال إقامته في إشبيليا، دقق في وثائق رحلات المغامرين إلى بلدان الهند الشرقية، فكشف له كتاب أحد المحامين الإنكليز فضائل العمل الإجباري. وكان عليه أن يجد الأرض التي بإمكانه أن يقوم عليها بإجراءاته العملية.

في أواسط سبعينات القرن التاسع عشر، كانت تقع أوسع الأراضي غير المستكشفة وبالتالي غير المستعمرة - «غير المأهولة» باستعمال عبارة ستانلي -- في قلب أفريقيا الاستوائية، بين زنجبار في الشرق ومصب نهر الكونغو في الغرب.

وعى والده ليوبولد الذي لم يكن يحبّه أبداً يقول. «ذاك اليوم، كنت أرقب ثعلباً كان يريد اجتياز نهر دون أن يراه أحد· بدأ بتغطيس إحدى قوائمه في الماء من أجل سبر العمق، ثم اجتاز ببطء شديد مع الإفراط في الاحتياطات. هكذا كان تصرف ليوبولد». وهكذا في الواقع يتصرف ليوبولد في وجه وتحت سمع وبصر منافسيه من فرنسا وإسبانيا وإنكلترا وقوى استعمارية أخرى لتسلم مستعمرته، المستعمرة الوحيدة الخاصة التي وجدت.

ففي الخامس من أب/أغسطس عام 1877، وصل ستانلي إلى بوما، منطلقاً من زنجيبار قبل سنتين ونصف: فاجتاز القارة من الشرق والغرب. ورسم ملحمة في أولى أحمل قصصه رواجاً Through the Dark Continent. وفي كانون الثاني/يناير من عام 1878 اتصل به ليوبولد بواسطة الجنرال هنري شيلتن ستانفورد، ممثل الولايات المتحدة في بلجيكا. وفي العاشر من حزيران/يونيو 1878، تحقق الأمر. قام ليوبولد باستخدام ستانلي لمدة خمس سنوات، والتزم بتوفير المال لحملة جديدة بهدف بناء خط حديدي يتجنب منخفضات النهر التي تجعل مجرى نهر الكونغو غير صالح لسير القطع المنفصلة عن المراكب البخارية وكان الفوز بالمشروع يمر عبر الجمعية الدولية للكونغو باعتبارها الغطاء الخيري لفرع من «جمعية الصليب الأحمر»، لهدف أداء خدمات دائمة ومتجردة من أجل قضية التقدم. وتولى ستانلي الاستيلاء على الأراضي المعنية من المحتلين السابقين بالتوقيع باسم الملك ولصالح جمعية معاهدات السلام مع شيوخ السكان الأصليين

في العام 1998، تساءل آدم هوشيلد في كتابه «أشباح الملك ليوبولد» قائلاً: «هل كان لدى شيحي نغومبي ومافيلا مثلاً، أدنى فكرة عن محتوى العقد الذي وقّعاه في الأول من نيسان/إبريل عام 1884؟ مقابل قطعة قماش شهرياً لكل من الشيخين الموقّعين، إضافة إلى القطعة المسلّمة باليد، وتعهدا بالتحلي بحرية وبرضاهما

الذاتي، باسمهما وباسم ورثتهما وجميع من سيخلفهما... للجمعية المزعومة وعن حميع الحقوق السيادية والحكومية على جميع الأراضي. وبالمساعدة بالعمال وغيرهم، في جميع الأعمال والتحسينات والحملات التي تقوم بها الجمعية المزعومة، في أي وقت وفي أية مطقة من هذه الأراضي، وتصبح جميع الطرقات والممرات المائية الموجودة في هذا البلد، وحقوق رسم المرور عليها، وجميع حقوق الصيد البري والمائي والاستثمارات المعدنية والحرجية، تصبح كلها ملكية مطلقة للحمعية المزعومة».

لكن ليوبولد لم يكن الوحيد المهتم بأفريقيا الوسطى فبينما كان ستانلي ينجح في الإعداد لمشروعه، كان الفرنسي سافورنيان يعقد من جهته في برارا اتفاقاً يسمح بإقامة مستعمرة فرنسية على الشاطىء الشمالي للكونغو. فضلاً عن ذلك، فإن إنكلترا التي أصبحت موجودة في أفريقيا كانت تمثل المنافس الكامن كما كانت ألمانيا تريد أخذ موقع لها. وأصبح مُلحّاً للملك البلجيكي أن يحصل على الاعتراف الدبلوماسي بمستعمرته. ففي التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1883، أودع رسالة لدى رئيس الولايات المتحدة بواسطة الجنرال ستانفورد كتب فيها: «إن حميع الأراضي المتنازل عنها لنا من قبل الشيحين الحاكمين قد جرى تحويلها من قبلنا إلى دولتين مستقلتين.. ». وطلب منها «الاعلان الرسمي من حكومة الولايات المتحدة أن تتعامل، كعلم

صـديق، مع الراية الزرقاء ذي النجمة الذهبية التي ترفرف منذ الآن علـى سبع عشرة أمة، وعلى الكثير من الأراضي وعلى سبع بواخر عاملـة في الفعل الحضاري للجمعية، وعلى عدد من السكان يصل إلى عدة ملايين من الناس».

بعـد اقتناع شيـستر آرثر بشرعية ما نقله ستانفورد من مطالب ليـوبولد، أعلـن فـي رسـالته الـسنوية إلى الكونغرس: «إن الوادي الغنـي والكثـير الـسكان فـي الكونغـو، قـد جرى افتتاحه من قبل جمعـية تدعـى الجمعـية الدولـية الأفريقـية، وكـان يرأسها الملك البلجيكـي». وجـرى التـنازل عـن أراضٍ واسعة للجمعية من قبل شـيوخ السكان الأصليين، وشُقّت الطرق، ووضعت مراكب بخارية علـى سطح الماء في النهر، وأقيمت عناصر أساسية للدولة، «تحت رايـة حـرية الـتجارة ومـنع تجارة الرقيق. وكانت أهداف الجمعية خـيرية». وفـي 22 نيسـان/إبـريل 1884 أصـدر أميـن سـر الدولة فرلـنغهوزن البـيان التالي: «إن حكومة الولايات المتحدة تعلن أنها تدرك وتؤيد الأهداف الإنسانية والخيرية للجمعية الدولية للكونغو التي تدير مصالح الدول الحرة العاملة هناك، وتوجه الأوامر لجنود الولايـات المـتحدة، فـي المجالين البري والبحري للاعتراف بعلم الجمعية الدولية الأفريقية على أنها عائدة لحكومة صديقة»

كما عقد ليوبولد اتفاقاً مع فرنسا التي كانت تخشى ألا تؤدي الصـعوبات المالـية المرتـبطة ببـناء الخـط الحديـدي المحـيط

بمنحدرات السهر لبيع الأراضي إلى إنكلترا. وحصلت باريس، مقابل الاعتراف بالكونغو على حق تفضيلي في حال الإفلاس. ومع بسمارك كان الأمر أقل سهولة. وجرت المفاوضات بينه وبين ستانلي في صيف عام 1884، في أوستند. واقتنع بسمارك بعد تأمّله في أوراق الكونغو المحتل من قبل ليوبولد، بأنه من الأفضل أن يكون الكونغو تابعاً لبلجيكا ومفتوحاً للتجار الألمان، من أن يكون مع فرنسا أو البرتغال أو بشكل أسوأ مع إنكلترا، وكما فعل كونغرس الولايات المتحدة، قَبِلَ المستشار الألماني الاعتراف بالكونغو مقابل وعد بحرّية التجارة. وأقيم بالتالي مؤتمراً ديبلوماسياً في برلين حصص لتسوية المسألة الأفريقية. وكان الأوروبيون قد اعتادوا ألا يعتمدوا إلا على الشاطىء الأفريقي، وكان الفرنسيون والبرتغاليون يكتفون بالأراضي الواقعة قرب مصب نهر الكونغو، بينما حصل ليوبولد على مرفأ ماتادي والأراضي الواسعة المخصصة لبناء الخط الحديدي. وانتهى المؤتمر في شباط/فبراير 1885: وتخلى للجمعية الدولية للكونغو برئاسة وإدارة ليوبولد الثاني، عن أراض تمثل 1/13 من القارة الأفريقية، أي ما يعادل 76 مرة مساحة بلجيكا. وفي مرسوم صدر في 29 أيار/مايو 1885، سَمّى ليوبولد هذه الأراضي دولة الكونغو المستقلة، وخصص لها علماً أزرق مع نجمة ذهبية وبعد ذلك نشيداً وطنياً عنوانه «نحو المستقبل».

ويـبقى جني الأرباح من هذه المستعمرة الرائعة وكان إنشاء البنى التحتية الضروري للخط الحديدي على محيط 350 كلم من الخط السـريع فـي الكونغـو السـفلي قـد استهلك مبالغ ضخمة، وإضـافة لذلـك كلـف آلاف الموتـى من السكان الأصليين. وترم مصـرف بـنك روتشـيلد مـن توفير اعتمادات جديدة، كما رفض الفاتيكان شـراء أسـهم جديـدة. واتضـح أن حـق إقراض الدولة البلجيكية هو أيضاً مستحيل لأن ليوبولد اضطر للتعهد أمام برلمانه بعـدم إرهـاق المالـية البلجيكـية ولمعالجـة المشـكلة وجّـه نداء للمشاعر الإنسانية لمواطنيه وللنخب الغربية.

وبـناء علـى حثّ من ليوبولد، عقد في بروكسل، في تشرين الثاني/نوفمبر 1889، مؤتمر للقوى الكبرى ضد نظام الرق، فأتيح له تقديـم بـيادقه. وجـرى تلمـيع الخدمـات التـي يمكن أن توفرها منشـآته فـي الكونغـو لقضـية معـاداة الرق، وحصل بالمقابل على السـماح بجـباية رسـوم الاستـيراد واضـعاً بذلك حداً للالتزامات المقـررة فـي مؤتمـر برلـين. وفي الوقت نفسه قام بحملة شديدة لصـالح العلاقـات العامة، تُوِّجت بقدوم ستانلي إلى حفل استقبال واسع أقيم في أبنية لايكن لاستنبات النباتات، في الذكرى الخامسة والعشرين لاعتلائه العرش.

في هذا الوقت الذي كسب فيه ليوبولد وسائل الإستفادة من مستعمرته، كان قد استقرّ فيها أربع مئة وثلاثون شخصاً من البيض.

تجـار ومبشـرون وجنود. وعهدت إدارة البلد لحاكم عام مقيم في بومـا عاصـمة الدولة وكانت صلاحياته محدودة، وفي الواقع كان مركـز القـرار الحقيقي في بروكسل في العصر الملكي، فالإداريون من اختيار ليوبولد وعلى رأسهم سلطة مؤلفة من بضعة أعضاء من التابعيـن للملـك البلجيكـي. والإدارة المحلـية بيـن يـدي حكـام الولايـات ورؤسـاء الأقاليـم والمناطق. وكانت الأراضي قد سلمت بالإيجـار لشـركات خاصـة، يعتبر ليوبولد أكبر مساهم فيها. ويقوم الإداريون المحليون بالتغطية على نظام من السلب المخطط لموارد الـبلد مـن العـاج فـي بادىء الأمر، ثم من المطّاط اعتباراً من العام 1890. إنهـم رجـال عـاديون وعـدوا بحـياة متوسـطة فـي أوروبا ووجـدوا فـي أفريقـيا مـا يشـبع حلمهم بالسلطة وعطتهم للربح. فأحـيطوا بالحـريم وحملوا السـياط المصنوعة من جلد فرس النهر التـي تشـج ضـرباتها اللحـم، وحيـث يحـرى القتل المردود، كما يجري من أجل التـسلية، والنموذج الأول هو الرائد ليون روم، أحد الذيـن أوحـوا إلى كونراد بشخصية كورتز وهو موظف صغير في أحـد المكاتب، وجندي سابق الترم متطوعاً في الجيش البلجيكي، وجـاء إلى الكونغو وهو في الخامسة والعشرين من عمره. وما كاد يصـل إلـى البلاد حتى عين رئيساً لقضاء ماتادي، لم يكن يحصل تـزاحم فـي هـذه المـناطق حيث تجتاحها الملاريا، ومرض النوم والجـدري وأمراض أخرى مـستوطنة. وفيما بعد أصبح نقيب القوة

العامة، وضمن له ذلك راتباً مضاعفاً لما كان يقبضه فيما لو عين عقيداً في بلجيكا. هذا ما نقله باحث في العام 1895: «لقد ألقي القبض على عدد كبير من النساء والأطفال، وحمل واحد وعشرون رأساً إلى المساقط. واستخدمها الرائد ليون روم أوسمة حول روضة للزهور أمام منزله». ولقي روم نفسه تمييزاً من جمعية علم الحشرات البلجيكية التي استقبلته في أحضانها. ألم يكن قد اعتاد، في رحلاته على جلب نماذج من الفراشات الملتقطة في الغابة الاستوائية؟

وآخر من هؤلاء المغامرين، رئيس منطقة في شمال ستانلي بول، وكان يُدعى ليون فايبر. وحين كان يُسأل، كيف يتصرف عندما كان يرفض القرويون أن يجلبوا له ما يقدمه غذاء للقوة العامة، يجيب: «أشن الحرب ضدهم. ويكفي مثال واحد: قطع مئة رأس، وبعد ذلك تكثر المواد التموينية في المركز. بالإجمال كان هدفي إنسانياً. صحيح أنني قضيت على حياة مئة شخص، لكنني أتحت العيش لخمس مئة آخرين». ومنذ 1888، كان تحت تصرف وكلاء الدولة قوة مسلحة تدعى القوة العامة وكانت مؤلفة من أفارقة مجندين رغماً عنهم، من العبيد «المحررين»، مقابل تعهد لسبع سنوات وكان هؤلاء «المجندون» قليلو الرضى بحيث يقتضي ذلك ربط المراهقين بالسلاسل وإرسالهم إلى أبعد ما يمكن عن قراهم لردعهم عن التفكير بالهرب. وقد نشر الصحافي

الإنكليزي، إدمون دين موريل، في عام 1903 مذكرة سرية مخصصة لموظفي الدولة، حيث حددت فيها مكافآت تطويع العسكر في القوة العامة: «تسعون فرنكاً لكل رجل قوي العزم، وفي صحة جيدة، وصالح للخدمة العسكرية، وذي قامة أعلى من 1,55م؛ و65 فرنكاً لكل يافع يزيد طوله عن 1,35م، و15 فرنكاً لكل صبي، ويجب ألا تقل قامته عن 1,20م، ويجب أن يكون قوياً بالقدر الكافي لتحمل متاعب السفر».

في عام 1900، انتشرت القوة العامة في 183 مركزاً. وفي عام 1910، كانت تعد 19 ألف رجل موزعين على أكثر من 300 مركز. وبصفتها أداة لتقسيم الأمن والرعب، فهي تلعب دوراً أساسياً في نظام العمل الإجباري الذي وضعه ليوبولد وقد تمَّ قمع حالات التمرد القبلية التي استمر بعضها عدة سنوات، بواسطة حملات تركت وراءها المئات من الموتى والقرى المدمرة. وقد أظهر إدغار كاسينيوس، الوكيل التجاري للشركة التجارية في الكونغو، لوحة مطاردة للحملة التأديبية التي قادها قرب الحدود الشمالية – الغربية: «لقد كابدنا سبعة أسابيع من السير المتعب، وقتلنا أكثر من تسع مئة من السكان الأصليين رجالاً ونساء وأطفالاً». وهذه إحدى الشهادات النادرة لإحدى ضحايا هذه الأرتال المحمومة، إنها امرأة تدعى إيلانغا: «قدم الجنود فجأة وهم يصيحون ويهددون نانيدو [شيخ القرية] ببنادقهم. وسارعوا إلى البيوت وأخرجوا منها

الأشـخاص بالقوة... وسحبونا على الطريق، وربطونا بعضنا بحبال حـول العـنق، لأجـل منعـنا من الهرب... وضربنا الجنود بالقضبان الحديديـة لبنادقهم وأرغمونا على السير إلى معسكر كيبالعا الذي أعطى الأمر بربط النساء بشكل منفصل، كل عشرة بحبل، والرجال بالطريقة نفسها... على هذه الصورة طلب منا أن نسير بسرعة، وفي الـيوم الـسـادس، وبـسـبب عـدم تـناول الطعام، والـسير بلا توقف، والنوم على الأعشاب الرطبة، أُصبنا بالإعياء، ولم يعد زوجي الذي كـان يسير وراءنا مع العنزة، قادراً على الوقوف. عندئذ جلس على حافـة الطـريق ورفـض مـتابعة الـسـير. وتعـرض للضرب من قبل الجـنود، لكـنه أصرّ على رفضه، فضربه أحدهم على رأسه بطرف بندقيته، فسقط على الأرض، وأمسك أحد الجنود بالعنزة، في حين قـام إثنان آخران أو ثلاثة بطعنه بالسكاكين الكبيرة التي تركب في بـنادقهم. ورأيـت الـدم يتدفق، ثم لم أعد أراه، لأننا كنا قد اجتزنا رأس هضبة وكان هو قد اختفى عن ناظري. لقد قبل الكثيرون من الرحال بالطريقة نفسها، والكثيرون من الأطفال الذين أُلقي بهم بين الأعشـاب ليموتوا. وبعد أن سرنا طوال عشرة أيام وصلنا إلى ماء النهر... ونُقلنا بقارب خفيف إلى مدينة الرجال البيض».

كمـا صـرح ليوبولد لصحافي أميركي في عام 1906: «عندما نتعامل مع جنس من أكلة لحوم البشر منذ ألوف السنين، يكون من الضـروري استخدام وسـائل تهـز بشكل أفضل كـسلهم وتجعلهم

يدركون الوجه السليم للعمل». وهل أدرك ما يقرب من الخمسين ألف حمال سنوياً الذين نقلوا بكل مشقة على ظهورهم من ماتادي إلى ستانلي بول على امتداد 380 كلم، حمولات العاج والكاوتشوك، وقضبان الخط الحديدي والقطع المفككة للمراكب التجارية «الوجه السليم للعمل»؟ وقد قام عضو في مجلس الشيوخ البلجيكي بزيارة إلى الكونغو ووصف هؤلاء الحمالين كما يلي. «راضحاً تحت العبء المضاعف بالتعب وعدم كفاية الغذاء المصنوع من قبضة أرز مع السمك المجفف النتن، والتماثيل المررية، والدواب ذوات العرقوب الهزيل والسمات المتقلصة والعيون المستديرة والحامدة في هم التوازن والغماء. هكذا يذهبون ويعودون بالألوف. والدولة العسكرية مسيطرة عليهم بقوتها العامة التي لا تقاوم كأنهم عبيد عند شيوخهم... على شاكلة حشرات تتدرج في تطوافها من كل حدب وصوب، وتنفجر على امتداد الطريق، وفي حال انتهاء الطريق ينفجرون في قراهم من الإعياء».

وكان ليوبولد الثاني يظهر اهتماماً فريداً جداً تجاه الأطفال. «أنا مؤيد لفتح ثلاث مستعمرات للأطفال، كتب إلى الحاكم العام، في 27 نيسان/إبريل 1890. واحدة عسكرية بشكل خاص في الكونغو الأعلى نحو خط الاستواء، مع بعض رجال الدين من أجل التثقيف الديني إلى جانب الفرع المهني. وأخرى في ليوبولدفيل تحت رجال الدين، مع عسكري لأجل التدريب العسكري. وثالثة

في بوما مماثلة لمستعمرة ليوبولدفيل... فيجب بالتالي بناء ثلاث ثكنات كبيرة، لتأوي كل منها ألفاً وخمس مئة ولد». وبعد بضعة أسابيع من تسلم الرسالة الملكية، ألقت القوة العامة القبض على الأطفال الناجين من المجازر، وأرسلتهم إلى مراكز الإعداد بضربات السياط كخدم مطيعين ومستعدين لقتل إخوتهم باللون. ويصلون إلى آخر الرحلة بعد أن يموت أكثر من نصفهم في الطريق. لا يهم؟ فالمصدر لا ينضب، وفيما بعد، يمتد الفعل التمديني إلى الفتيات في نفس شروط حالة الأسر والحراسة. «الكثيرات من الفتيات الصغيرات كن عند وصولهن هزيلات جداً، كتبت الأم العليا لمستعمرة أنثوية، بحيث لم تستطع الأخوات الشوشات الاحتفاظ بهن، لكن جميعهن كن سعيدات بتلقي المعمودية القدسية، إنهن ملائكة صغيرات يصلين إلى السماء من أجل ملكنا الجليل».

أما نظام «الملك الجليل» فإنه برعبه الواسع، وعمله الإكراهي، وعمليات النفي، وخطف الأولاد، والمروّض مع تجارة العاج، فإنه سيتحول إلى الإنتاج الكامل مع فورة رواج الكاوتشوك. وفي عام 1890 اخترعت مؤسسة دنلوب وسوقت الدواليب القابلة للنفخ، ولم تتوقف أسعار الكاوتشوك عن الصعود. ومن سوء حظ الكونغوليين، أن غاباتهم احتوت على كنز غير مستثمر: شجرة معرشة من نوع لاندولفيا المختزنة للصمغ الثمين

ولـيس جنـي الكاوتشـوك عمـلاً مريحاً: فلا بُدَّ من حرح الشجرة المعرشــة دون قطعهـا، لأن القطـع يميتها، ويؤخذ منها النسغ على علـو عشـرة أو عشـرين متراً في بعض الأحيان، كما لا بد من لفه علـى فخـذي القـاطف له لكـي يتجمد ويفقد من التصاقه. ويُظهر ذلـك بالتالـي، تبعاً لنظرة الإدارة الشخصية، صعوبة كبيرة: لا بد أن يـتوغل ألوف القاطفين في الغابة من أجل إيحاد الشحرة المعرشة، ويستطيعون بعد ذلك الهروب ولما كان مں غير الممكن مرافقتهم باسـتمرار مـن قـبل القـوة العامـة، فكـيف الاطمئـنان إلى أنهم لا يهربون؟

الحـل مفصـل فـي فصـل «أسـئلة عملية» في كتاب (موجز المســافر والمقـيم فـي الكونغـو) الذي يطبع مں قبل دوائر الدولة ويـزوَّد بـه رئـيس كل مركز ويدعو هذا الكتاب الدي وصع جزء مـنه بـناء علـى تعلـيمات مـن ليون روم، إلى أخذ النساء والأولاد رهائـن لإرغـام الـرجال على العودة مع حصصهم من النُسغ. وفي كـل مركـز أقيم سحن يُعتقل فيه البؤساء وهم مقيدون بالسلاسل، ويحصـلون علـى تغذيـة سـيئة ويُعـاملون بالسـياط لأدنى حجة، وفضـلاً عں ذلك كانوا يخضعون أثناء الجباية لنزوات جنود القوة العامة، أو لفجور شيخ المركز نفسـه «لقد أُعطيتُ مثالاً»، كتب نائب القنصـل البريطانـي في عام 1899، «لما يمارس في أوبنغي. كانت طـريقة الضــابط تتم بمجيئه إلى القرية بالقارب، وكان مجيئه يدفع

السكان دائماً للانتفاض، ويكون الجنود قد نزلوا وبدأوا عمليات السلب، فيأخذون الحبوب والدجاج إلخ..، والبيوت، وبعد ذلك يهاجمون السكان الأصليين حتى يتوصلوا إلى اختطاف نسائهم، وكانت النساء يؤخذن بصفة رهائن طالما أن شيخ المنطقة، لم يكن قد جلب الوزن المطلوب من الكاوتشوك. وبعد جلب الكاوتشوك، يعاد بيع النساء إلى مالكيهن، كل واحدة مقابل عنزتين، ويتابع رئيس المنطقة من قرية إلى أخرى، حتى يتم جمع الكمية المطلوبة من الكاوتشوك».

فضلاً عن فعالية هذه الطريقة في عملية الجمع ذاتها، فإن لها ميزة أخرى: إنها تسمح للقوة العامة أو لميليشيا الشركات بالعيش في البلاد. وكانت كلفة العملية محدودة بمكافأة المحيط الأبيض. أما أجرة قاطفي الكاوتشوك فكانت تعطى بصفة صفائح نحاسية تدعى ميتاكوس، وكانت العملة الوحيدة المسموح بها بالنسبة للأفارقة. وإستناداً إلى حسابات سنة 1897 كان سعر الكلفة لكلغ الكاوتشوك يعادل 1,35 فرنك، بما في ذلك كلفة النقل. أما سعر المبيع في سوق أنفير، مركز الشركة، فكان يتراوح حول 10 فرنكات. وبين عامي 1890 و1904 تضاعفت الأرباح المتحققة في استثمار الكاوتشوك الكونغولي بـ 96 مرة، مثل هذه الأرباح لم تكن تكفي ليوبولد لأنه وظف في عام 1895 حوالي 100 مليون

فرنك بلجيكي (460 مليون أورو) بسندات لأجل طويل، لأنه كان متأكداً بأنه لن يتوجب عليه تسديدها أبداً.

لكن ما كان يحصل أن قرى كانت تتمرد. فكانت تطبق حينذاك استراتيجية أخرى. وفي حال حصول ذلك بمساعدة من «الحراس» المسلحين المرتبطين بالشركات، كان رجال القوة العامة يأتون ويحرقون البلدة المتمردة، ويقتلون أبناءها لتكون عبرة لغيرها. ولما كان الضباط البيض يرتابون في القوة الإضافية، فإنهم كانوا يطلبون منهم أن يجلبوا من الأيدي اليمنى المقطوعة أو الرؤوس بمقدار ما أطلقوا من الخرطوش. ومن الكونغو نفسه كانت ترتفع أصوات تستنكر هذه الهمجية: تلك أصوات المبشرين. من كان يستطيع سماعها؟ كان يجب أن تقوم القوة العامة بقتل تاجر أبيض أو تاجر عاج إيرلندي لكي تنفعل الصحافة الإنكليزية. وكان ليوبولد يسكت هذه الضجة المكدِّرة بإرسال لجنة تقصٍ من ستة مبشرين بلجيكيين، ثلاثة كاثوليك وثلاثة بروتستانت إلى أرض الحدث، ولا تجد اللجنة شيئاً، ولسبب معين: لا يقوم أحد من الأعضاء بالتقصي في إحدى مناطق استثمار أشجار الكاوتشوك.

في عام 1897 أقيم المعرض الشامل في بروكسل: كان الكونغو يشكل المادة الأساسية للاطلاع، و267 رجلاً وامرأة

وطفلاً، ومنهم قزمان في ثلاث قرى أعيد تأسيسها في تير فوريں، في ضاحية العاصمة البلجيكية، قرية على النهر، وأخرى في الغابة، كشـهادتين حيّتيـن للحالة المتوحشة التي كان يتخبط فيها الأفارقة قبل وصول المستعمرين البلجيكيين، وثالثة «متمدنة»، ويسكن هذه الأخيـرة حوالي مئة رحل من القوة العامة، وبوقهم العسكري. وقد عبَّر مليون زائر عن إعجابهم بالتقدم المتحقق عبر تمدين مستعمرة ليوبولد. وتنقَّل هذا الأخير حتى تيرفوريں، ملاحظاً أن العامة كانوا يقدمـون قطـع الحلوى إلى محتلِّي القرى، وطلب لصق لافتة أمام القرى وكتب عليها «السود يتغذون من قبل لجنة التنظيم».

ورغـم نجاح المعرض وحلق جوقة الاهتمام الملكي، كانت شـهرة الملـك قد بدأت تعاني من قصص الأيدي المقطوعة. فقام كنسي أميركي يدعى وليم شيرد بمهمة استقصائية، على طول نهر كاسـاي، وبناء على تكليف من رؤسائه، وأثبت ما كان يُشاع ونشر شـهادته فـي مجـلات تصدر في أوروبا والولايات المتحدة. «كان الرئـيس يقودنـا إلـى هـيكل مبني بالعصي، كتب في شباط/فبراير 1900، في مطبوعة المبشّر The Missionary، وتحته كانت تشتعل الـنار ببطء، وكانت هناك هذه الأيدي اليمنى، وقد أحصيتها، فكان عددها كلها إحدى وثمانين».

هـذه الأيدي المقطوعة التي كان رجال القوة العامة يحركون الدخـان فوقهـا مـن نـار احـتراق الخشـب لحفظهـا مـن الـتحلل

وتقديمها إلى ضباطهم البيض، ولم يكونوا يرعون إلاّ النفوس الحساسة. ولما لم تكن السوق العالمية للكاوتشوك متأثرة بهذه الممارسة، فقد كان المساهمون في الشركات ينظرون بارتياح إلى تضخم حصصهم، وكانت ستة ملايين طن من الكاوتشوك تخرج سنوياً من الكونغو. وكان إكمال الخط الحديدي، بعد ثماني سنوات من العمل، قد سرَّع الإنتاج وزاد الحصص المفروضة على القاطفين... كم عدد الأيدي المقطوعة بكل طن إضافي؟ لم يطرح أحد السؤال بهذه التعابير. وفي مناسبة افتتاح الخط الحديدي، أقيم نصب تذكاري على حلبة التحميل القديمة، وتمثل المنحوتة ثلاثة حماليس سقط إثنان منهما من الإعياء على قدمي الثالث الواقف وحمله على رأسه وعلى القاعدة حُفرت كتابة تقول: «الخط الحديدي حررهم من الحمل».

وفي المشغل نفسه الذي استلزم في بعض الأوقات 60 ألف عامل قدموا من جزر الأنتيل البريطانية، ومن أفريقيا الغربية والفرنسية أو الإنكليزية، ومن هونغ كونغ، وسيراليون وماكاو من أجل تفجير الصخور، ووضع السكك وبناء 99 جسراً بطول إجمالي بلغ 19 كلم، كان الموت في كل مكان وقدرت الخسائر بـ 1800 رجل سنوياً خلال السنتين الأوليين في بناء الخط الحديدي. وتغيب الأرقام بالنسبة للسنوات التالية، لكن ما وقع لخمس مئة وأربعين صينياً «استوردهم» ليوبولد من أجل العمل في

بناء الخط الحديدي يقدم فكرة عما يمكن أن تكون عليه نسبة الوفيات بين هؤلاء العمال: فقد مات ثلاث مئة في العمل أو هربوا في الغابة ليموتوا فيها جوعاً وإعياء.

وبفضل الصحافي إدمون دين موريل في النهاية، كان للحقيقة أن تبدأ بالظهور. فقد عمل لمدة خمس وعشرين سنة لدى، إلدر ديمبستر، الشركة البحرية في ليفربول، وقام بحركة مكوكية بين أوروبا والكونغو، متحمساً للمشاركة بما يعتبره عملاً حضارياً. «إن مستقبلاً كبيراً يعد للكونغو، كتب في The Belgians in Africa البلجيك في أفريقيا... هذه الأراضي الشاسعة المضافة إلى البلد بصيرة الملك ليبولد الثاني ستؤكد يوماً بأنها تقدم حقلاً رائعاً للمشروع» وبصفته عامل تواصل بين الشركة والموظفين في بلجيكا، توصل إلى سجلات إلدر ديمبستر وحسابات إيرادات الحكومة. وتكشف هذه الأعمدة من الأرقام لمن يجيد القراءة، الطبيعة الحقيقية للصيرة الليوبولدية: «لقد قامت سفن إلدر ديمبستر المخصصة للتجارة مع الكونغو». كتب موريل، «بإرسال منتظم منذ عدة سنوات، كميات ضخمة من صناديق الرصاص وألوف البنادق الصغيرة المخصصة إما للدولة ذاتها، وإما لشركات تجارية بلجيكية مختلفة... فإلى أي استخدام حصص هذا السلاح؟ وبين المستوردات الذاهبة إلى الكونغو، حوالي 80% تتمثل في مواد لا علاقة لها بالتجارة ومع ذلك كان الكونغو يصدر كميات

متصاعدة من الكاوتشوك والعاج، وفي مقابلها لم يكن السكان الأصليون، حسب إحصاءات الاستيراد إذا صدقت، يحصلون على شيء. فكيف، في هذه الحالة، يسوى وضع الكاوتشوك والعاج؟ بالتأكيد بالتسويات التجارية. فلا شيء يدخل تسديداً لما كان قد خرج، والمبالغ الناتجة عن الكاوتشوك والعاج الآتية من الكونغو كانت تفوق كثيراً المبالغ المحددة في إيرادات الحكومة الكونغولية... فإلى أية جيوب كان يذهب الفائض غير المعترف به؟». إن موريل، الذي كان لا بد أن يتلقى فيما بعد، دعم السير آرثر كونان دوايل، في كفاحه ضد نظام ليوبولد، كان قد كشف الحريمة، بالاستنتاج البسيط، ليخلص إلى القول «كانت هذه الأرقام تروي تاريخها الخاص، ووحده العمل الإجباري بهذا النوع من الرعب المتواصل يمكنه تفسير مثل هذه الأرباح الخفية... عمل إجباري كانت حكومة الكونغو المستفيدة المباشرة منه، عمل إجباري كان موجهاً من قبل الشركاء الأقربين من الملك شخصياً إن المعنى المتراكم لكشف هذه الوقائع يسبب لي الدوخة ويرعبني. فأن تتطلع صدفة على قتل معين لا بد أنه متعب للغاية. وكنت قد أطلعت على مجتمع سري من القتلة».

منذ ذلك الوقت بدأ موريل يخوض معركة حامية في حرية الرأي. وبعد ذلك، وبفضل صديقته هاريس أليس، التي كانت قد زارت الكونغو وجلبت معها من هناك صوراً دامغة، صار قادراً

علـى إظهـار الأدلـة علـى الهمجية. فتشكل الصور السلبية للأيدي والـرؤوس المقطوعـة وعرضـها فـي صـور شـفافة، أفضل كشف للملـك لـيوبولد مـن أي خطـاب آخـر. وقـد اختطفها الرسامون السـاخرون، وظهـرت فـي الصحافة الألمانـية رسوم تمثل الملك البلجيكـي وسـط حلقـة من الجماجم العابسة. لكن هذه الجماحم ليست هي التي أثارت الاستنكار في أوروبا. وفي سنة 1905 التقى الملك في باريس بعاهرة في السادسة عشرة من العمر – وكان هو فـي الخامسة والستين – واتخدها عشيقته الرسمية. وعلى حساب سـير الحـياة فـي أوروبـا وحـياة مواطنيه، غمرها بالهدايا وجعلها بارونة (فوعان) بعد ولادة طفلهما الأول. وأدت المبالغ المددة في أعمـال تزيـين الأمـلاك الملكية، وبناء الفيلات في رأس (فيرات) والجـولات البحرية علـى متـن اليخت ألبيرتا، كل ذلك أدى إلى الميل من اعتباره

فهـل أحـس بأن الرياح تدور؟ وهل اعتبر أنه سحب كل ما هـو ممكـن من مستعمرته؟ وهل ظل بحاجة للمال على الدوام؟ وفـي عـام 1907 بلـغ السـابعة والسـتين مـن العمر، وعرض على الدولة البلجيكية شراء مستعمرته التي كتبها في وصيته هبة للأمة .. لكن العرض لم يلق تحمسـاً له. وبوشرت المفاوضات مع الحكومة وطالـت كثـيراً، وهو مدين لها بمبلغ 38 مليون فرنك، وفي النهاية تـمّ التوصـل إلى اتفاق. فمقابل الكونغو، يحصل الملك على إلغاء

ديونـه، و45 مليون قرضاً لإكمال مشروعاته المعمارية، و50 مليون فـي دفعـات متسلسلة واردة من الكونغو «اعترافاً بتضحياته الكبيرة لصالح الكونغو من قبله ذاته».

لكـنه لم يستفد منه طويلاً، فبينما كانت حملات موريل ضد العمـل الإجـباري تتضـاعف فـي إنكلـترا، أصيب بالمرض ومات بالسـرطان. أمـا كـتاب موريل، «الجريمة في الكونغو»، فقد قدم له السـير آرثـر كونان دوايك ويشجب فيه «أكبر جريمة لا سابقة لها فـي تـاريخ البشـرية». إنهـا جـريمة دون آثـار مكتوبة. وفي شهر آب/أغســطس 1908، كـان لـيوبولد قـد أعطى الأمر بحرق جميع محفوظـات الدولـة الكونغولـية، في مراجل مكاتب الدولة. ورغم حـرارة الفصـل، فقـد عملـت التدفـئة المركزية طوال ثمانية أيام. وجـرت العملية نفسـها في بوما، وشرح ليوبولد لمساعده غوستاف سـتنغلهامبلر، الـذي دُهـش مـن تشـغيل التدفـئة في عز الصيف: «سـأعطيهم مسـتعمرتي فـي الكونغـو لكـن لا يحق لهم معرفة ما قمت به».

ويمكن قراءة جوزف كوبراد، في كتاب «في قلب الظلمات» Au cœur des ténèbres.

«رأيت منحدر الهضبة المزروعة ببضع أشجار، والخالية تماماً مـن الأدغـال كـان هناك بناء طويل مهشم في أعلاه ومطمور إلى

نصفه بالأعشاب العالية، وقرب البناء نصف درينة من الأعمدة الرقيقة، وفي حالة اصطفاف مربع تقريباً، ومزينة في الأعلى بكرات محوتة...». ولا تُعرف ماهية هذه الكرات إلا بالاقتراب منها: «فجأة رأيتها عن قرب، وكان تأثري الأول أن أعيد رأسي إلى الخلف، كأنني أتفادى إحدى الضربات. ثم حركت نظري من عمود إلى آخر، واتضح لي الخطأ. لم تكن هذه الكرات زينة بل رمزية، كانت ذات معزى، محيرة، مؤثرة ومقلقة – فماذا يغذي الفكر والنسور أيضاً، إذا كان يتم النظر من أعلى السماء؟ وهذه الرؤوس المفرورة على هدا الشكل، كانت ظلت أكثر إثارة للمشاعر، لو لم تكن الوجوه ملتفتة نحو البيت. الأول الذي كان قد لفتني، كان ينظر إليَّ.. وكان في وضع حيد، أسود، جافاً، متغضناً، مغمض الجفنين ـ وبدا رأس نائماً في أعلى هذا العمود، بشفتيه الجافتين والمسودتين، التي تظهران الأسنان في خط ضيق أبيض، وكان يبتسم لحلم غير قابل للانتهاء وفَرِحٍ في نومه الأبدي».

الفصل الثاني

هنود الفوهرر السلاف

كان هتلر، الذي انعمس في حرب إستعمارية في أوروبا، يعلم أن الشعب الألماني لا يقبل، لو كان أُعلم، ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية، باسمه أو ادعاءً لمصلحته، كما أنه لم يكن ليقبل أن يعامل اليهود والسلاف كأنهم من السود. كذلك كان غي موليه يعلم في عام 1954، أن الشعب الفرنسي لا يقبل اللجوء من جديد إلى الأساليب المستخدمة عند احتلال الجزائر، قبل قرن من الزمن وإذا كانت جريمة الدولة تستجيب لنوع الدفع على الصعيد التنفيذي في بعض الأحيان، فإنها تنشأ دائماً في أعلى مستوى في الدولة، عن تصميم جرمي مردوج لرهان معين. إذا كنا منتصرين، فلا أحد يطلب منا الحساب. ويمكننا الزعم بأن الأمر يتعلق بنوع من الانزلاقات (غي موليه كان يقول «شوائب»).

وعندما يغادر النصر راياته، يستخلص هتلر النتيجة المنطقية من ذلك: فيقدم على الانتحار وعلى عاتق المنتصرين أن يندّدوا بالجريمة وإدانة مرتكبيها في مجرى محاكمات نورمبرغ

ما جدوى القانون؟

عندما هاجم هتلر الاتحاد السوفياتي في حزيران/يونيو 1941، لم يخف أن الأمر يتعلق باستعمار أوروبا الشرقية حتى الأورال. وترتبط كلمة «إستعمر» بمعناها الحرفي بأفريقيا وآسيا والأميركيتين والجديد تطبيق هذا النظام على الأوروبيين. وكما كتب إيميه سيزير، أن جريمة هتلر الكبرى في «أن يطبق على أوروبا إجراءات لم ينهض بها إلا عرب الجزائر وأُجراء الهند وزنوج أفريقيا». هذه الإرادة المعلنة في كتاب «كفاحي» والتي تحلت بلجنة صغيرة اعتباراً من صيف 1941، تتستر عادة، بالاختصاصيين والرجوع إلى الاستعمار في ما يخص أوشويتز، وتظهر لهم متحولة لأسباب مختلفة.

ومع ذلك، فإن أحاديث الفوهرر المنقولة بأمانة تحت إشراف مارتن بورمان، تعج بالمراجع الهاجسة باستعمار الهند من قبل الإنكليز وإبادة ذوي البشرة النحاسية من قبل الأميركيين.

27 تموز/يوليو 1941: «لنأخذ مثلاً عن الإنكليز الذين حكموا أربعمئة مليون هندي بما مجموعه 250 ألف رجل، منهم 50 ألف جندي»

8-11 آب/أغسطس 1941: «أراضي الشرق ستكون بالنسبة لنا، كما كانت الهند بالنسبة لإنكلترا. وسرود الأوكرانيين بالبخانق والحرر

وكل ما يعحب الشعوب المستعمرة. ويجب على الألمان، وهدا شيء أساسي، أن يؤلفوا في ما بينهم مجتمعاً مغلقاً مثل قلعة ويحب على آحر سائس عندنا أن يكون أعلى من أي فرد من السكان الأصليين».

23 أيلول/سبتمبر 1941 «إنه من غير المعقول أن يستمر شعب متفوق معرضاً للتعب على أرض ضيقة جداً، بيما تحتل حماهير حاملة ولم تقدم شيئاً للحضارة، أرضاً هي إحدى المناطق الأكثر ثروة على الأرض».

17 تشرين الأول/أكتوبر 1941: «لا يوحد إلا واجب واحد: ألمَنَة هذا البلد بهجرة الألمان إليه، مع النظر للسكان الأصليين فيه مثل دوي البشرة الحمراء. في هدا الشأن إنني أعمل في خط مستقيم ورباطة جأش إنني الأداة المصيرية. وما يمكن أن يظن بي في هذه الحال لا يهمني أبداً. لا أعرف أن ألمانياً يأكل قطعة حبز عليه أن يفكر لفكرة أن الأرض التي أنتجت هذا الخبر كانت قد احتُلّت بالسيف. وعندما نأكل حبز كندا لا نفكر بالهنود الذين سلبوا. إن القانون احتكار إنساني. ولا تعرف الطبيعة الكاتب العدل ولا المتخصص بالمساحة. إن الله لا يعرف إلاّ القوة».

إن هتلر يربط هنا فكر مؤسسي الديموقراطية الأميركية الكبيرة لبنجامين فرانكلين مثلاً، الشريك في وضع إعلان حقوق الإنسان: «إذا كانت العناية الإلهية مصممة على تدمير هؤلاء المتوحشين لإفساح المجال لمزارعي الأرض، فلا يبدو بعيد

الاحتمال أن تكون الكحول وسيلة الوصول إلى ذلك». ولتيودور روزفلت بعد أكثر من قرن: «لا أذهب إلى القول بأن هندياً طيباً هو هندي ميت، بل في النهاية تلك هي الحال بالنسبة لتسعة من عشرة منهم ولن أصيع وقتي مع العُشْر».

10 كانون الثاني/يناير 1942: «إن ثروة بريطانيا العظمى ناتجة عن تنظيم تجاري تام أقل مما هوعن استثمار رأسمالي لثلاثمئة وخمسين مليوناً من «العبيد الهنود».

15 كانون الثاني/يناير 1942: «قرأت اليوم أن الهند تعد حالياً ثلاثمئة وثمانية وثمانين مليوناً من السكان، ما يمثل زيادة خمسة وخمسين مليوناً خلال السنوات العشر الأخيرة. إنه لأمر مقلق. نحن أمام الظاهرة نفسها في روسيا. فالنساء يلدن كل سنة طفلاً. والسبب الرئيسي لهذه الزيادة، نقصان الوفيات الناتج عن تقدم العلم الصحي. فيم يفكر أطباؤنا؟».

27 كانون الثاني/يناير 1942: «الواجب الملح للجنس الأبيض في المستعمرات إبقاء السكان الأصليين بعيدين عنه».

22 شباط/فبراير 1942: «لم يكن قد مرّ وقت طويل عندما كانت لا تزال هناك مساحات من الأرض للتقاسم في الشرق الأقصى، وكان الجميع يستعجلون الوصول إليه. وأصبحت مساحات واسعة من الشرق تحت تصرفنا. إنه أقل بهجة وأكثر قسوة، لكنه أفضل بالنسبة لنا. وسنضع اليد على مُجمل الأراضي، وسنؤمن الرقابة على

المراكز الأساسية. وسنعرف كيف نسيطر على السكان. وليست المسألة في الوصول إلى هناك بقفازات من ليف وأساتذة مدارس»

3 آذار/مارس 1942: «خصوصاً، ألا ندع أستاذ المدرسة الألمانية في مناطق الشرق! ويكون ذلك وسيلة مؤكدة لفقدان التلاميذ الذين يقدم لهم ولذويهم في آن معاً والحل الأمثل يقوم على تعليم هذا الشعب إيمائية أساسية»

لكنه كان من الصعب جعل الرأي العام يقبل أن يعامل البيض مثل السود. وتعتبر طعونات الفوهرر ضد أنصار القانون بليغة في هذا الشأن

14-15 أيلول/سبتمبر 1941: «لا يستطيع القانونيون فهم أن قوانين أخرى نافذة، في مراحل الاستثناء».

16 أيلول/سبتمبر 1941: «ما قيمة الهواجس القانونية، عندما يعرض شيء في مصلحة الأمة؟».

3 آذار/مارس 1942: «من المستبعد أن يحتفظ بوسائل ديموقراطية بما تمّ الاستيلاء عليه بالقوة».

من كل ما سبق، من هذا الحلم الاستعماري الذي دُفع إلى نهاية حدّه الأقصى، ومن مسلّمة دونية ناجية من القانون بطبيعتها تتولد تسوية «المشكلة اليهودية» و«الحل النهائي».

25 كانون الثاني/يناير 1942: «لماذا أنظر إلى اليهودي بعين أخرى لو كان سجيناً روسياً؟».

عزلتان

في دعوى نورمبرغ، حكم على المسؤولين الرئيسيين عن الجرائم النازية بالإعدام، باستثناء ألبير سبير، الذي حُكم عليه بالسجن لمدة عشرين سنة، بينما كانت مشاركته بهذه الجرائم بصفته وزير التسلح والإنتاج الحربي بشكل مباشر أو غير مباشر، شديدة الوضوح وبقدر أكبر من مشاركة وزير الشؤون الخارجية، فون ريبتروب، الذي حوكم بالإعدام، أو مشاركة رودولف هيس الذي سجن في إنكلترا قبل اندلاع الحرب مع الاتحاد السوفياتي، وفتح معسكرات الإبادة، وحكم بالسجن مدى الحياة.

هكذا أكدت المحكمة الدور الجانبي الذي اضطلع به سبير دائماً في النظام النازي. وبصفته ارستقراطياً متعجرفاً وانطوائياً، فقد حافظ على مسافات تفصله عن هؤلاء «الأشخاص»، كما كان يسميهم كل من غورينغ وهيملر وسوكيل ومع ذلك فقد كان منهم. كان شخصية مزدوجة، وتربى على القيم المحافظة للغرب وعاش على الخطى الموزونة للفرق الشمولية، وقد بهر مصيره أكثر من مراقب وطرح سؤالين:

1 كيف جُرَّ إلى المشاركة في هذه المغامرة الإجرامية الكبيرة؟

2 مـاذا فعـل لكـي يسـتحق حكـم قضـاته فـي الحـريمة المكشوفة؟

قـبل كـل شيء كيف أمكن لطريق سبير أن تلتقي مع طريق أدولـف هـتلر، في ألمانيا المهانة بعد الحرب العالمية الأولى، وفي هذا البلد الذي بتر قسم كبير من أراضيه بمعاهدة فرساي ثم أُغرق في الأزمة الاقتصادية اللاحقة لكارثة نيويورك المالية؟

وفـي كـتاب مذكـراته «فـي قلـب الرايخ الثالث»، كتب عن عائلته الأصلية مانهيم، حيث كان قد ولد في 19 آدار/مارس 1905، ويقـول: «كان جدي بيرتولد سبير مهندساً معمارياً ناجحاً .. ومات وهـو شـاب، وترك ما يكفي من المال لتربية أولاده الأربعة». لكنه لكاتـبة سـيرة حياته جيتا سيريني يقول: «لم أعرف أجدادي لأبي. لقد ماتوا عندما كان والدي لا يزال شاباً، وقالت شائعات أن جدي قـد انـتحر، لكـن لـم يُقـل لـي شـيء عـن ذلـك أبداً. والانتحار والأمراض الذهنية والعضوية مثل السرطان كانت أموراً غير مقبولة اجتماعـياً. وكـان والـدي وإخوتـه قـد تربوا برعاية جدتي لأبي». ويضـيف أن والده تعلم مهنته في ورشة مهـدس معماري بدلاً من الالتحاق بالجامعة، وكان الجد قد ترك العائلة بدون موارد... وكما أشـارت له كاتـبة سـيرة حياته إلى أنه كتب عكس ذلك تماماً في مذكـراته، فأجـاب: «مـا أهمـية ذلك؟». ربما كان المهم في الواقع

نسـيان أن الـثروة العائلـية لم تأت من إرث بل من مضاربة ماهرة علـى الدولار. وكذلك نـسيان النقص العاطفي الدي كان يعاني منه في طفولته: «كنت أشعر تجاه والدي، بأكثر من الاحترام وبأكثر من الحب ذاته، كنت أجلّه. لكنني أعتقد أنه لم يكن يلاحظ شخصي». عـن هـذه اللامـبالاة الأبويـة، يحـتفظ بمشـاعر ممـتزجة بالعـزلة والقدرية والتعالي، واللامبالاة المفرطة بالآخرين.

وفـي فـتوته، تقاسم الحياة الدنيوية مع أهله، لكنه خالط في الوقـت نفسـه عائلـة مقـاول غني في أعمال التجارة، وغازل ابنتها مارغريـت. وبصـفته طالباً لامعاً حلُم بالميدان الجامعي لكنه انتهى إلـى اختـيار مـتابعة التقلـيد العائلي ليصبح مهندساً معمارياً. وبين عامـي 1924 و1927، تابع دراساته في كارلزروهي، ثم في ميونيخ؛ وأصـبح فـي برلـين تلميذ أستاذ معروف بأفكاره الليبرالية، هنريغ تيـسـينوا. وكتـب إلـى مارغريت يقول «أستاذي الجديد هو الرجل الأكثر استـارة والأكثر جدارة ممن التقيت بهم». ثم عاد إلى ميونيخ لـيعمل في مكتب والده في نفس الجو الجليدي، وبصفته شخصية مـزدوجة دائمـاً، تـزوج من مارغريت ويبر متحدياً أهله الذين لم يحصروا الاحتفال بهذا الزواج.

وفـي عام 1930، سمع لأول مرة خطاباً لهتلر. وتأثر به حتى أعمـاق نفسـه، فهام ليلاً وراء مقود سيارته، وتوقف في غابة على

ضـفة نهر الهافل ومشى طويلاً. واكتشف «مثلاً عليا جديدة، وفهماً جديداً للأمور، ومهمات جديدة للقيام بها». وسيقول فيما بعد، «من رضـخ لتأثـيرات هتلر، كان هذا الأخير ينتظره». فانضم إلى الفروع الهجومية للحزب، في السادس عشر من آدار/مارس 1931، ثم إلى الحزب نفسه. ومنذ ذاك الوقت أخذت الأمور تسير سريعة جداً.

فـي الـبداية طلـب مـنه مسـؤول منطقة برلين كارل هانكيه، تجديـد مقر الحزب، فنجح بكسب رضى الجميع، وبناء على ذلك رقـى كارل هانكيه، إلى المقر المركزي للحرب، وطلب مجدداً من سبير تجهيز مقرات الحزب الجديدة. وشكل ذلك نجاحاً آخر، ثم كلفـه رئيـس منطقة برلين بمهمة تحويل مكاتبه الجديدة إلى النمط الكلاسـيكي الجدْيد والمحبب لدى المسـؤولين النازيين. ولم يكن مدعـواً إلـى افتـتاح المقـرات الجديدة، لكنه علم أن هتلر أعجب بعمله.

وعـندما أصـبح غوبلـر وزيـراً للدعايـة، كلفه بمهمة التعيير الكـامل للتنظـيم الداخلي لقصر ليوبولد التاريخي حيث كان عازماً علـى جعله مركزاً لوزارته. وتعهد سبير بإنهاء العمل خلال شهرين والـتزم بتعهده ونال العمل بعد التنفيذ إعجاب غوبلر وهتلر، الذي اعتـبر مـن المسـتحيل القـيام بهـذا العمل في مدة قصيرة إلى هذا الحـد وفـي 30 نيسان/إبريل وقع سبير عن غير قصد على مكتب

صديقه هانكيه المشروع المقرر من قبل بلدية برلين للاحتفال بعيد العمل على ساحة مطار تيمبلهوف. فانتقد ما رآه مرسوماً على الورق. فرد عليه هانكيه بأنّ لا شيء يمنعه من إعداد مشروع أفضل أثناء الليل. وهذا ما جرى. وكانت النتيجة كاتدرائية مضيئة وذات هندسة تامة. وقدر هتلر هذا العمل من جديد، وضم سبير إلى صديقه القديم من ميونيخ المهندس المعماري بول لودفيغ تروست المكلف بتجديد مقر إقامته في برلين. وأصبح يهتم عن كثب بالفتى الأنيق والموجود يومياً في ورشة العمل، الذي يجهل كلمة مستحيل ويناقش معه مسائل معمارية على قدم المساواة. وبعد كل لقاء كان هتلر، حسب الشهود، في نوع من التأرجح بين سعادة واضحة وغياب عن بقية العالم.

وذات يوم دعا هتلر سبير للغداء وأعرب سبير عن نوع من الضيق من تلبية الدعوة وهو يرتدي بدلة ملطخة بالطين. فبادر هتلر بأخذ بنطلون من خزانته وسترته الخاصة التي لصق عليها النسر الذهبي للحزب. وعلى الطاولة، أجلسه هتلر قربه وتابع يتحدث عن الهندسة المعمارية أمام ذهول مسؤولين آخرين في الحزب النازي. وفي مذكراته، يروي سبير عن هذا الغداء: «خلال وبعد هذا الغداء، وجّه لي هتلر لأول مرة أسئلة شخصية... ولم يطلب مني شيئاً عن انضمامي للحزب أو عن نشاطاتي داخله. وفيما بعد، في فرصة للالتقاء به مع فنانين آخرين كان يفوض

إلـيهم طلباً، علمت أنه كان غير مبال بموقفهم السياسي. وتذكرت، حـارج نشـاطي كمهـندس، أنـه سـألني كثيراً عن الأبنية التي كان والـدي وجدي يتصوراها. كان واضحاً جداً أن هذا الغداء سيكون لـه أثـر حاسم على مـستقبلي». وبعد بضع سنوات، اصطر هتلر إلى طـرح لقائهمـا قـائلاً: «كنت ملفتاً خلال زيارتي إلى ورشة العمل. وكنت أبحث عن مهندس معماري أكلّفه يوماً بمشاريعي في البناء. وكـان يحـب أن يكون فنياً لأن هذه المشروعات، كما تعلم، تمتد بعـيداً فـي المسـتقبل، وكنـتُ بحاجـة لواحـد يكـون قـادراً، مـع الصـلاحية التـي أعطـيه إياهـا الآن، علـى متابعتها بعد موتي. هذا الرجل أجده فيك».

هـذه العاطفـة بيـن الرجليـس، رغم بعض أشكال الاختلاف، اسـتمرت حتى موت هتلر، وبقدر ما كانت قوية، كانت ناتجة عن انـتقاء عزلتيـن، وعـن زواج غـير مـتكافىء أكـثر ممـا عـن زواج عقلاني، وعن كون النساء لا يقمن بأي دور، في عالمهن

السعادة عمياء

كـان سبير سعيداً. لم يكن قد بلغ الثلاثين من عمره، ويمكنه تحقـيق أحلامـه الفنية، هو غير المحبوب من أهله كان محبوباً من الرئـيس القـادر على كل شيء في ألمانيا الجديدة. وما كان يجري خـارج مشـغله لـم يكـن يخصـه. مـاذا يهـم أن يغضب المجلس

التشريعي الألماني ليل السابع والعشرين إلى الثامن والعشرين من شباط/فبراير 1933 في ظروف معتمة ويعطي الإشارة بمطاردة الشيوعيين، وأن يفتح في داشو في العشرين من آدار/مارس المعتقل الأول؟ ماذا يهمه من أمر المجهولين الذين أدخلوا إليه: من معارضين سياسيين أو مثليي الجنس؟ وأن يصدر مرسوماً في الأول من نيسان/إبريل بمقاطعة المتاجرات اليهودية؟ وأن يصدر في السابع من نيسان/إبريل قانون طرد اليهود من الوظائف العامة؟ وحظر النقابات في الثاني من أيار/مايو، وإلقاء الكتب في جميع المدن الألمانية الكبيرة في لهيب المحكومين بالإعدام بالحرق؟ وحظر الحزب الاجتماعي ـ الديموقراطي بدوره؟ وإقرار قانون الرابع عشر من تموز/يوليو الذي يقضي بتعقيم المصابين بالأمراض الوراثية؟

لا شيء لا يخصّه من كل هذا.

ماذا يهم مقتل روم نفسه، في الثلاثين من حزيران/يونيو 1934، ليلة السكاكين الكبيرة؟ وعندما سُئل سبير عن هذا الموضوع، برر إعدام روم بحجة أنه كان يرتكب الخيانة، وذكَّر بكونه مثلي الجنس كظرف مشدد للخطورة. وماذا يهم مصرع دولفوس من قبل النازيين في الخامس والعشرين من تموز/يوليو، وهو المستشار النمساوي المعارض؟ وماذا يهم قتل 91 يهودياً، مساء التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر 1938؟ وحرق بيوت

الكنيس اليهودي خلال ليلة سميت ليلة الكريستال؟ وفي اليوم التالي صباحاً مرّ سبير أمام الآثار التي كانت لا تزال ساخنة لكنيس برلين الكبير. وفي مذكراته، لم يقل أية كلمة حول الحادث وبعد زمن الاضطهاد يأتي زمن الرعب ويعرف اليوم، منذ أن عثر في الاتحاد السوفياتي السابق على جزء من صحيفة «غوبلز»، التي ألح فيها هتلر شخصياً على العملية: «هنا حيث يظهر الغضب الشعبي، يجب ألا تتدخل الشرطة لمنع التعبير عن هذا الغضب». ولا يتذكر سبير شيئاً من ذلك، وعندما قال له مستشاره الثقافي وكاتب سيرته المستقلية جواشيم فيست، وناشرها وولف جوبست سيدلر، أنه لا يمكن أن يكون لم يعرف شيئاً، ولم ير شيئاً، ولم يسمع شيئاً، لم يجب بشيء.

في عام 1934، عند موت تروست، أصدر هتلر قراراً بتعيين سبير رئيساً لمشروع ساحة زيبلين، في نورمبرغ. كانت المهمة كبيرة، لكن سبير استعاد من الوقت اللازم لتمتين علاقته برئيسه المحبوب جداً، والده بالتبني، وتناول العشاء معه عدة مرات في الأسبوع، وحيث يكون في برلين أو ميونيخ أو في عش النسر في بيرشتسغادن. وفي عام 1936 حصل سبير على لقب الأستاذ. وبعد عام واحد، حصل على ميدالية ذهبية لتنظيمه الجناح الألماني في المعرض العالمي في باريس. وفي 30 كانون الثاني/يناير 1937، عيّن معتمداً عاماً للبناء. وفي اليوم التالي كرست له صحيفة،

«فولكيشر بيوباشتر»، مقالة: «لقد وضع الفوهرر مسؤولية جسيمة على رجل كسب بعمله شهرة فنان وطني – اشتراكي».

هذه المهمة ليست أقل من إعادة بناء إجمالية لمدينة برلين التي كان هتلر يريد رؤيتها تنافس باريس وتتجاوزها. وهكذا، فإن محور الشرق – الغرب، وقصور الشانزيليزيه فيه، يجب أن يكون عرضها 120 متراً، أي بزيادة عشرين متراً على الشانزيليزيه الباريسية، وكان التطلع إلى إقامة قوس نصر بارتفاع 150 متراً، أي بزيادة 100 متر عن قوس النصر الباريسي. وأن تغطي قمة كبيرة الشارع من الجهة الأخرى، على طراز بانتيون روما. وفي قمة هذه القبة يوضع النسر الألماني. وعندما قدم سبير لهتلر نموذج تصميم ارتفاعه أربعة أمتار لبرلين في المستقبل، وجرمانيا معمدة ثانية بناء على طلبه، طلب هتلر من سبير أن يضع كرة أرضية بدلاً من الصليب المعقوف والمقيد بمخالب النسر. فنرى هكذا من هو سيد العالم الحقيقي

لكن بناء محور الشرق – الغرب كان يطرح مسألة خطيرة على عمدة برلين، جوليوس ليبرت، الذي كان يريد أن يحد من عرضها من أجل ألا يكون عليه هدم الكثير من المنازل، وكان ذلك هماً دنيئاً في نظر سبير. وفشلت لجنة في التوفيق بين النظرتين. وبقدر ما كان ليبرت يبحث عن تسوية، ظهر سبير متشدداً. واستناداً لذلك يروي سبير الأحداث في مذكراته «لم يصل ليبرت

إلى أن يضطرم حباً لمشروعات الفوهرر وأظهر هذا الأخير الاستياء من ليبرت الذي لم يكن قادراً على فهم الدور التاريخي الذي تضطلع به برلين». ومع مرور الأيام بدت الملاحظات أشد قسوة. «إن ليبرت غير قادر وأحمق وفاشل وعديم الكفاءة». وبعد مضي أربع سنوات على هذه المشاحنات وعند العودة من نزهة تحت خيمة الشاي، كان هتلر قد وجه خلالها ملاحظات لاذعة عن ليبرت، أعطى أمراً إلى غوبلز بالتخلي عن عمدته. فترك غوبلز، ليبرت في موقعه، لكنه سحب منه جميع امتيازاته تقريباً

في كل حال، كان ليبرت قد خسر معركته مسبقاً. فعندما كان سبير قد حصل على لقب مفتش عام، كان قد طلب أن يكون تحت سلطة الفوهرر المباشرة، وألا يقدم الحساب إلاّ له، وأن يحصل على التفويض المطلق تجاه سلطات الرايخ. فيخضع جميع المهندسين المعماريين بالتالي لتعليماته، وألا يقدم أي حساب للحرب ولا لأية إدارة مهما كانت. وفي ما يخص الصلاحيات الممنوحة لأحد المهندسين، فقد كانت «غير مسبوقة». لكن ألم يكن قد وعد الفوهرر بأن الرايخ المتوقع له أن يدوم ألف سنة، سيفقد قروناً عبر ضرائب أعظم من ضرائب أثينا؟

وفي محاكمات نورمبرغ، لم يبد سبير تضامناً مشتركاً مع المتهمين الآخرين ودافع عن نفسه على أساس الإقرار بالذنب لأنه

كـان فـي موقـع مسـؤول، وكـان فـي دلـك أكثر لباقة من الوزير الفرنسـي الـذي دافع عن نفسه كمسـؤول وليس كمذنب. وكالعادة كانت لباقة سبير نوعاً من المهارة.

وبقـدر ما كان يهتم بكاتدرائيات النور في نورمبرغ أو يحلم برفقة هتلر في تعيير نمط برلين بجعلها عاصمة للعالم، كان يمكنه الادعـاء بانه لم يكن يعلم بما كان يحري حوله، وفي كل حال لم يكـن له يد في ما جرى، فهو مماثل في دلك لحال الأوروبيين في المسـتعمرات، الذيـن كـانوا يسـتفيدون من فتات الاستعمار دون تحمـل المسـؤولية. لكن اعتباراً من الفترة التي تشكلت فيها الدائرة العامـة لحـالات طـرد اليـهود المحتليـن، فـي برلين، أخذ يشارك بمسؤوليات معرفة السبب. ولم يصمد ادعاء الجهل أمام الشهادات والمستندات. فالإجراءات المحلية لقانون 30 أيار/مايو 1938 حيال اليـهود كانـت تبيء بطردهم لصالح بعض الفئات من العسكريين وأعضـاء الحـزب. حينذاك كان في برلين 27 ألف مسكن يهودي محـتلة مـن قبل 82 ألف شخص. فكان الإلزام الوحيد للمؤجرين مـن أجـل توحـيه إنذار للمسـتأجر أن يثبت أن المستأجر المطرود كان يمكنه إيجاد سكن ثانية. وقد أنشئت منظمة يهودية بعون من الحكومـة لتسـاعد في ذلك. وبعد عمليات القصف الأولى لبرلين، تراجعـت مسـألة تأميـن إعـادة السـكن لليهود لصالح إسكان من يصـبحون دون مأوى. وكان يطلب من المحتلين اليهود أن يأخذوا

علـى عـاتقهم أقـل الممكـن، فكانوا يؤخذون إلى الكنيس ثم إلى محطة برلين – غرونويلد.

الميثاق مع الشيطان

فـي الحـامس عشــر مـن شـباط/فبراير 1942، إثـر الموت المفـاجيء لوزيـر التسـلح والدخائـر فريـتز تود، كلف هتلر سبير مكانـه فـي جميـع مهامـه كوزير للتسلح والذخائر أولاً، ثم كوزير للتسلح والإنتاج الحربي. كان فريتز يتمتع بشعبية واسعة في ألمانيا لأنـه بانـي شـبكة الطـرقات الألمانـية، ثم خط سيغفريد، وكان قد حـافظ علـى صـراحته مع هتلر ولم يخف عنه، خلال مباحثاتهما، تشاؤمه حيال نتيجة الحرب في الشرق. وكان سبير، الذي كان عليه أن يسـافر على الطائرة نفسها مع فريتز، قد ألغى سفره في اللحظة الأخـيرة، مـا أدى إلـى نحاتـه مـن حادث لم تتوضح أسبابه أبداً وتولّـى سـبير مهامـه بعـد الحصول من هتلر على «أنه يحميه ضد جمـيع خصومه» الذين اصطفوا للمشاركة في تشييع جثمان فريتز، وكان غورينغ في الصف الأول.

بهـذا الدعـم ضـمن سبير جميع الصلاحيات، ليس فقط في مجـال الاقتصاد الحربي بل في كل المجال الاقتصاري بشكل عام. وأكـد هـتلر هـذا الموقـع عـبر مجلـس الوزراء: «لا أحد غير سبير

يستطيع أخذ قرار يحص الخطة الرباعية». وبعد بضعة أيام من توليه لمهماته، عرض سبير مشروع مرسوم على هتلر «من أجل حماية الصناعة والتسلح». ويُظهر هذا المرسوم أن عقوبات قاسية، من عقوبة السجن حتى عقوبة الإعدام، يمكن اتخاذها ضد أي شخص يعطي معلومات خاطئة عن الحاجات لليد العاملة والآلات أو حتى للمواد الأولية، أو يخزن المواد عن طريق الاحتيال. وقد بوشرت هذه الملاحقات الجزائية بناء على طلبه. وهكذا يكون قد حول رتبة وزير العدل إلى دور تابع. واعتباراً من ذلك الوقت أصبح يحكم الإنتاج الحربي كسيد مطلق.

وفي روسيا، كان على الجيش الألماني المحاصر في ستالينغراد أن يستسلم في 3 شباط/فبراير 1943. كان قد قتل 330 ألف رجل، وتمّ أسر 70 ألفاً بينهم واحد برتبة مشير. وعلى الأطلسي كانت خسائر الإنكليز والأميركيين أقل بالعتاد والرجال. وأصبحت جميع قوافلهم مواكبة. وأصبح الأسطول الألماني يتعرض لأقسى الخسائر. وفي أفريقيا الشمالية، حيث كان الأميركيون، خرجت القوات الألمانية من مصر ثم من ليبيا وحقق سبير ورن المسؤوليات التي قبلها. و«يجب العمل بسرعة كبيرة، ولا بد من إنهاء الحرب بأسرع ما يمكن، وإلا ستهزم ألمانيا».

لكنه اعترف في الوقت نفسه بأنه «فسُد وثمل بتصور تطبيق سلطة شاملة، والتصرف بكائنات بشرية، وتقرير مسائل هامة،

والـتداول بالملـيارات». «رغم الاستعفاء الذي كان يغريني، لم أكن لأتخلى بسـهولة عـن المغـريات التـي كانـت توفـرها لـي نشوة السـلطة». إنـه رفع التحدي كنصير للحرب الشاملة. وسيعمل لرفع الإنتاج الصناعي للرايخ إلى مستوى لا مثيل له رغم أعمال القصف وبعـيداً عـن أية إيديولوجية، فقد أقام بنية تحتية ذات نوعية عالية ستـستفيد منها الدول التي تحلف الرايخ وتغتصب الجدارة.

لكـن نشوة ممارسة السلطة الشاملة والتصرف دون رقابة من الكائنـات البشـرية تـؤدي، فـي حال الهزيمة، إلى أن تُطلب منك الحسـابات. كـان سبير يأمر حوالي 30 مليون من العاملين، وثلثهم تقريـباً نـاجم عـن دوائـر العمـل الإلزامـي فـي الـبلدان المحتلة: معسكرات أسرى الحرب ومعسكرات المنفيين. وزعم في نورمبرغ أنه يجهل ظروف حياتهم، لكن الوقائع والمستندات الخفية، خلال المحاكمات أو المكشوفة لاحقاً، تشهد ضده.

فـبعد تدمير معامل الصواريخ في بينيموند بعمليات القصف مـن الحلفـاء، قـرر هتلر وهيملر وسبير إقامة معامل تحت الأرض بمعـزل عـن الأنظار والقنابل، في جبال هرز. وعمل فيها المنفيون لـيلاً ونهـاراً فـي ما يشبه الضوء الصناعي. وبعد أن رآها سبير قال عنها بأنها أماكن تشبه جحيم دانتي.

وأمـام محكمـة نورمـبرغ، ادعـى انه لم يرها أبداً لكنه وهو يـتحدث إلـى جيـتا سـيريني اعترف أنه كان منهمكاً. وكان يكرر

القـول «نعم، كنت منهمكاً». ومع ذلك فقد «قبل» أن يتابعوا العمل فـي الظـروف التـي وصفها منفي فرنسي يدعى جان ميشال بقوله: «المنفيون مـن فرنسـا وبلجيكا وهولندا وإيطاليا وتشيكوسلوفاكيا وهـنغاريا ويوغوسـلافيا وروسيا وبولونيا وألمانيا . كانوا يكدحون ثمانـي عشـرة سـاعة يومـياً... دون أدوات تقريباً وبأيديهم.. وكان غـبار الأمونـياك يحـرق رئاتهم. . وكانوا ينامون في النفق. وكانت تُحفـر تجـاويف: 1024 سـجيناً أنزلوا فيها، وقد امتدت التجاويف على مسافة 120 متراً، ويتألف كل تجويف من أربع طبقات... ولم تكن هناك تدفئة... ولا تهوية، ولا أدنى حوض للاغتسال فيه: كان المـوت يـثقل علينـا بالـبرد والإحسـاس بالاختناق، وكان نوع من التعفـن يتسـرّب فينا أما المراحيض فكانت قد صُنعت من براميل قُصَّـت مـن الأعلـى ورُكّـزت علـيها خشبة ملائمة. ووُضعت أمام مخـرج كـل صـف مـن الـتجاويف التـي كنا ننام فيها... ولم يكن المنفـيون يـرون ضـوء الـنهار إلا مرة واحدة في الأسبوع بمناسبة مـناداة الأحـد. كانـت الـتجاويف مشـغولة باستمرار، ويطرد فريقٌ الـنهار فـريق الليـل والعكـس بـالعكس... ولـم تكـن توجـد مياه للشـرب... وكان يُلعق السـائل والوحل».

ومـن أصـل 60 ألف رجل مرغمين على العمل مات ثلاثون ألفـاً. وكـان سـبير قـد مـرَّ وسـط هـؤلاء الـرجال محاولاً الإلتقاء بـنظراتهم. وظل ذلك دون جدوى حيث قال: «كانوا يرفضون رفع

عيونهم نحوي». «حتى الآن، إن مجرد التفكير فيهم يجعلني مريضاً». أسرَّ بذلك إلى جيتا سيرني خلال محادثة كان فيها في مركز للرياضة الشتوية. وبعد ذلك بزمن طويل بلهجة اللوح بالسر من أجل عسل يديه من ذلك.

لقد أنكر سبير دائماً معرفة المصير الصحيح لليهود الذين قام بطردهم من بيوتهم وقادهم رجال الشرطة النازية إلى المحطة. لكنه تذكر كذلك، بعد ثلاثين سنة محاضرة عن الوضع في المقر العام، في القصف الأول لسنة 1943، حيث أعلن هتلر فجأة، وهو ينظر عبر الشباك المفتوح، وغير مبال بنفسه ولا بالجنرالات: «سادتي، لقد أحرقت الجسور وراءنا. قالها لنا بكل هدوء، وغير مبال تقريباً ودون تشدق ولا تفخيم للكلام وشعرت برعشة باردة تسري في ظهري، وتذكرت بوضوح كبير ما كان لدي من إحساس غريب مرعب وشعور مفاجيء بشيء رهيب... أظن اليوم أنه كان يريد الكلام عما كان يحدث لليهود».

ولسوء حظ سبير، أن هتلر كان لديه تسلسل في الأفكار. فلكي لا يتجرأ أحد على الادعاء يوماً أنه كان يجهل الحل النهائي، كان قد طلب، خلال ثلاثة مؤتمرات للمسؤولين في بوزن، من هيملر إعلامهم بذلك. وهذا بالتالي ما أخطرت به مستشارية الحزب جميع رؤساء المقاطعات وكذلك سبير وورونبرغ، في 30

أيلول/سبتمبر 1943، بأن يكونوا حاضرين في السادس من تشرين الأول/أكتوبر مـن أجل مؤتمر كان لا بد أن يُقفل بخطاب هيملر: «أرغـب فـي أن أحدثكـم الآن، في إطار هذه الدائرة الأصغر، عن قضـية، قبلـتموها، أيهـا الـرفاق في الحزب، منذ زمن طويل، كأمر طبيعي، لكنه غدا بالنسبة لي العبء الأكبر في حياتي: مسألة اليهود. إنكـم مسـرورون جميعاً من الأمر الواضح بأنه لم يعد يوجد يهود في مناطقكم، ويدرك جميع الألمان تماماً، باستثناءات قليلة، أنه لم يكـن في مقدورنا الصمود في وجه أعمال القصف وأشكال التوتر لهـذه السـنة الـرابعة ـ وربمـا الخامسـة قريبـاً، بـل السادسة ـ من الحـرب، لو أن هذا الوباء الهدام ظل موجوداً في جسمنا السياسي. إن الحملـة القصيرة «يجب إبادة اليهود» يسهل لفظها وإنني أطلب مـنكم الإصـغاء لما سأقوله اليوم، لكن ألا تتحدثوا عنه أبداً. نحن، كمـا تـرون، في مواجهة المسألة: ما العمل حيال النساء والأطفال؟ لقـد قـررت، هـنا أيضـاً، تبني حلاً دون أي التباس. لأنني لا أجد مـبرراً لإبـادة ـ يعني قتل أو إعطاء الأمر بالقتل ـ الرجال مع ترك أولادهـم يكـبرون لكـي يـأخذوا يومـاً بالـثأر لهـم من أولادنا أو أحفادنـا. كـان يجـب اتخاذ القرار الرهيب لإزالة هؤلاء الناس عن سـطح الأرض. وهـذا هو الأصعب، بالنسبة للتنظيم المكلف بتنفيذ هـذا الأمـر... أظـن أننـي أستطيع القول بأن هذه المهمة قد نفذت

بشكل حيد دون إلحاق الضرر بأنفس رجالنا وقادتنا. كان الخطر كبيراً وهو موجود دائماً، لأن الفارق بين الاحتمالين... أن تُصبح قاسياً وبدون قلب ولا تحترم الحياة الإنسانية أو تصبح أقل قسوة وترضخ للضعف والانهيار العصبي... في نهاية السنة ستسوى مسألة اليهود في البلاد التي نحتلها... ولن تشكّوا في أن المسألة الاقتصادية تظهر صعوبات عديدة وكبيرة، فوق كل التنظيف للغيتوهات: فقد شهدنا في غيتو وارسو أربعة أسابيع من القتال في الشوارع، وأربعة أسابيع للتنظيف ملجأ بعد ملجأ. ولما كان هذا الغيتو ينتج معاطف من الفرو والنسيج، فقد منعنا من القيام بمراقبته حين كان ذلك سهلاً. كان يقال لنا أننا نتدخل بمنتجات استراتيجية وكانوا يقولون. «توقفوا! هذا إنتاج حربي!». هذا بالدقة نوع من الإنتاج الحربي المرعوم الذي كان الرفيق الحزبي سبير وأنا سنقوم بتنظيفه خلال الأسابيع القريبة سنقوم بذلك دون أن ندخل فيه أدنى شعور عاطفي. كما يجب أن يكون كل شيء، في هذه السنة الخامسة من الحرب. دون أدنى شعور عاطفي، بل من صميم القلب من أجل ألمانيا... أريد أن أُنهي كلامي عن مسألة اليهود بما يلي: أنتم الآن تبلغتم، وستحتفظون لأنفسكم بما تعلمون. وفيما بعد، ربما سيمكننا النظر في التحدث عنه إلى الشعب الألماني. لكنني أظن أن من الأفضل أن نكون، نحن كلنا نتحمل المسؤولية

عن ذلك باسم شعبنا... ومسؤولية التحقيق ليست من الفكرة فقط .
وبعد ذلك نحمل هذا السر في قبورنا».

أما «المحظوظ» سبير فلم يكن قد سئل عن رأيه في هذه المحاضرة خلال محاكمته. وفيما بعد، في عام 1971 أثير الجدل إثر مقالة لمؤرخ من هارفرد، إريك غولدهاعن، وادّعى سبير الذي لم يستطع إنكار حضوره للمؤتمر، أنه غادر قبل خطاب هيملر، وتأكيداً لذلك ذكر شاهدين، أحدهما شريكه السابق في الوزارة ولتر رولاند، والمساعد الإداري لرئيس منطقة بوزن، هاري سيغموند. وزعم الأول أنه رافق سبير إلى راستبورغ لمقابلة هتلر، وأنه غادر المؤتمر قبل خطاب هتلر، ولسوء الحظ لم ترد هذه الزيارة في دفتر الزيارات إلى راستنبورغ. أما الثاني فقد زعم أنه أُعلم من قبل مدير الفندق الذي كان ينزل فيه بمعادرة سبير بعد الغداء. لكنه بدفع من جيتا سيريني انتهى إلى القول بأن. «لقد طلبني سبير، لا أعرف كم مرة، عبر الهاتف، وفي الأخير أعطيته ما كان يريد».

الأرض المحروقة

يتمتع سبنسر بنظرة بعيدة عن الناس. فوحدها السلطة تثير اهتمامه، وهو يحبها كفنان. ماذا تهم الضحايا الشاحبة، وفظاظة

جلاديهم، إذا استطاعت هذه السلطة بناء حرماني كعاصمة للعالم، بعيداً عن آلامهم وصرخاتهم. لكن عندما ينهار كل شيء تحت ضربات الروس، ويدمر الحلفاء الغربيون المدن الألمانية بغارات الرعب ويرتكبون بدورهم الجرائم ضد البشرية، التي تبدو في أوروبا احتكاراً للنازيين، تدق ساعة الحقيقة.

وفي حين كان النجاح يخفي الهوة الفاصلة بين الصديقين هتلر وسبير، فإن الهزيمة ستكشفها، وهي ناشئة عن الظروف الاجتماعية المختلفة لنشأة كل منهما، وعن نظراتهما اللاحقة لهذا العالم. أما هتلر، فلم يبق له إلا الإرادة الرؤيوية ليجعل الهزيمة نوعاً من الأفول للآلهة. وتتجه داروينيته المختصرة الآن ضد الشعب الألماني الذي أدت هزيمته إلى فقدان عرشه، فيعلن: «إذا خسرنا الحرب، يكون الشعب الألماني هو الخاسر أيضاً وعير مجد الإنشغال بالشروط الضرورية الأكثر أهمية لحياة الشعب. وعلى العكس، من الأفضل تدمير حتى هذه الأشياء ذاتها، لأن هذا الشعب انكشف أنه الأضعف، ويخص المستقبل شعب الشرق وبشكل حصري، الذي أظهر أنه الأقوى. والذين يبقون بعد هذه المعركة هم الضعفاء، لأن الطيبين قد سقطوا».

أما سبير، الذي كان قد قبل سوء التعامل مع الناس، لم يستطع قبول تدمير الثروات. وأدى أمر هتلر بممارسة سياسة

الأرض المحـروقة إلى تحرره دفعة واحدة. ورغم التهديد بالموت الـذي كان يثقل على الذين يعترضون على هذا الأمر، فقد عارضه سبير صراحة، وكان وحده الذي أبدى هذه الجرأة فقال له غورينغ «مـن الأفضـل لـك اللجوء إلى الخارج». وأما المارشال كيسلرينغ فقـد أدار له ظهره ورفض المارشال موديل استقباله. أما المارشال فون مانشتين فلم يصدق أذنيه «هكذا، أنت تعصي أمر الفوهرر؟» وسجل غوبلز في يوميته: «ليس لنا نحن أن نوجه... سياسة الأرض المحـروقة، وتعـدد هـذه للأعـداء»، لكـنه رفـض الانضـمام إلـى تصرفات سبير.

وأمـام محكمـة نورمبرغ، أفاد مدير إنتاج الذخائر في وزارة التسـلح، ديتر سـتاهل، بقوله: «لأول مـرة، وفي مفاجأة كبيرة لي، وجـدت نفسـي أمـام رجـل كـان يـرى الوضع الواقعي بوضوح، وكانـت عـنده الجـرأة لـيس فقـط للقـيام بهـذا الـنوع من الحوار المسـتحق لعقوبـة الإعـدام، بـل كان فضلاً عن ذلك مصمماً على التصـرف بشكل حازم» صحيح كذلك أنه وحده يـستطيع أن يدفع عالـياً ثمـن محالفة هتلر. وكان يعلم أن صديقه لا يملك الشجاعة للقيام بإعدامه.

عـندما علـم سـبير بمـوت هتلر، غرق بالدموع. وراح يتأمل الصورة التي كان قد قدمها له في برلـين مع كلمة إهداء كتبت بخط

مـرتجف مـتذكراً الإثنتـي عشـرة سـنة مـن الصـداقة. وأحلامُهما المشـتركة فـي مجـال العمـارة، وزياراتهمـا إلـى بـاريس والأوبرا والكونكـورد ونوتـردام، وهذه اللحظة من التأمل الصامت أمام قبر نابلـيون، والشـانزيليزيه وسـاحة تروكاديرو حيث كانا يتأملان معاً المديـنة تحـت أقدامهما، والخطط المرتقبة لجرمانيا عاصمة العالم المـتجاوزة لـباريس عظمة وجمالاً. وذكريات أخرى أكثر حميمية مـن صـداقتهما، والرسـالة التـي حملها إليه المارشال بعد نوع من الحرد: «كلفني الفوهرر ان أقول لك أنه كان يحبك». وهذا المشـهد الأخير عندما اعترف له بأنه يخالف أمره، قام هتلر بالضغط بصمت علـى قلم الرصاص الذي كان على مكتبه حتى كسره بصجة حافة مكـتومة، قـال سـبير: «لا أعـرف لمـاذا كنت أشعر بيأس كبير بأن الحاجـة الماسة للتأسيس معه لن تكون إلا ظلاً للتواصل البشري»، ومن جديد كان قد أكد ذلك بوفائه، وعندما سمعه هتلر اغرورقت عيناه بالدموع. وكان قد قال يوماً: «سبير، سأوقع كل ما يأتي منك».

تفاهات من أجل مذبحة

لقد حمل له موت هتلر السـوء، لكنه أتم تحرره. وكان يمكن أن تـبدأ حياة جديدة، لو كسـبت ألمانيا الحرب، لقام سبير بتخطيط مـدن جديدة في روسيا المحتلة، وبنى لصديقه الفوهرر فيلا مطلية

بمعدن البلاديوم في سوتشي، وتابع تجاهله لموتى معتقل دورا أو أوشـويتز أمـا وقـد خسـرت ألمانيا الحرب، فقد أرغمته محكمة المنتصـرين على الاعتراف بالوقائع. فقبل مسؤوليته السياسية، لكنه أنكـر أن يكـون قـد عـرف الوقـائع. هـذا الموقف المتواطىء مع المحكمـة، وهذا الشكل من التحلل من أصدقائه القدامى صمنا له الظروف التخفيفية وميداناً يرثى له بعد الحرب.

وعـدما سـأله النائـب العـام السـوفياتي ما إذا كان لم يتوقع الهجـوم ضـد الاتحـاد السـوفياتي، لكونـه قريبـاً من هتلر، وقارئاً لكـتاب كفاحـي دون شـك، رد بجـواب ماكر يعفي هتلر من هذا الاعـتداء المعـدّ مـنذ عـام 1940: «أستطيع في الواقع إعطاء بعض الإيصاحات في هذا الموصوع ولما كانت لدي الفرصة لفهم هتلر عـن كثـب، فقـد سـمعته يعـرص آراءه الشخصية، ولم تكن هذه الآراء تسمح لي بالاسـتنتاج أنه كان يملك مخططات مثل ما تظهره المسـتندات المقدمـة هـنا. وقد شعرت بالاطمئنان خاصة في عام 1939، حيـن عُقدت معاهدة عدم الاعتداء مع روسيا، ومن المؤكد أن دبلوماسييكم قد قرأوا كتاب كفاحي، الأمر الذي لم يمنعهم من توقـيع معـاهدة عـدم الاعـتداء. فقـد كانوا أذكى مني بلا شك في الشـأن السياسي» ومن هنا تُفهم حماسة الأوساط المالية الأميركية لموضـوعه. فذهـبت صحيفة «وول ستريت»، فيما بعد، إلى درجة مقارنة مذكراته باعترافات القديس أوغسطينوس!.

إنـه كـان يشـق طريقاً مع فنيي القوى الغربية، وكان موعوداً بـأجمل مسـتقبل، فكـان حون كينيت غلبريت وجورج بول وبول نيـتريه يسـألونه باهـتمام كان يحدثهم مجاملة عن معجزة التسلح التـي كـان هـو واضـعها، بوعـي كبير للحرب الجوية. وسرعان ما ازدحـم الجمهـور للـتحدث مـع هـذا الخبـير المختلف كثيراً عن المسـؤولين النازيـين الآخريـن والـذي كـان يشبه كثـيراً سـائليه المبهورين بذكائه وذاكرته وفكره التركيبي. وكبر التعاطف معه إلى درجـة إقامـة الـرحلات إلى باريس ويكون هو دليلها وسرعان ما جـرى الانـتقال مـن التقني إلى السياسي وأعطى سبير رأيه برفاقه القدامـى الذيـن لـم يسـبق له أن قـيّمهم أبـداً وفـي النهاية أودع محفوظاته في مصرف في همبورغ.

لـم يكـن سـبير يـتوافق مع قضية الحلفاء، بل كما أشار إليه برادلـي مع «القضية الإنكليزية – الأميركية» حتى في عدائه الكامل للسـوفياتية كما عرفها بشكل مباشر. وكان يسر لأحد محاوريه بأن أمـيركا ارتكبـت خطيـئة بعـدم تحالفهـا مـع هـتلر ضـد الاتحـاد السـوفياتي، لكنه من جهة أخرى لم يذكر أبداً العشرين مليون من السلافيين الذين سقطوا ضحايا الجيوش النازية، إنما ضحايا الإبادة الـيهودية فقط. وفي رسالة مطولة إلى مجلـس مندوبي يهود أفريقيا الجنوبـية فـي عهد التمييز العنصري، كتب: «اليوم كذلك، أعتبر ما يخصني مبرراً، بتحمل المسـؤولية وبالتالي إدانة كل الجرائم بمعناها

العام، التي ارتكبت اعتباراً من دخولي في حكومة هتلر في الثامن من شباط/فبراير 1942... لهذا السبب اعترفت في محكمة نورمبرغ، ودائماً في ما كان يخصني، بمفهوم المسؤولية الجماعية، وظل موقفي دون تغيير فإنني أعتبر دائماً أن غلطتي الكبرى كانت عندما سمحت باضطهاد اليهود وقتل حوالي المليون منهم».

أمام حياة سبير، يتولد الشعور بالرعب والاستهواء والقلق في آن معاً، الرعب أمام لا مبالاته تجاه الإبادة اليهودية التي لم يستطع تجاهلها، وأمام لا مبالاته بشأن مصير الملايين من العبيد المرغمين على العمل الإجباري تحت الإدارة العليا لوزارته، والقلق في وجه حساسية طفولية بالحاجة لحب استطاع الفوهرر وحده توفيره. وقلق أمام حالات الإنكار المتاخمة للخيانة، والعجز عن تحمّل مسؤولية أفعاله، والدور المزدوج مع نفسه الذي اعتبرته نعوس طيبة شيئاً من الندم. وقلق أمام هذه الحياة الخاصة لتنازع الرغبات بين عالمين، عالم البورجوازية الكبيرة التي هي منشأه ويعود إليها، وعالم العدمية الذي غرق فيه بابتهاج ولم يتوصل إلى الخلاص منه بشكل كامل، مفضلاً آلام الكذب على شجاعة الاعتراف إنها استحالة الاعتراف بما هو غير قابل للاعتراف وكثيراً ما حاول القطيعة مع أفضل أصدقائه لكي ينسى ماضٍ سيبقى حتى انتهاء حياته الحقيقية القابضة على هذا الكاذب الأنيق.

إنها بالتالي جاذبية أمام معنى للتنظيم الاستثنائي، وأمام القدرة التـي حصـل عليها في دولة شمولية للتخلص من وصاية الأجهزة ومـن أجل توحيه النداء للقوى الحية الصناعية، وأمام بصيرته شبه النـبوية لأحـداث الهـزيمة والحرب الباردة وظهور المدراء وأمام الوضـوح الـدي يكشـف له وراء السـتار كلمات كبيرة من حقوق الإنسـان والديموقراطـية والسـلام، فـي تحالف جديد تحت إدارة أميركـية مـن أجل استعمار العالم عبر الحرب. وذاكراً بيتشيه، عند خـروجه مـن السجن. «من المستحيل إمعان النظر طويلاً في الهوة دون أن تمعـن الهوة بدورها النظر فيك»، إنه يعترف: «هذا يصفني بشكل تام».

وأمـام جرائم النازية، كان موقف سبير مثل جميع المحرمين عـندما يكونـون بـدون أقـنعة. لا اسـتنكار للجـريمة، بـل إنكـار للمشـاركة الإرادية فيها. وموقف سبير هنا لا جديد فيه. فبالاختفاء وراء المسؤولية الشمولية ورفع قنزعة الريش كان يقصي مسؤوليته الشخصية ضمناً. واعتبر القضاة أن سبير غير المبالي بمصير الناس، لـم يكـن كذلـك حـيال مصـير مواقع الإنتاج، فأقروا له بالظروف التخفيفـية لأنه «في المرحلة الأخيرة من الحرب، كان أحد الرجال النادرين الذين أظهروا الجرأة في القول لهتلر أنهم خسروا الحرب ودعـا لأحد إجراءات – في الأراضي المحتلة كما في ألمانيا لمنع التدبـير غـير المعقـول لمواقـع الإنـتاج»، بينما حُكم بالإعدام على

مساعده سوكل، البحار السابق والمسؤول عن دوائر العمل الإجماري. إن صراحة سوكل قضت عليه، ووقاحة سبير أنقذته. والقضاة من البشر، ولكي يُفهم من قبلهم، يجب أن يتكلم بلغتهم. وكان سبير يستطيع ذلك، لأنه كان ينتمي إلى عالمهم، أما سوكل فلا.

إن التوافق بين سبير وقضاته أعمق مما يعبر عنه حكم المحكمة. وباستحضار المستقبل بإشارة نبوية عرف ملامسة القلب الفولاذي لقضاته العربيين. كان فناناً حالماً وباطلاً. ووجهه الحقيقي هو وجه فني، ومدير يعلن بتعابير محجبة الوصول في تصريحه النهائي أن القضاة عرفوا فك رموزه: «إن كابوس عدد كبير من الناس هو هذا الخوف من رؤية التقنية تسيطر على الشعوب، وكاد أن يتحقق في نظام هتلر التسلطي. وتجتاز اليوم كل دول العالم خطر المرور تحت تسلط الإرهاب المتولد عن التقنية، في ديكتاتورية حديثة، ويبدو في هذا الأمر محتماً. وبالتالي، كلما أصبح العالم أكثر تقنية، كلما صار من الضروري موازنته بضرورة الحرية الفردية ووعي الفرد... لذا لا بد أن تساهم هذه القضية بوضع القواعد الأساسية للتعايش بين جميع الناس». فحين كان يُعبر بهذا الكلام في أوستراليا، كان الديموقراطيون البيض، يقومون بتصعيد المطاردة للسكان الأصليين

الفصل الثالث

سيريال بورو
الجنرال أوسارس

من ألبيرت سير إلى الجنرال أوسارس، هو المسار من الدكتور فوست إلى الأب يوبو. فالجلاد يتلذذ بوضع اليد على العجين، ولا بعد بينه وبين الجنرال أوسارس. فلا كذب، بل تكرار هاجسي لتبرير واحد، هو الدفاع عن الوطن، دون أن يخطر في بال الضابط الجمهوري الاعتراض بعدم القدرة على التصرف كما يتعامل مع فرنسيين آخرين يتمتعون من حيث المبدأ بالحقوق التي يتمتع بها هو نفسه. ثم بعد الوقائع بزمن طويل، الاعتراف بالتعذيب دون أي إلزام.

كانت الحرب الجزائرية ـ حيث أتيح لأوسارس اختبار مواهبه ـ قد انتهت بسلام الشجعان دون غالبين ولا مغلوبين. وصدر عفو عام متبادل يحمي مرتكبي الجرائم من الفريقين ضد أية ملاحقة. وكان من حق الجنرال أوسارس أن يلوذ بالصمت

وفـي آخـر حـياته عدل عن ذلك، ظناً أن جرائمه لم تكن لتخفى لأنهـا ارتكبـت مـن أحـل القضـية العادلة، قضية إبقاء الوجود في الجزائر بالقوة، والمعتبرة قضية الحضارة في وجه انتشـار الهمجية. وخلال عامين كان بول أوسارس يقوم بالقتل، وتلك كانت مهمته. وبقيادته للجيش الفرنسـي في الجزائر بين عامي 1955 و1957، قتل مئات الأشخاص بالمسدس الرشاش، وأعدم وخنق وأغرق، وألقى من الطابق السـادس. وقام بإعدام جميع السـجناء الذين أُلقي القبض علـيهم، ولـم يحصـل أحـد من هؤلاء على حق الدفاع عن نفسه. وعـندما كـان بـول أوسـارس يقوم بالقتل كانت العدالة بعيدة عن السـاحة. كـان يـتخفى، ويقـتل فـي الفـيلات المـعزولة، والأكواخ المنفردة أو المناطق الحرجية. ولم يكن لديه تعليمات مكتوبة. كان يـتلقى الأوامـر بالتلمـيح، وهـو على يقين بأن أشكال الرعب التي يرتكبها تتوافق مع إرادة حكومة الجمهورية. فكيف وصل المقاوم السابق إلى ما وصل إليه؟ كيف أمكن أن يصل ذلك الطالب اللامع فـي الآداب، والحائـز علـى أول جائـزة تـرجمة عـن اللاتينية في المـباراة العامة للمدارس والمعاهد الفرنسية وما وراء البحار؟ وهل أن القانون الروماني، طريق الجريمة لأوسارس في هذا الحجم من الابتذال ـ كما يحاول التلميح إليه؟ أم بتقديم قائمة جرائمه، يرضخ لاسـتهواء المجـتمع للمشـهد الـذي يطن فيه كل كائن غريب أنه

فريد وجدير بالانتباه إليه، كالمرأة ذات الثديين الضخمين، والإنسان القرم؟

بدء العمل

في عام 1954، كان بول أوسارس عسكرياً في خدمة دائرة التوثيق الخارجي وضد التجسس، جدُّ الإدارة العامة للدوائر الخارجية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر تلقّى تعيينه في السرية النصفية الواحدة والأربعين المظلية لمدينة فيليب فيل (اليوم سكيكدا).

وفي الجمعية الوطنية، أعلن رئيس الوزراء بيار مندس فرانس، أن حكومته تتهاون في شأن مواجهة «أحداث» الجزائر. كما أن وزير الداخلية حينذاك فرانسوا ميتران أضاف. «لا مفاوضات مع أعداء الوطن. والمفاوضات الوحيدة هي الحرب!». هذه حملة مثقلة بالاستنتاجات. فالقول عن الجزائريين المتمردين بأنهم أعداء الوطن، يعني وسمهم بالخيانة، ويعني اعتبارهم خارجين على القانون. وفي كانون الثاني/يناير 1955، غادر بول أوسارس مرسيليا للذهاب إلى فيليب فيل، في شمالي قسطنطينة وأصبح فيها ضابط استخبارات في السرية النصفية الواحدة والأربعين المظلية. ورغم إعلان القانون العرفي لوزير الداخلية،

فإنـه لـم يكن ممكناً إعلان حرب رسمية في الجزائر، لأن الجزائر كانت فرنسية حينذاك. أما منصب ضابط في الاستخبارات الذي لا بـد أن يشغله أوسارس، فلم يكن موجوداً في زمن السلم. فكان لا بـد من «إيجاده» من لا شيء، كما كان يقول، لأن العقيد الذي كان يقـود السـرية – النصـفية «لـم يعطـه تعليمات ولا محفوظـات». وتندرج المهمة المكلَّف بها من الدولة منذ البداية في طي الكذب والكتمان.

فيليـب فـيل بالتالي، في هذا المنصب الذي لا وجود رسمي لـه، وفـي هـذه الحـرب التي لا يجرؤ بعد على ذكر اسمه، سيبدأ بـإعداد أسـلحته الأولـى في الثامن عشر من حزيران/يونيو، تاريخ ولادة الدعـوة للمقاومـة من قبل الجنرال ديغول، وبعد وقوع أحد الاعـتداءات، اقتـنع بمـا يـراه رجال الشرطة من ضرورة التعذيب. فقـال عـن هـؤلاء المدربيـن «كـانوا يعبِّرون بصوت منخفض عن آرائهـم، لكن بدون حرج، حول هذه الممارسات التي يعرف عنها الجمـيع فـي باريس أنها كانت مستخدمة... ولن أتأخر في الاقتناع بأن الظروف كانت تشرح وتبرر أساليبهم»

وأجـرى بالمشـاركة مـع رجـال الشـرطة «الاسـتجوابات الموسـعة: فـي أول الأمـر بالضـربات التي غالباً ما كانت كافية، ثم بالوسائل الأخرى ومنها الكهرباء والتعذيب والماء. وكثيراً ما كانت

تستخدم مولدات ميدانية، لتغذية المحطات المرسلة – المتلقية... وكانت توضع منافذ كهربائية في الأذنين أو على الحصيتين للسجناء. وبعد ذلك، كان يرسل التيار الكهربائي بطاقة ثابتة». ومنذ ذاك الوقت أصبح التعذيب والموت من حملات أوسارس في مسار هذه الحرب التي لا اسم لها وبالتالي فهي لم تكن موجودة.

وفي العشرين من آب/أغسطس 1955، وعلى بُعد 20 كلم إلى الشرق من فيليب فيل، وجد الجنود الفرنسيون في أحد مناجم الفحم الحجري جثث خمسة وثلاثين أوروبياً. فاعتقل ستون جزائرياً في السجون، ليسوا بالضرورة أنهم مقاومون. وأخبر الملازم قائده العقيد عبر الهاتف.

العقيد ماير:

هل عندكم سجناء؟

– نعم، ستون تقريباً ماذا أعمل معهم سيدي العقيد!

– يا له من سؤال! تأخذهم إلى القبر بالطبع».

هذا هو أوسارس في الواقع، الذي جاء إلى المواقع التي كلف بالعمل فيها. فبعد أن استجوب لفترة قصيرة أحد السجناء، الذي اعترف بقتل أحد الأوروبيين، أمر أوسارس أحد التابعين له: «خذه، يجب إعدامه على الفور!». وبعد ذلك بقليل وجه الأمر بشأن السجناء الستين: «هيّا، فتشوا عن رجالكم مع مسدساتهم

الرشاشة وجميع الأمشاط المملوءة المتوفرة لديكم». وقام هو نفسه بإيقافهم في صفوف «بعض قطاع الطرق مع العمال المسلمين الذين ساعدوهم» ثم وجه الأمر بإطلاق النار عليهم. «كنت لا مبالياً. كان يجب قتلهم، هذا كل ما في الأمر، وقد قمت به».

بعد بضعة أيام، قام أوسارس ورجاله بإحضار حوالي مئة سجين جدد، وجرى قتلهم أيضاً على الفور. هذه الإعدامات و«اختفاء» سجناء معركة فيليب فيل (لم يُعرف إن كانوا عدة مئات أم عدة عشرات أو أكثر من ألف) كانت تجري بعناية وبسرعة. وكان هو يسهر حتى على إعداد حفرة يصل طولها إلى مئة متر وعرضها متران وعمقها متر واحد، ولا يغلقها في اليوم التالي إلا بعد تغطية الجثث بالكلس الحي المرسل من الجزائر. ويمكن التساؤل تحت أية قائمة كانت قيادة الأركان تضع حسابات شراء ذلك...

هذه الوقائع سرعان ما كانت تعرف في الجيش كله، وتثير عدداً من الانتقادات. وفي دولة جديرة بهذا الاسم كانت هذه الانتقادات جديرة بأن تؤدي إلى مثول أوسارس أمام محكمة عسكرية باسم جرائم الحرب. وفي عهد الجمهورية الرابعة أدت إلى العكس، فرُقِّي أوسارس من رتبة نقيب إلى رتبة رائد وعيِّن

في هيئة أركان الجنرال ماسو، في إطار العمل «الموازي». وهي هذا المركز بعد تعلمه السريع في فيليب فيل سيعطي الأفضل من ذاته.

فيلاّ الأبراج

في الثامن من كانون الثاني/يناير 1957، في الواقع يوم مباشرته الوظيفة، قال له الجنرال ماسو: «أعلم بكل بساطة أنك الرجل المناسب للوضع. ولأجل هذا تمّ اختيارك. اليوم تسيطر جبهة التحرير الوطني على مدينة الجزائر وتعلن ذلك كل يوم. اليوم سنقوم بتصفيتهم، بأقصى سرعة، وبكل الوسائل: إنه قرار للحكومة.. ليس هذا عمل خادم للكاهن». إن مهمته واضحة، لكنها يجب أن تبقى سرية. وقد خصص له مكتب لدى محافظ مدينة الجزائر وتغطية إدارية. وكلفته مذكرة إدارية «قانونية وغامضة» بشكل رسمي بعلاقات بين الجنرال ماسو ودوائر الشرطة والعدالة: «هذا يعني بوضوح أنه يجب عليَّ إقامة علاقات جيدة مع رجال الشرطة من أجل القدرة على الاستفادة منهم والعمل بحيث لا نكون بحاجة للعدالة أبداً». ولم يكن مكان عمله الحقيقي في مكتبه في المحافظة؛ بل في بيت سري، وكشفه مساعده لمصطفى، في ضاحية مدينة الجزائر هي فيلا الأبراج، «فيلا كبيرة من طابقين وتحتها قبو، ومحاطة بحديقة مهملة. وفي كل طابق

أربع غرف... المكان الذي توجد فيه كان يبقى منعزلاً في معظم الأحيان. ولا جيران حولها، يمكن أن يتسببوا في إزعاجنا. وفيها تجري استجوابات السجناء الذين يحالون إلينا».

كانت الاستجوابات تتواصل كل ليلة بوتيرة مستمرة تتناسب مع وصول السجناء. وعندما يطفح العدد ويتراكم عبء العمل «تقوم مختلف فرق مدينة الجزائر بمبادرة خاصة منها بإرسال جميع السجناء الذين ليس لديهم الوقت لاستجوابهم، إلى قصر الأبراج. ورغم الضربات وأشكال العقاب في التحقيق، والإغراق في الماء، كان استثنائياً يموت المتهمون خلال الاستجواب. وبعد أن يقولوا كل ما عندهم أو بعد أن يُفهم أنهم لن يقولوا شيئاً، يكونون قد «انتهوا» «كان من النادر أن يظل السجناء الذين خضعوا للاستجواب ليلاً، أحياء حتى الصباح الباكر. وسواء تكلموا أم لا، يكونون قد انتهوا بشكل عام... وفي معظم الأحيان يذهب رجالي إلى مسافة عشرين كلم عن مدينة الجزائر في أدغال بعيدة وتطلق النار على المتهمين برشة من الطلقات الرشاشة، ثم يدفنون. أما تنفيذ الإعدامات فلم يكن يجري في المكان ذاته. وكنت قد طلبت من مساعدي أن يهتم بتحديد الذين كانوا يخضعون لأعمال السخرة». كانت آلة القتل تقوم بعملها بلا رحمة وبانتظام وبشكل شبه روتيني. كان بول أوسارس يبدو كأنه لا ينام و «في أحسن

الحـالات، سـاعتين فـي آخـر الليل، وفي قيلولة ساعة في النهار... وكنت أصمد بشرب ليترات من القهوة».

أمـا الحكومـة الاشـتراكية – الوسـطية، فقـد كانـت تحظـى بموافقـة الشيوعيين على صلاحياتها الخاصة، ولم تكن تستطيع ألا تكـون علـى علـم بمـا يجري، مهما قيل عنها، من ارتكاب جنون القتل الدي كان يخرب الجزائر. وكانت ذكريات الجنرال أوسارس تحـاول الاستعادة من تبديد ظلمة وضباب الأكاذيب الرسمية. ففي بـادىء الأمـر، كـان أوسارس ينقل تقريراً يومياً إلى الوزير المقيم لاكوسـت الاشـتراكي، ممـثل الحكومـة، وإلى الجنرال ماسو أحد عسـكريي القـوات الفرنسية الحرة (واأسفاه!) وإلى الجنرال سالان القـائد القـام. وبـيده كـان يكتب رواية «الأحداث» في مفكرة على ثـلاث نسـخ علـى ورق الكـربون، وتحـدد عدد حالات الاعتقال المنفذة من قبل كل وحدة عسكرية، وعدد المتهمين الذين يُقتلون خـلال الاسـتجواب، وعـدد حـالات الإعـدام المـنفذة مـن قـبل مجموعته أو من قبل الأفواج بلا محاكمة.

قتل بن مهدي

فـي شـباط/فـبراير 1957، اعـتقل القيادي في جبهة التحرير الوطنـي، العربـي بـن مهـدي، وعـرض علـيه الجنرال بيجار الذي

يحتجره، التعاون معه. لكنه رفض. فما العمل؟ ولجأ بيجار إلى استشارة القاضي بيرار، المستطلع السري في الجزائر الذي أصبح حينذاك وزير العدل، فنصحه تلميحاً بقتله:

القاضي بيرار:

- لو لم تكن فتشت بن مهدي، لما أحدث منه حبة ملح الحامض الأزرق.

- ماذا تروي؟

- هيّا! قال بيرار وهو يشدد على كل كلمة من كلماته، ليس منك أتعلّم هذا الأمر: جميع كبار القادة يحملون حبة ملح الحامض... ما كان يطلبه مني بيرار، الذي كان يمثل العدالة، لم يكن ممكناً أن يكون أكثر وضوحاً».

وفصل العسكريون في نهاية المطاف الطريق إلى حبة ملح الحامض. فقد وصل أوسارس مع إثني عشر مسلحاً في سيارتي جيب ودودج، وأعادوا بن مهدي إلى مكان اعتقاله. ووُضع بسرعة في السيارة، وانطلق الموكب بأقصى سرعة نحو مزرعة منعزلة على بُعد حوالي 20 كلم إلى الجنوب من مدينة الجزائر. وروى أوسارس «كنت قد أعطيت تعليمات دقيقة جداً إلى ضابط الصف الذي كان مكلفاً بحراسة زعيم جبهة التحرير الوطني: إذا هوجمنا، تقتله فوراً. حتى وإن خرجنا سالمين، تطلق النار عليه دون تردد!».

وفي المزرعة «المعارة» للجيش عبر أحد الأوروبيين، كان عشرون رجلاً من الكتيبة الأولى المظلية قد كلفوا بإعداد زاوية في مبنى صغير لاستقبال بن مهدي فيه ليلاً. «قمنا بوضع السجين في غرفة أُعدت مسبقاً وكان أحد رجالي يقوم بحراسة المدخل وعندما أصبحنا في الغرفة، حملنا بن مهدي، بمساعدة الرتباء، وشنقناه بشكل يدعو إلى الظن بعمل انتحاري. وعندما تأكدت من موته، طلبت على الفور فكّه ونقله إلى المستشفى».

موت السيد بو منجل

كان اعتقال السيد بومنجل يطرح حالة ضميرية للعسكريين. فاستناداً إلى براءته وغياب الأدلة ضده، «عرض نفسه ليكون بريئاً من الاتهام». ويتذكر الرائد أوسارس قائلاً «تداولنا بالأمر طويلاً». أمام هذا التعبير «تداولنا» (الذي ليس فيه شيء من القضاء) حدّق الجنرال ماسو قائلاً: «أوسارس، إنني أحظر أن يهرب! مفهوم؟».

لقد فهم أوسارس، فاتجه على الفور إلى مكان احتجاز المحامي، حيث توجد مجموعة من عدة أبنية تقيم فيها كتيبة من المظليين، وهناك شرح لملازم أنه يجب نقل السيد بومنجل، المعتقل في الطابق السادس، إلى مكان آخر تجنباً لهروبه، لكن دون المرور بالطابق الأرضي، ويجب أن نوفر له جسراً بين

الثنايات. وأضاف: «إنني أنتظر في الأسفل حتى تقوموا بذلك». كما فهـم الملازم الأمر أيضاً. «انتظرت بضع دقائق، فجاء الملازم لاهثاً ليعلـن لـي أن بومجل قد سقط. فقبل أن يدفعه من أعلى الجسر، كان قد قتله بضربة بقبضة معول وراء الرقبة».

مـن الناحـية الشـكلية، طلبـت الحكومـة تحقيقات وتقارير، وطـرح الـنواب القضية في الجمعية الوطنية. وأُجري تشريح للجثة ولم يعثر على أي أثر للعنف على جسم علي بومجل واستنتج أنه مـوت «بالانسـحاق». ولم يقلق أوسارس إنه كان يدرك أن ماسو لديـه دائمـاً الضـوء الأخضـر مـن الحكومة بواسطة القاضي بيرار «الذي يعرفنا، ولديه معرفة صحيحة لما يجري».

أعضاء النوتردام الأفريقية
يجب ألا يصبحوا مثل بن بلا!

فـي كـانون الثانـي/ينـاير 1957، اعتقلت كتيبة مارسل بيجاز اثني عشر رجلاً متهمين بتنظيم محاولات اغتيال. مجموعة نوتردام الأفريقـية. هـنا أيضـاً مـن كـان سيصبح الجنرال بيجار لا يبدو أنه يعـرف ما العمل مع هذه المجموعة وسرعان ما طرح ماسو فكرة إرسـالهم إلـى «دغـل بعـيد»، واستفاد العسكريون الذين أدركوا ما يجري، من مجيء ماكس لوجون، أمين الدولة لشؤون الحرب من

قبل حكومة عي موليه «من أجل رؤية ما لديه في داخله» كما يقول ماسو ويتمنى الضباط الذين يعذبون وينفذون يومياً، التأكد بشكل معين من أن الحكومة تدرك جيداً هذه التصرفات وتوافق عليها، إنهم متوافقون. وأسرّ ماكس لوجون إلى ماسو: «هل تتذكر الطائرة التي كان بن بلا على متنها؟. عندما علمت الحكومة أن هؤلاء الرجال سيذهبون بالطائرة من المغرب إلى تونس، طلبت مطاردة الطائرة وإسقاطها. وإذا كنا ألعينا هذا الأمر، فقد تمّ ذلك في اللحظة الأخيرة، لأننا علمنا أن طاقم الطائرة فرنسي بالنسبة للحكومة إنه لأمر مؤسف أن يكون بن بلا قد ظلّ حيّاً. ويكون توقيفه شائبة إضافية».

عندما روى لنا ماسو هذه الرواية، علق أوسارس: «إن هذا واضح جداً لي، سيكون عندي إثنا عشر رجلاً للإعدام في الليلة اللاحقة. وكان يمكن أن أترك هذا العمل المتعب لبيجار، لكنني فضلت القيام به».

الضمان الاحتياطي للسلطة السياسية

ليس إقرار السلطات من فعل بضعة أفراد أو وزراء، بل هو شأن مؤسسي وإن أوسارس المفتقر إلى قوة الإحساس وليس إلى الذكاء. يقدم تحليلاً تاماً للوضع. وفي الثالث من نيسان/إبريل

1955 عندما اقترع البرلمان على قانون حالة الطوارىء الذي يقوي الروابط بين الشرطة ودوائر الاستخبارات العسكرية، ويكون قد حكم بوضوح بأن المقصود «تفعيل المؤسسة في ما يمارس بشكل شبه رسمي»... و«قررت باريس سراً تصفية قادة جبهة التحرير الوطني بكل الوسائل». وفي الوقت نفسه ذكّرت بأن الوزير المقيم روبير لاكوست كان قد أمر الجنرال ماسو «باستئصال الإرهاب من الجزائر كلها»، بمنح سلطات الشرطة للفرقة المظلية العاشرة. وكتب أوسارس يقول: «كانت الإعدامات بدون محاكمة تشكل جزءاً متكاملاً من الأعمال الحتمية للحفاظ على النظام. ولأجل ذلك تمّ استدعاء العسكريين. فكان قد أقرّ الإرهاب – المضاد، لكن بشكل شبه رسمي وكان واضحاً أنه يجب تصفية جبهة التحرير الوطني وأن الجيش وحده الذي يملك الوسائل للقيام بذلك. وكان من البديهي حداً ضرورة إعطاء الأوامر في هذا الاتجاه إلى أي مستوى مهما كان. ولم يطلب أحد مني بشكل صريح إعدام هذا أو ذاك. كان ذلك بديهياً». كان أوسارس إذن يعتبر أعمال الرعب التي يرتكبها نتيجة بديهية وشبه طبيعية للقرارات المتخذة من قبل الحكومة، رغم أن هذه القرارات لم تكن مصاغة بوضوح وصراحة. كان يُضمَّن تلك القرارات أمراً لم تنص عليه، بل جاءت من رأس السلطة، باللجوء للإعدامات بدون محاكمة.

وجهان للموت في الديمقراطية

في الجمهورية نوعان من الجلادين: من ينفذ الإعدام بعد محاكمة، ومن يقتل بدون محاكمة. والمقارنة بين هذين الوجهين ليس شأناً غير جدير بالاهتمام. فقد قتل أوسارس بضعة ألوف من الأشخاص بين عامي 1955 و1957. وهو يجهل العدد المحدد لهؤلاء الضحايا ويكتفي بالإشارة إلى 24 ألف سجين في الجزائر، وإلى «اختفاء» 3024 شخصاً، بتعبير خحول ليقول أنهم قتلوا.

أما الجلاد الرسمي، أناتول ديبلر، فقد ظل يقتل حلال أربع وخمسين سنة، وكانت هذه هي مهنته. كان مساعداً، ثم رئيساً تنفيذياً لأحكام حرمية بين عامي 1885 و1939، وأعدم بالمقصلة 396 محكوماً بالإعدام. وكان لجميع المجرمين الذين أعدمهم الحق في المحاكمة. فعندما كان أناتول ديبلر يقتل، كانت العدالة هي التي تقتل، يعني أن الأمة والجمهورية هما اللتان تقتلان في وضح النهار كان أناتول ديبلر يقطع الرؤوس في الساحات العامة، وأمام الجمهور. كان شخصية مبتذلة، تدفع له الدولة، ويتلقى التعليمات المكتوبة. كان هاجس الحركة التقنية يستحوذ عليه، من أجل أن تقتل العدالة باتقان.

كان بول وأناتول يقتلان، أحدهما في غياب أية عدالة، والآخر باسم العدالة. ويعتبر الموت مهنة كليهما. كان أوسارس

حلاداً في الظل ويسير بمحاذاة الجوران، ويقتل في الليل، وهو في وضع الاختفاء، أما ديبلر فكان يقطع الرأس في الصباح الباكر، أمام الحشود الضخمة، لأنه ينفذ قرارات العدالة. فيقتل أوسارس بوسائل داعمة. ويقتل ديبلر حسب كتاب محدد

ديبلر بطل شعبي لمشهد عام

عندما دفن الرئيس التنفيذي للإعدام أناتول ديبلر، في 5 شباط/فبراير 1939، تنقل الجمهور في حي أوتوي، لحضور جنازته، وكان هناك أشخاص صعدوا إلى الأشجار، ووقفوا على الجدران حتى شبابيك البيوت التي تحف بالمقبرة. وكان يجب دفع المصورين فجلاد الجمهورية يفارق الحياة بالطريقة نفسها التي أخذ بها حياة الكثيرين على امتداد زمن ممارسة عمله: أمام مئات الأشخاص جهاراً وعلى رؤوس الأشهاد.

المشاهدون ثلاثون مرة أكثر مما في مباراة لعبة الركبي

على عكس الإعدامات بدون محاكمة والسرية والليلية لبول أوسارس، تكون الإعدامات المقررة من قبل العدالة عامة، وتجري في المدينة في وضح النهار. والجمهور يسارع ليشهدها.

المشـاهدون الأكـثر عدداً كانوا في عام 1909. حينذاك كان يتجمع في حديقة الأمراء في باريس ثلاثة آلاف شخص في مباراة الركبـي بيـن الفـريق الخـامس عشر الفرنسـي والنيوريلاندي «أول بلاك». وحلال ذلك اللقاء تجمع في بيتون 100 ألف شخص لكي يشـهدوا الإعـدام المضـاعف أربـع مرات الموجه من قبل أناتول ديـبلر! فـالأخوان بوليـت وشـريكاهما فرومانـت وديرو، كانوا قد حكمـوا بـالإعدام لارتكـابهم سـبع عمليـات قـتل وثمانـي عشرة محاولة قتل، وفي معظمها ضد عائلات فلاحية أرادوا سرقتها. وقد عـرفوا باسـم «أربعة بيتون». وعـدما وصل أناتول ديبلر إلى محطة بيـتون، قادمـاً من باريـس لتنفيذ إعدام الأربعة المحكومين، استقبل مـن قـبل حشـد كبـير.. وكـان الناس قد قدموا من كل مكان في فرنسـا وبلجيكا، وكانـت الطـريق تسـتغرق عـدة أيـام في بعض الأحيان. وفي مواجهة «هذا الجمهور الصاخب» اضطر أناتول ديبلر للإفلات من عربة مؤخرة القطار من أجل النزول من القطار. أو في محاولة لرؤية تنفيذ الإعدام توجه المئة ألف مشـاهد إلى جوار باب السـجن الـذي تجـري أمامـه عمليات الإعدام، ودلك رغم المطر والبُعد وسط المدينة. «في بيتون ظل الحديث يتردد طويلاً عن هذا الإعدام المضاعف أربع مرات. وقد عرضت مقهى مايار التي توجد قـرب السحن قدح الجعة الكبير الذي كان يشرب به ديبلر قبل أن يغادر بيتون».

وعند العودة إلى باريس استقبل أناتول ديبلر في المحطة من قبل عدة مئات من الأشخاص. وإذا وضعنا العدد الاستثنائي للمشاهدين جانباً، فإن هذا الإعدام المضاف أربع مرات لا يشكل استثناء. في كل مرة يقتل فيها جلاد الجمهورية، يجري ذلك أمام جمهور من المشاهدين. ومن أجل احتواء الجمهور يوم مرور ألفرد بوبوز أمام المقصلة في شباط/فبراير 1899. الإعدام الأخير الذي جرى في حي روكيت – قام المحافظ بتعبئة مئة وخمسين حارساً من المشاة، وثلاثين حارساً من الفرسان.

علية المجتمع في المقدمة

في أيام تنفيذ الإعدام، كان المشاهدون يتجمعون في الساحة حيث توجد المقصلة. ويستطيع بعضهم بناء على إذن خاص من المحافظ الوصول إلى الأماكن الأقرب والأكثر راحة. وهناك يجلس «الكتّاب والصحافيون والسياسيون والشخصيات المرموقة حينذاك... ومع بعض النساء المشبوهات والمحظيات». وفضلاً عن ذلك «حول المشانق لا وجود إلا للمأمورين من الشخصيات الرسمية الذين يحددهم القانون وبعض الصحافيين المرخص لهم بمشاهدة عملية الإعدام».

الحبشة مع الكمأة

بعض الإعدامات كانت تتحول إلى أحداث اجتماعية. ففي عام 1882، أدين جان باتيست ترومان بعدة جرائم، إحداها قتل ثلاثة أطفال في بانتين، إضافة إلى جرائم أخرى، وجرى إعدامه بالمقصلة في جو احتفالي بورحواري! وكان مدير سجن روليت قد وجه الدعوات لحضور هذا الحدث الاحتفالي. وقد جاء بعض المدعوين وجلبوا معهم بعض قطع الجمبون والخبز وقناني النبيذ للتخفيف من الشعور بطول الانتظار. أما القائد الأمني، فقد دفع صاحب مطعم في الحي لإعداد حبشة مع الكمأة!.. فكان يجب الظهور بأي ثمن، كان يجب حضور المشهد، كان يجب «أن يكون موجوداً»... وبينما كان العسكريون الفرنسيون في الجزائر يحاولون إخفاء الإعدامات بدون محاكمة، وجه محافظ الشرطة، في مناسبة تنفيذ إعدام موجه من قبل أناتول ديبلر، دعوة لضابط روسي ثابت: «من أجل الترفيه... حضر تركيب المقصلة، وهندام المحكوم، حيث تابعه بالنظر، حتى رأى جسده يتدحرج في السلة».

الإعدام في برنامج الرحلات السياحية

في السابع عشر من آب/أغسطس 1889، كان الإعدام المزدوج لـ «ألورتو وسيلييه» في برنامج الدورة السياحية المنظمة

فـي غـرف النوم في القطار من أجل المسافرين البريطانيين الدين جـاءوا يقضون عطلتهم في فرنسا وفي الوقت نفسه، جاءت سبع سـيارات كبـيرة مليـئة بحوالـي ثلاثمئة سائح، وتوقفت في محيط السـجن... وتوجه جميع هؤلاء الأشخاص إلى أقرب ما يمكن من المقصـلة .. وحصصـت الشـرطة أكـثر مـن مـئة عربة حنطور في الشوارع المجاورة للسجن. فكان السادة والخدم قد استجابوا لنداء الـدم. وغصـت النوافذ والشرفات بالمشاهدين، ووقعت المشادات على المقاعد العامة، وأُجّرت الكراسي بسعر غال جداً».

الشعب يهلل للفاعلين

إن أناتول ديبلر هو القاتل باسم العدالة الرسمية، وهو بالتالي شخصـية شـعبية. فكمـا يقـابل الممـثل فـي المسرح، كان ينطلق الصـراخ «يعـيش ديـبلر». ولا يظهـر أوسـارس أبداً في الصحافة، وعلـى عكس ذلك يتخذ ديبلر موضوعاً للعديد من المقالات على امتداد ساحتها. وتقدم المجلات المعتادة على استعادة صور رودين وجـورس وكليمنصـو رؤيـتها لجلاد الجمهورية في صورة له إلى جانـب المقصـلة، فـي اللـباس الرسـمي والبرنـيطة، وتـوزع على الجمهور العام على بطاقات بريدية!.

والمقصـلة هـي الفـاعل الثانـي في الإعدامات، هي تستقبل الزائريـن فـي مقـرها الرسـمي في شارع، فولي – ريببو من رجال

الدولـة والبعـثات الأجنبـية (يأتـي بعضـها مـن الصـين) وذوي الامتـيازات. أمـام هـذا الجمهور المحدود يقوم ديبلر بتجاربه على رزمـات مـن القـش. وتنزل شعرة المقصلة من علو 4,5 م (ارتفاع آلتها) بسرعة 20 كلم في الساعة وتقطع الرأس في جزئين من مئة من الثانية. وفي كل مرة يُكشف دور الفاعلين ونوعية «أداء» الجلاد مـن قـبل الصـحافيين. ولا يـنقص هـؤلاء أي واحد من «مشاهد» المقصـلة. ويـوم إعـدام الفوضوي إميل هنري «كان هناك حوالي ستين صـحافياً بيـنهم إمرأة مسة شـياء شكلت موضوعاً لفضولية عامـة، دون أن تشـعر بـأدنى انـزعاج مـن ذلـك. وكانت تتحدث بسـرور مـع جيرانها، أو حتى مع ضباط شرطة البلدية الذين كانوا يمازحونهـا. وكـان رقباء المدينة يمرون وهم يضعون السيجارة أو الغليون في الفم. كان الكل يدخن». وعندما نفذ أناتول ديبلر إعدام ألفـرد بونيـيز في شباط/فبراير 1899، نقلت «الطبعات الخاصة» في الـيوم التالـي أن المـنفذ الجديـد للإعـدام «أظهر اطمئناناً لحركته، ونظـرة ترغم على الإعجاب». وكانت شهرة أناتول أنه أكثر حيوية وأكـثر دقـة من والده لويس، مع احتفاظه بالتدقيق المفرط. ويصل الصـحافيون إلـى درجـة قـياس الزمن الذي يستغرقه لإنزال رأس المحكـوم علـيه... ويعتـبر البعض أن ديبلر كان ينفذ عمله بسرعة وينجز العمل بسرعة.

ديبلر موظف و«ميكانيكي» رسمي لدى العدالة

نهار الجمعة في 13 كانون الثاني/يناير 1899، عندما تلقى أناتول ديبلر أول أمر بتولي مهمة رئاسية تنفيذية للإعدام، وحدد له موعد مع الممثل الرسمي للعدالة، النائب العام في الجمهورية، الذي قال له: «ها أنت مستعد دون شك للقيام بواجبك كخلف جدير بوالدك... مما قيل لي أن لديك الحركة الموثوقة والسرعة المنتظرة منك». كما إن الشعب هو الذي يحكم على المجرم بالموت، بالتفويض خلال سير الدعوى. وكان آل ديبلر مكلفين بتطبيق قرارات المحلفين وقضاة محكمة الجنايات، وعندما يسقطون سكين المقصلة «يكونون بأمر صوت الشعب... عدما يصبح المحكوم عليه بين أيديهم لحظة إخراجه من السجن، ويكونون أمام حساب الأمة بأسرها، ويكون أناتول ديبلر «منفذاً بالتفويض»

ويجد ديبلر نفسه مرغماً على تنفيذ إجراءاته من قبل الوزارة التي يرتبط بها: لأن العدالة يمكن أن تكون بحاجة له في كل لحظة، ولا يستطيع مغادرة باريس بدون إجازة. وإذا أقام في غير منزله، يكون ملزماً بإيداع عنوانه المؤقت في المكتب الأول للشؤون الجرمية وإذا قام بأي سفر، عليه إيداع دليل سفره، وإذا

لم يفعل ذلك مرة واحدة، يُعتبر مرتكباً للخطأ. وهو «لم يكن فيلسوفاً ولا مشرعاً ودوره أن يقوم بالتنفيذ وإذا لم ينفذ. يفقد اعتباره في نظره ونظر الحكومة التي يعمل في خدمتها».

كان أوسارس في آن معاً الشرطي الذي يعتقل، والقاضي الذي «يحقق»، القاضي والجلاد، أما ديبلر فلم يكن أكثر من متدخل بين كثيرين آخرين، بعد الشرطي وقاضي التحقيق والقضاة ومحكمة الجنايات... وخلافاً لأوسارس الذي أقام ووحه «نظاماً للقتل دون عدالة»، فإن ديبلر، في إطار مكنة — العدالة، ليس إلا الدولاب الأخير... وفي موضوع الإعدامات كان لويس ديبلر والد أناتول، يقول: «لست مع، ولست ضد، ولست لا شيء» أما ديبلر الابن فيرى نفسه متدخلاً تقنياً بسيطاً. وكان الجلادون يوجهون لمن سيقطع رأسه كلاماً يقول. «إنه إجراء شكلي، أيها السيد، وعلينا القيام به».

يظهر هذا النظام لدولاب العدالة، كحلقة أخيرة في السلسلة الرسمية، بقدر ما تكون الحركة البريدية للإعدام مقننة في الدولة أما أوسارس فقلما كانت تهمه وسائل إنهاء المشبوهين: الغرق أم التنق أم رشة من مسدس رشاش، أم السقوط من الطابق السادس. مقابل ذلك، فالنظام الرسمي هو الذي يملي على ديبلر تقنيات القتل في أدق تفاصيلها وتأتي الحشود لتشهدها. وفي

النص الذي تضعه وزارة العدل يتحدد أن على المحكوم «أن يظهر مربوط اليدين والقدمين ومقموضاً عليه من قبل مساعدين، ومسنداً إلى لوحة تتأرجح تحت ثقل جسمه، وبعد أن يفقد السيطرة على نفسه يكون المحكوم عليه ظاهراً تحت عين المقصلة، في هذه اللحظة الحاسمة يكون الرئيس التنفيذي إلى شمالي الجهاز، ويده اليسرى على سائض عين المقصلة، وبيده اليمنى يمسك الرافعة الكبيرة لشفرة المقصلة». وتحدد النبذة عنها أن على الحلاد «أن يضغط في وقت واحد باليدين الاثنتين». فتسقط عين المقصلة على عنق المحكوم عليه، وتمسك برأسه، بينما تقوم شفرة المقصلة بقطع الرأس على الفور. وأخيراً تؤدي «دفعة صغيرة لجسم المحكوم عليه إلى دحرجته إلى السلة. وفي السلة ذاتها يُفرَغ السطل الذي سقط الرأس فيه، ثم يطبق الغطاء على السلة». ذلك هو نمط استخدام اتُبع بشكل أعمى من قبل أناتول ديبلر في كل حالة إعدام قام بتوجيهها.

إن جميع الحركات التي يطبقها المنفذ للإعدام، قبل وبعد العملية، تكون مقننة بشكل رسمي: فيجب نقل المقصلة إلى أمكنة التنفيذ، ويجب إعادتها إلى مكان حفظها، كما تجب صيانتها. هذه القوننة الرسمية التي تكمل شرعية القرارات القضائية في الإعدام، تسمح للحلاد بشكل رمزي ألا يعتبر قاتلاً، بل إنه عمل في الواقع كمساعد للعدالة.

ولـم يكـن أناتول ديبلر بصفته جلاداً، بحاجة لتبرير أعماله. وعلـى امـتداد هـذه الأعمال، لم يقل شيئاً من شعوره تجاه عقوبة الإعدام ولم يجب أبداً عن هذا السؤال عندما طرح عليه. «لا شك فـي أنـه كان يقوم بعمله على أفضل وجه، لكنه ليس من الواجب أبـداً أن يُطلـب مـنه تـبرير عملـه أمـام الملأ. !! فالمنفذ للأعمال الكـبيرة يجهـد لإقامـة عدالة تامة قدر الإمكان... لأن أناتول ديبلر نصير للعمل الجيد.

ولمـا كان أوسارس يحتفظ بمفكرة تذكره، كان أناتول ديبلر ينفذ بدقة سجل تـفيذ الإعدام. كان الجلاد السري للجيش الفرنسي في الجزائر يسجل في آخر كل ليلة عدد ضحاياه، والجلاد الرسمي يقدم حـساباً لمهمته قبل وبعد كل عملية إعدام. لكن أوسارس في هـذه الأوراق المخصصـة لتراتبيـته لا يقـدم أي تطـابق، ويُحـوِّل الإعدامـات بـدون محاكمة إلى حالات هروب فاشلة، كان يكذب إذن، وكـان أنـاتول ديبلر يقدم بياناته آداء لحسابه الشخصي، وفي كـل عملـية إعدام يذكِّر بالجرائم المرتكبة من قبل المحكوم عليه ولـيس عـنده ما يُشغل البال بشرعية أو قانونية أعماله، ولا لمدلول الإعدامـات التـي يوجهها. هذا الغياب لنوع من البحث عن المعنى هـو الـذي يمـيز أنـاتول ديـبلر كمعـتمد دقـيق للعدالة، عن بول أوسـارس القـاتل السـري للجمهورية الخامسة. ويشعر هذا الأخير بالحاجـة لتبرير نفسه، ولم يوضع النظام القضائي لظروف استثنائية

للعايـة. وقـد كتـب فـي هذا يقول. «العدالة منظمة حسب نموذج يتناسـب مـع البلد الأم في زمن السلم. ونحن هنا في الجزائر، في حرب قد بدأت». وحججه ضد العدالة هي حجج هتلر الذي كتب قـائلاً: «لا يسـتطيع رجـال القانون فهم أن قوانين أخرى تعمل في المـراحل الاسـتثنائية». والأمـر ذاتـه فـي تبريره للإعدامات بدون محاكمـة. «عـندما يطلب من العسكريين إعادة النظام إلى الجزائر، تكـون السـلطات المدنـية قـد قبلـت ضمناً مبدأ الإعدامات بدون محاكمة» وكان هتلر قد قال: «لقد أعطيت الأمر إلى هيملر بتصفية كـل مـن يوجد في معسكرات الاعتقال، في حالة الخشية يوماً من حدوث اضطرابات داخلية»

إن رجـلاً يقـوم بتعذيب سجين وتصفيته بعد تعذيبه يمكن أن يظهر وحشاً في نظر الرأي العام. ويعترف أوسارس: «كنت غير مـبال أمـام وجوب قتلهم، هذا كل ما في الأمر، وقد قمت بذلك». ويزعم أنه تألم بعد التفكير «فقد تعلمت أن أكون غير مبال بألمي وبـألم الآخريـن». هكـذا التقى مع نبرات متصوف كبير آخر اسمه هيملر، قائلاً: «الجملة القصيرة: يجب إبادة اليهود سهلة اللفظ، لكن مـا يُطلـب من الذين يكلفون بتحقيقها عملياً هو الأمر الأكثر قسوة وصـعوبة فـي العـالم.. أظن أنني أستطيع القول بأنه أحسـن العمل معها دون إلحاق الضرر بعقول رجالنا وقادتنا».

القسم الثاني

الملهاة القضائية

العدالة المموّهة



كل مجتمع بشري يستلزم نظاماً عاماً، هو نظام عصابة. وهذا النظام في جوهره غير عادل لأنه يقوم على سيطرة فئة اجتماعية على الآخرين. وتشمل هذه الفئة القوى المسلحة والكهنة والسادة والبورجوازيين الصناعيين أو الماليين، وذوي النفوذ الآخرين لكن على عكس العالم الحيواني، فإن المجتمع البشري يتطور. لأنه يتذوق الثمرة الحسنة والسيئة، ولأنه يرى نفسه في مرآة ما يطمح إليه، ولأنه وحده الذي يتساءل حول موقعه في الكون، والإنسان مدعو لإثارة الجدول حول النظام والطقوس التي تحكمه.

ولم يسبق أن تصوّرتْ عاملة في القفير أنها تستطيع القيام بإضراب، في أحد المصانع، بلى. إنها ستفكر فيه، وبإمكانها الانتقال إلى التنفيذ رغم القانون الذي يحظر عليها ذلك واللبوة لا تستطيع أن تجهض، والمرأة بلى، رغم القانون الذي يحظر عليها ذلك. والذئاب لا تأكل بعضها، والرجال بلى.

القانون حرام يمسك الجسم، لكنه يمنعه من الترهّل، فعاجلاً أو آجلاً تظهر التناقضات داخل المجتمع. فعندما تكون ثانوية، يأخذها القانون في الاعتبار، ويغيّرها، ويتطور المجتمع. وما كان محظوراً البارحة يصبح مباحاً اليوم. الإضراب والإجهاض، يتكاملان مع النظام الاجتماعي. وتأتي لحظة تعارض فيها الحياة النظام السابق، ليس في تفاصيله بل في أساسه، وحيث لم يعد التناقض بسيطاً بل تناصرياً، وحيث يطرح مسألة السلطة.

في هذه الأثناء، يمكن لمصلحة الدولة، التي تستوجب القتل الواسع، أن تستوجب القتل المنتظم ضد الشخصيات. هذا ما قام به ستالين للتخلص من تروتسكي في منفاه في مكسيكو لكن أعمال القتل السرية ليست ممكنة دائماً. ومن أجل استئناف هذا المثال، كان ستالين يتهم المارشال توكاتشيفسكي بالتحضير لعملية إنقلابية. لكنه لم يكن لديه أي دليل، وكان من المستحيل القيام بذلك بسهولة في موسكو، فلجأ إلى حيلة تؤدي إلى الحكم عليه بالإعدام. باتهامه بالخيانة مع ألمانيا النازية، على أساس تزوير لا يمكن التحقق منه لكنه مقبول، ويستند إلى التورط بعلاقات بين كوادر في الجيش الألماني وأمثالهم في الجيش الأحمر.

وفي براغ، خلال محاكمات لقياديين في الحزب الشيوعي التشيكي، تذرع القضاة ضد أرتر لوندون بالعلاقات التي أمكن له أن يقيمها في المنفى مع منظمات تعاونية يهودية، وإقامة علاقات مع الدوائر الأميركية. ومن أجل مطاردة الشيوعيين كان هتلر قد اتهمهم بإشعال الحرائق في المجلس التشريعي الألماني. كانت هذه المحاكمات معارك في الصراع، وتميزت دائماً بشخصية الغالب الذي تنتصر فيها استراتيجيته. وكان على الغالب أن يضيف إلى معنى الدولة قدراً كبيراً من الواقعية التي تقارب الوقاحة، لأن الدعوى في جوهرها في كل حال نوع من الكذب.

إنهـا الملهاة القضائية التي ليست هي من اختصاص عصرنا، بـل هـي موجـودة دائمـاً، كمـا تُظهـر ذلـك القضـيتان اللـتان سنتفحصهما. الأولى، دعوى فرسان الهيكل، في عهد فيليب لوبيل، فـي عسـق العصـر الوسـيط، والثانـية دعوى المستحوذ عليهن في لـودون، في عهد لويـس الثالث عشر، في فجر العصور الحديثة أما في قضية فرسان الهيكل، فإن الدول التي لا تستطيع قبول أن تفلت جمعـية قوية من رقابتها، تقرر تدميرها عبر دعوى هرطقية. وتقوم بـه اعتـباراً مـن إشاعة تتسع وتترسح استناداً إلى التعذيب أولاً ثم إلـى الرأي العام بعد ذلك. وتتقدم العدالة مموهة. فلم يكن ممكناً لفيلـيب لوبـيل أن يعـترف، أمـام شعب مسيحي، بأن ما تلام عليه الجمعـية هي ثروتها وطابعها المتجاوز للحدود الوطنية واستقلالها. وسيؤدي بالتالي إلى ملاحقة فرسان الهيكل بالفسـاد... وشكّل ذلك مســاراً طويلاً لسبعة أعوام أدّت إلى انتصار محرقة الجزيرة، حيث هلك السيد الكبير جاك مولاي.

أمـا قضـية جماعة لودون المستحوذ عليهن، فإنها ذات طابع مختلف جداً. ويتعلق الأمر هنا بمصير فرد وليس بمصير نظام، ولا يسـتطيع ريشـيليو أن يـأخذ على أوربين غرانديـيه صداقاته وكتابة نشـرة هجائـية مجهولة. وسيجدّ قضاة لإدانته في المحرقة بالتواطؤ مع الشيطان.

وللنجاح في هذه المحاكمات، لا بد من إخضاع الاتهام إلى شرطين.

1 ـ المناداة بقيم مشتركة، مما يرغم المتهم بالإجابة على هذا الأساس، فيضطر بالتالي للدخول في لعبة يجيد التحايل بها.

2 ـ إمتلاك قاعدة هشة أو صلبة، مجرد إشاعة أم وقائع جيّدة الثبات، ويؤدي الاتهام على أساسها إلى تعبئة الرأي العام

وعندما أعلن رئيس الجمعية الوطنية في عام 1958، السيد لوتروكي أحاديث معيبة بحق الجنرال ديغول، لم يطل الوقت حتى بدأت ملاحقته بسبب مشاركته في فرق رقص وردية مورطة للقاصرين وعبثاً حاول أن يعرف أن هذا ليس هو اللوم الأساسي الذي توجهه له السلطة، وكان مرغماً على الرد على الأرضية المحددة من قبل الحصم. فحماية القاصرين قيمة عامة في المجتمع الفرنسي، والاتهام مسند، وقد اضطر لقبول التحدي الذي يؤدي في النهاية، وهو يعلم ذلك، إلى إقصائه سياسياً.

في هذا النمط من الدعاوى التي تمثل فيها العدالة قناعاً، إذا اجتمع الشرطان اللذان تحدثنا عنهما أعلاه، حتى وإن كان أساس الاتهام ثابتاً، فإن المتهم لا يستطيع توجيه نداء إلى الرأي العام ضد قضاته. على العكس القضاة هم الذين يستطيعون الاعتماد على الرأي العام.

الفصل الأول

فرسان الهيكل

في عام 637، استولى المسلمون على القدس وتساهلوا خلال زمن طويل برسم مرور الحجاج المسيحيين إلى «الأرض المقدسة»، حتى تدمير قبر السيد المسيح من قبل الخليفة الحكيم في بداية القرن الحادي عشر. وفي السابع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 1095، دعا البابا أوربان الثاني للحرب الصليبية. وسرعان ما انطلقت أربعة جيوش: النورمانديون والفرنسيون من شمال ووسط فرنسا، واللورين والألمان، والتقوا جميعاً على البوسفور في ربيع 1097 واستُعيدت «المدينة المقدسة» من «الكفار» في 15 تموز/يوليو 1099. وصار بإمكان الحجاج القيام بزيارة قبر المسيح من جديد

كان لا بد من استقبالهم حينذاك. تلك كانت مهمة المستشفى الذي حدد نظامه في عام 1113، برعاية ممرضات راهبات القديس جان في القدس. وكانت الطريق من يافا على الشاطىء إلى القدس منصوبة بالكمائن. وكانت كمائن العرب

واللصوص كثيرة. كما كان لا بد من تأمين حماية المسيحيين. ووقعت هذه المهمة على فرسان الهيكل، وكانوا القوة العسكرية الأساسية (مع الممرضات الراهبات والفرسان التوتونيين) التي كلفت بحماية الدول اللاتينية في الشرق خلال ما يقرب من قرنين، ويعود اسمها في الواقع إلى بودوان الثاني، الذي توّج ملكاً على القدس في 11 آذار/مارس 1118، وأنزل أوائل الفرسان في قصره الذي أُقيم على هيكل سليمان القديم.

وفي عام 1119، لم يكن عدد «فرسان المسيح الفقراء وهيكل سليمان» بقيادة الفرنسي الشامبنوا هوغ باين، يتجاوز عدد أصابع اليد. وكانوا قد نذروا أنفسهم بدافع الفقر والعفة والطاعة تقليداً للنظم الرهبانية. وللفوز باعتراف الكنيسة كان لا بد من قبول نظام مختلط من الرهبنة والخدمة العسكرية: المهمتين غير القابلتين للتوافق أولياً في المجتمع الإقطاعي. وكان لا بد من دعم المتنفذ الكبير رئيس دير كليرفو، قديس المستقبل برنار، من أجل الحصول على الاعتراف النهائي بميليشيا الهيكل في المجمع المسكوني في مدينة تروا في عام 1129: «إنهم مطيعون بشكل تام لرئيسهم، ويتجنبون كل ما هو غير ضروري في الغذاء واللباس ويعيشون بشكل مشترك في مجتمع ودود، ومتقشف، ودون نساء ولا أطفال، ودون ملكية أي شيء خاص، حتى إرادتهم... وكانوا يكرهون ألعاب الشطرنج والنرد والصيد وتربية الطيور... وعند

اقتراب المعركة يتسلحون بالإيمان في داخلهم وبالحديد في خارجهم... ويغيرون بقوة على العدو دون خشية لعدد ولا غضب الهمجيين، واثقين ليس بقوتهم، بل بقدرة إله الجيوش، هكذا كانوا يجمعون معاً وداعة الرهبان إلى شجاعة الجنود.. ».

ووضع المجمع المسكوني لمدينة تروا نظام الهيكل. فالواجبات الدينية ونمط العيش، والتنظيم الهرمي، والسلوك في الحرب كلها مفصلة فيه بعناية. وسمح للفرسان ارتداء المعطف الأبيض الذي سيُزين اعتباراً من عام 1147 بالصليب الأحمر المشهور. وشدّد الانضباط الملزم داخل الجمعية، كما شُددت العقوبات المرتقبة للمخالفين. وأصبحت المتاجرة بالأشياء الكهنوتية، وإفشاء أسرار الهيكل والخيانة والسرقة والإنفلات والفرار واللواط، كلها تؤدي إلى الإقصاء والنفي. و حددت عقوبة فقدان الثوب لمدة سنة كاملة، في حالات العصيان والمشاجرات بين الأخوة ومعاشرة النساء. وفي حال ارتكاب الأخطاء الأقل خطورة، حُددت عقوبة فقدان الثوب لمدة ثلاثة أيام، والصيام والتوبة.

وفي ساحة المعركة، كان فرسان الهيكل يحصلون على شهرتهم كجنود مخيفين. ويرغمهم قانون قيمهم على عدم التراجع أمام العدو، وألا يطلبوا أبداً منة عن ذلك وكانوا يتمتعون

بامتيازات غير عادية وبإعفاءات منحت ببراءتين في عامي 1139 و 1145، وحصلوا على الإعفاء من العُشْر برعاية السلطة المباشرة للبابا، لكنهم كانوا يجبون جميع الرسوم العائدة لأراضيهم. وكان من حقهم أن يكون لهم كهنتهم وكنيستهم ومقبرتهم وبناء «بيوت» لهم ومقرات. وعلى امتداد عشرات السنين اللاحقة، كان الهيكل يتلقى هبات هامة جداً ـ نقدية وعقارية وأملاكاً ـ مقدمة من قبل أساقفة ورؤساء أديرة ونبلاء. واعتُبر هذا النوع من الدعم للحملة الصليبية ضمانة لخلاص نفس الواهب الكريم. وتدريجياً أصبح الهيكل في أوروبا ملكية لعدد يتزايد أكثر فأكثر من ولاة الأمر. وفي بعض الأحيان يتعلق الأمر بمواقع مهمة تكون في الغالب مزارع كبيرة، مشتملة على كنيسة صغيرة ومنزل وحظيرة للحيوانات. وكانت مقرات أولي الأمر تصبح مراكزاً لأملاك زراعية واسعة، تتسع في الكثير من الحالات إلى أراضي مهملة أو مستنقعات، وتوفر المداخيل والمحاصيل الضرورية للحملة الصليبية، وتربى فيها الحيول الضرورية في الشرق. كما كانت تشكل ملاجئ للأخوة والفرسان المتعبين أو الجرحى، بعد عودتهم من الأرض المقدسة.

وخلال القرن الثالث عشر، كانت قوة وثروة الهيكل تستمران فـي الـنمو. ولـم يمـر ذلـك دون إثـارة أشـكال من الغيرة، داخل الكنيسة في أول الأمر. وكان البعض، منذ بدايات تشكيل الجمعية، يـنظر بعين تستقبح التواطؤ بين المهمات الحربية والدينية من قبل «ميليشـيا الله»؛ وكـان الأساقفة الذين لا يتمتعون بأية سلطة عليهم، يسـتاؤون مـن ذلـك لكـن قسماً من رجال الدين كانوا يشعرون بالسـوء مـن حرمانهم من مداخيل كنسية محولة لصالح الرهبان – الفرسـان. وظهـرت أشـكال مـن الحسد داخل طبقة النبلاء؛ كانت أمـلاك الجمعـية تجلـب في بعض الأحيان مدحولاً أكبر من نتاج أملاك النبلاء. وكان ظل تحصينات جمعية الهيكل تصل إلى أبراج القصر المجاور. ويا لتعاسة النبيل الذي يعتدي على أملاك الهيكل: فـيُرفع الأمـر إلـى الـبابا ويرفـرف حظر الحرم الكنسي فوق رأس المتهور.

وفـي فـيض مـن التعاسة، يدخل فرسان الهيكل في نزاع مع السـلطة الملكـية. فقـد شهدت نهاية القرن الثالث عشر في الواقع أوج مـا وصـلت إلـيه السلالة الملكية الفرنسية حينذاك. أما حالة أهـل الهـيكل، فلم يسبق أن كانت في وضع صارخ إلى هذا الحد، ولـم تكـن مـتوافقة مع أماني الفقر للأخوة الذين اشتهروا بتفصيل الشـرب وحـياة الـبذخ علـى التأمل والحرب! وكانت عودتهم إلى فرنسـا خـياراً خاطـئاً، في حين كانت الفرق العسكرية الأخرى لا

تزال تواجه في إسبانيا مسلمي أوروبا وأفريقيا حينذاك: كان ذلك يعني عدم حدواها. وكانت الملكية تقلق من حمعية غنية وقوية وخاضعة لسلطة البابا وحدها، وطامحة لإظهار استقلالها والتصرف حسب اعتبارها الخاص. وفي محيط فيليب لوبيل، يمكن تذكر بعض الحوادث المزعجة. ففي عام 1191 رفض فيليب أوغست دخول سان جان. والأكثر خطورة أن فرسان الهيكل قد تأففوا من دفع تكملة الفدية (ثلاثون ألف!!) التي طلبها سلطان مصر من أجل تحرير سان لويس: فقد وجب عليهم تحت الإكراه، فتح صناديقهم المحمولة على مراكبهم.

في هذا السياق تسلم فيليب الرابع، الملقب بـ «الوسيم» والمتحدّر المباشر من هوغ كابيت، حفيد سان لويس، عرش المملكة الأكثر سكاناً في 5 تشرين الأول/أكتوبر 1285. وبزواجه من جان دونافار، ضمّ إلى مملكته منطقتي شامبانيا ونافار. واعتمدت حكومته على المجلس الذي يسيطر عليه «القانونيون»، وهم رجال ليسوا بالضرورة من محتد عال، ولا من أكثرية من رجال دين، بل يتميزون بمعرفتهم للقانون الروماني. وسيسمّى المستشارون الأساسيون وهم بيار فلوت، غليوم دون نوغارت، وانعراند ماريني. وكان فيليب لوبيل بصفته وريثاً جديراً لجدّه، وشديد الإيمان. وكان يزداد تقوى كلما تقدم به العمر، وأراد أن يتولى مهمة مقدسة، لا يتردد باسمها في التعارض مع الرؤى

الحكومية الإلهية للبابا بونيفاس الثامن، وفرض عدالة الملك في وجه امتيازات مجلس الشيوخ الروماني وقد قام أُسقفان بحساب نفقات ذلك، برنار سيسيه المتهم بمؤامرة في عام 1295، وغيشار من مدينة تروا، المتهم بالشعوذة في عام 1308، قبل أن ينتهي بناء الهيكل.

أما إحدى التفسيرات المقدمة لاعتقال بعض فرسان الهيكل فكانت تقول إن الملك يعمل لاحتكار ثروة جمعية الهيكل. لا شك في أن المبلغ الذي وضع يده عليه خفض في حينه عبء الصندوق الملكي، لكن «خزينة» جمعية الفرسان ستوزع على جمعيات أخرى بعد تسوية الأمر (في كل حال تصل نفقات الحراسة والصيانة إلى مبلغ 200 ألف ليرة!). وفي الواقع، إن الرهان على شأن آخر: إن ثالوث الاستقلال المالي والعسكري والقانوني لـ «فرسان يسوع» غير قابل للتوافق مع التحول من «منطق الإقطاعي إلى منطق الملك»، حسب تعبير جان فافييه، ولا يستطيع فيليب لوبيل التساهل مع سلطة مضادة داخل مملكته.

في صباح يوم الجمعة الثالث عشر من تشرين الأول/أكتوبر 1308، تقدّم أمناء الملك وقضاته مع حراسة جيّدة من أبواب «المقرات» التي يمسك بها إخوة في الجمعية. وكانت منتشرة في جميع الولايات، وفي الغالب في نقاط استراتيجية، وفي مراكز

الـتقاء تجاريـة، ومـنها أكثر من ألف مركز في فرنسا (3468 قصراً وحصـناً وملحقـاً موزعـة علـى جميع المناطق وفي أوروبا). وفي بـاريس يشـكل «البيت» العقار المسور للهيكل الذي يسيطر برجه الرئيسي على العاصمة ويتحدى أبراج حراسة المنى. وهنا كما في كل مكان، لم تتعارض أية مقاومة مع موفدي الملك الذين اعتقلوا بـدون عـناء عـدة مـئات مـن الفرسـان والأخوة والقادة ومجموع أصـحاب المقامـات الرفـيعة في جمعيتهم. ووحده سيد الميليشيا جيرار فيلرهو الذي أفلت من حلقات الشبكة.

كانت هذه الضربة من تدبير غليوم نوغاريت. وهو ابن لأحد نـبلاء تولـور المـانوي نوغاريت، وبعد أن عمل أستاذاً للقانون في موبليـيه بدأ يعمل في دوائر الملك في عام 1296. وعين مستشاراً فـي عـام 1302، ثم وزيراً للعدل الملكي في 1307، وظلّ في هذا المنصـب حـتى وفاتـه في عام 1313. كان ملكياً أكثر من الملك، وكاثوليكـياً أكثر من البابوات، وكان في قلب الصراع الذي تواجه فـيه فيلـيب لوبـيل والـبابا بونـيفاس الثامن. وكان صراعاً ثقيلاً من حيـث نـتائجه علـى مصـير فرسـان الهـيكل. وفـي 13 كـانون الأول/ديـسمبر 1294، تخلّـى الـبابا سيليسـتين الخامس الذي كان ضـعيفاً ومرتـبكاً في أداء مهماته عن الكرسي الرسولي للكاردينال بـنوا كايتانـي وكان هذا الأخير قد حثّ بمهارة الحبر الأعظم على

الاستقالة، وأخذ اسم بونيفاس الثامن. وكان ذلك يعني انتصار الكايتانيين على حساب جماعة سيليستين الخامس في إيطاليا الواقعة فريسة لحرب القبائل. واعتُبر البابا الجديد سياسياً كما هو تسلطي، وكان يطمح لتثبيت تفوق روما في جميع الشؤون المسيحية، الموقع عير المتوافق مع السيارة «العلمانية»، في مسألتي المالية والعدالة، اللتين كانتا متبعتين من قبل الملك فيليب لوبيل.

لم تكن حرب غويانا ضد المزاعم الإنكليزية قد انتهت بعد. وبعد زمن قصير، كان لا بد من إخضاع بلاد الفلاندر. فإعداد الجيوش وصيانتها تكلف غالياً. وكان الملك فيليب قد لجأ إلى ضريبة «العشر» على الإكليروس، من أجل تمويل حملاته ودعم حربه الصليبية، ولم تكن جبايتها ممكنة دون ضمان احتياطي من روما. فسار الملك في طريق أخرى. وتفاوض مع المجامع المسكونية في المناطق، وجمع مجلساً من النبلاء والأحبار الذين منحوه صلاحية الجباية. وقام البابا بونيفاس بتذكير الملك فيليب لوبيل بالنظام ولم ينتظر الجواب، بل قام بحظر كل حركة الرساميل - بما فيها رساميل البابا - في حدود المملكة. ورد البابا بدوره بإصدار براءة، ثم براءة ثانية في عام 1302. فكان خطر الحرم يحوم. وأخذ نوغاريت الأمور بيده وقام بحملة ضد الكرسي الرسولي مستهدفاً قلب الوضع: ووضع الملك نفسه في موقع الدفاع عن الكنيسة، متهماً البابا بأنه منحرف ومغتصب ومذنب

بدفعه سيليستين الخامس إلى الاستقالة، وكان الهجوم المضاد ماهراً. لأنه يتناول شخصية بونيفاس وليس ضعفه. وللنجاح، يجب أن يلقى الهجوم المضاد دعم الرأي العام. ذلك هو مغزى الدعاية التي كان يوجهها محام من كوتانس هو بيار دوبوا الكلي الإخلاص لقضية الملك. وفي الثالث عشر من حزيران/يونيو عام 1303، أعلن المستشار عليوم ضد بونيفاس قراراً اتهامياً عنيفاً: اتهامات بالهرطقة والأشياء الكهنوتية وحتى اللواطية المعلنة، ذلك اليوم تبرر الدعوة لمجمع مسكوني يتولى محاكمة البابا.

لقد بدأ سباق مع الزمن. ولا بد أن يصبح إقصاء الملك رسمياً في الثامن من أيلول/سبتمبر. ولوقف تنفيذه يجب أن يمثل بونيفاس أمام قضاته قبل التاريخ المشؤوم. وأوفد نوغاريت إلى إيطاليا. صدفة أم تواطؤ؟ وفي أناغني، مسقط رأس البابا حيث يقيم فيها في فصل الصيف، وقف نوغاريت إلى جانب سياركولونا، العدو اللدود لجماعة كايتاني. وقام رجال كولونا باقتحام القصر البابوي عنوة. وتهددت حياة البابا. لكن نوغاريت تدخل وتوسط وأوضح للبابا نظام المثول أمام القضاء وأنقذ بونيفاس من القتل لكن الأحوال المقبلة ستحمِّل نوغاريت مسؤولية الإهانة. وسيمضي بقية حياته في تبرير نفسه، منكراً أن يكون قد تعرض للصفع ـ إذا لم يكن أسوأ ـ والحبر الأعظم، بعد أن شاخ وضعف توفي في 11 تشرين الأول/أكتوبر 1303. وخلعه

بينوا الحادي عشر، الذي توفي بدوره في السنة التالية بسبب سوء هضم للتين الأخضر ورأى البعض في ذلك تسمماً... ويد نوغاريت.

هذا هو الرجل الذي فهم وأشرف على نهب فرسان الهيكل. وهو دليل على فعالية ورزانة مفوضي الملك. ولم يرشح شيء من الاستعدادات للعملية التي جرت في شهر أيلول/سبتمبر 1307. كان تأثير المفاجأة شاملاً. ولم يشك المعنيون بشيء. حتى السيد الكبير للجمعية جاك دو مولاي. ففي الثاني عشر من تشرين الثاني/نوفمبر شهد مع البلاط تشييع الروحة الثانية لأخي الملك شارل دوفالوا فكيف عرف أن توقيفه كان مبرمجاً إلى ما بعد الغد؟ هم بالتالي رجال متشككون، وغير متيقظين بالقدر الكافي، ألقي القبض عليهم من قبل رجال الملك في الصباح الباكر ومع ذلك فإن تحقيقاً حبرياً بدأ اعتباراً من شهر آب/أغسطس 1307: بناء على حث من فيليب لوبيل، كانت إشاعات مستمرة وحرى تعهّدها بعناية، قد بذرت الشك في التكامل الأخلاقي والديني للفرسان.

في أساس هذه الإشاعات ما قام به عضو سابق في جمعية أخوية، إيسكين فلويران، من إنشاء أسرار، وكان هو قد سجن في عام 1305 بسبب ارتكاب جريمة في تولوز، حيث أسرَّ لبرجوازي،

رفيقه في السجن، عن أشكال التهتك التي كان شاهداً عليها، ومن ضحاياها عند انضمامه إلى جمعية الفرسان. وقد حاول البورجوازي المحرر التفاوض في شأنها في أول الأمر مع الملك آراغون الذي رفض أن يثق بها. فتوجه البورجوازي حينذاك إلى ملك فرنسا الذي استقبله، دون شك بتوسط من نوغاريت. وكان فيليب لوبيل، مضطرب المزاج حيال الفرسان، وصدم بحق بالأحاديث التي سمعها. ونقل الوقائع إلى كليمنت الخامس، البابا الجديد، في ربيع 1307. وكان هذا الأخير رجلاً طموحاً لكنه لم يكن مستقراً. كان يدعى برنراند عوت، وهو من نبلاء غاسكون المتبجحين، وكان قد رقي إلى رتبة أسقف، وتولى أسقفية بوردو في عام 1299. وقد خدمته حياديته في النزاعات السابقة في اختياره في عام 1305 فكان يمكن لملك فرنسا الذي سانده أن يأمل منه المجاملة التي كان بونيفاس يرفضها. فضلاً عن ذلك لم يكن كليمنت الخامس بعيداً عنه في بواتييه، ولم يحرؤ أن يلحق به إلى إيطاليا حيث تتحرك القبائل ضد بعضها البعض أكثر من أي وقت مضى. ففي آب/أغسطس ألحّ مستشاران – غليوم بليزيان وجوفروا بليسيس – في الطلب وأرغماه على فتح تحقيق. فأوصل كليمنت الخامس إلى الملك رسالة يعلمه فيها أن «ذوي المقام الرفيع في جمعية الفرسان الذين علموا بالوشاية، طالبوا بالعدالة ضد الوشاة، إذا كانت الشكوى ذات أساس سيء، وأنهم يرضخون لأشد العقوبات إذا دينوا بالجريمة».

وداخل المجلس الملكي أوقف العمل بخطة صراع لوضع كليمنت الخامس أمام الأمر الواقع عند الحاجة. وصدر قرار إتهامي من مئة وسبع وعشرين مادة، وضعه كتاب العدل الملكيون بإدارة نوغاريت. وفي الرابع عشر من أيلول، وجهت رسائل مختومة ومحتوية على تعليمات اعتقال فرسان الهيكل ومصادرة أموالهم إلى جهات المملكة الأربع: «ذلك أمر مؤلم، إنه أمر يرثى له، إنه أمر مرعب للتفكير فيه دون شك، ومرعب سماعه، وجريمة كريهة وشنيعة، وفضيحة كبرى مدهشة. وبعصل تقرير من عدة شخصيات جديرة بالثقة، دوت في آذاننا: أن فرسان الهيكل، بإخفاء الذئب في ثياب الحمل، كانوا ينضمون إلى جمعيتهم، فينكرون المسيح ثلاث مرات، وينفثون في وجهه بالقدر ذاته، ويقبلون من يستقبلهم، وهم عراة، في المؤخرة قبل كل شيء، وثانية في السرة، وأخيراً في الفم... لا شك في أن ضخامة الحرم تفيض لتكون إهانة للعزة الإلهية، وعاراً للبشرية، إنه مثال مفسد بسوئه وفضيحة شاملة».

تلك هي الكلمات التي استعادها نوغاريت، نهار السبت في الرابع عشر من تشرين الأول/أكتوبر، عداة رمي الشبكة، في خطاب ضد جماعة الهيكل. وتوجه ذلك اليوم إلى كهان ولاهوتيي الجامعة المجتمعين في كنيسة نوتردام. وكان التحرك يقوم على

التأثير بشكل كاف على السلطات الدينية من أجل دفعها لدعم عمل الملك. ففي الخميس التاسع عشر من تشرين الأول/أكتوبر، في متحف اللوفر: مَثُل فرسان الهيكل المئة والثمانية والثلاثون الموقوفون أمام القضاء لأول مرة، واستمعوا إلى الأعباء الثقيلة المثبتة ضدهم. وفي الأسابيع اللاحقة، اعترف ذوو المقامات العليا والإخوة بكل شيء! فكانت منصة التعذيب والماء والملاقط تتمكن من أشد الممانعين. وفي باريس مات ثلاثون فارساً في أشكال التعذيب التي بدا السيد الكبير جاك مولاي قد نجا منها. وكان اعترافه العام أمام أساتذة جامعة باريس، في الخامس والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر 1307، أكثر قابلية للتصديق من شهرة أنه أمكن الحصول عليها بصورة تلقائية ومن اعترافات أطلقت لإنقاذ رأسه في تنصلات ملائمة، كانت التحولات في رأي مولاي طوال المحاكمة تثقل ضد جماعة الهيكل

محاكمة فرسان الهيكل

إن إفادة سيد الفرسان تقدم تسليماً غير متوقع لاعترافات أخوة مدرجين في محاضر المحاكمة. فقد وافق جوفرا شارني، مرشد النورماندي قبل بضعة أيام، على أنه تنصل من المسيح عند استقباله من قبل رئيس الدير، أموري لاروش. وفي التاسع من

تشـرين الثاني/نوفمبر أكد هوع بيرود زائر فرنسا، تحت القسم أنه «كـان يقول للذين يستقبلهم أنه إذا كانت الحرارة الطبيعية تدفعهم إلـى التهتك، فإنه يعطيهم الحق بتهدئة نفوسهم مع إخوة آخرين». أما وجود الرأس ذي ثلاثة وجوه حسب البعض، والتمثال النصفي المنحوت في الخشب أو المعدن حسب البعض الآخر، فقد تأكد مـن قـبل معلـم أورليانس، ومحصل الضرائب في شامبانيا، وتكلم آخرون عن صنم ذي وجه مرعب «يبدو كأنه وجه شيطان».

وتوالت الاعترافات وتشابهت، وتصريحات جوفروا غونفيل ومعلـم أكيتين: «الأخ روبير تورتفيل (الذي كان يستقبلني) جعلني أقسـم فـي بـادئ الأمر بأن أتقيد بالأنظمة الأساسية والملابس في الجمعية... ثـم أطلعنـي فـي كـتاب للقداس، على صليب وصورة ليسـوع المسيح، فارضاً عليَّ أن أتنصل من المسيح الذي وضع في الصـليب. ورفضـت مـرعوباً وقلت له: «ها! أيها السيد، لماذا أفعل ذلـك؟ كلا. لن أستطيع». عندها أجابني: «أتحمله بجرأة. أقسم لك أنـك لـن تـندم لا نفسـياً ولا ضميرياً. هذه ممارسة في جمعيتنا». ورفضت أكثر من ذي قبل وطلبت أين هم، عمي والآخرون الذي أتـوا بـي إلـى هـنا. أجابني إنهم قد انصرفوا وأمرني بأن أقوم بما طلـب مني. ورفضت أيضاً، وأخيراً قال لي: «إنني على استعداد أن أقـابلك بالحير إذا أقسـمت لي بقديسي الإنجيل أن تقول لجميع

الأخـوة الذين سيسألونك هنا في الأعلى، أنك قمت بكل ما طلبته مـنك» وعدتـه بذلـك، وأعمانـي، بعد أن طلب مني أن أبصق في يده، بعد أن وضعها فوق الصليب».

وبعـد استقبال فارس من اللورين في قبرص عام 1291، قال في إفادته: «قُدِّم لي صليب من خشب، وسئلت إن كنت أعتقد بأن هـذا هـو الله. وأجبت «هذه صورة من صُلب». وقيل لي ألا أعتقد بشـيء مـن ذلـك. لـيس هـذا إلا قطعة خشبية، وسيدنا يكون في السـماء. وأُمـرت حيـنذاك أن أتفـل علـى الصـليب، وأن أدوسـه بالقدميـن. تفلـت لكنـي رفضت أن أدوس على الصليب... فنهض أخـوان وشـمرا ثـوب مـن كـان يستقبلني، فقبلته على الظهر، بين الأقمطـة والحـزام...». ويكـون خـط الدفاع المقدم في الغالب من الأخوة أنهم قاموا بذلك بالإكراه الذي يخضعون له في حينه «ليس مـن القلـب، بـل من الفم فقط» أو أنهم قاموا بذلك تظاهراً بتنفيذ الأوامر التي تعطى لهم. ولا أحد يرد على الكذب.

ولـم يعـد لدى كليمنت الخامس إلا قبول «الديهيات». فأمر باعـتقال فرسـان الهيكل في العالم المـسيحي كله. ولهذا، قبل شـهر علـى الأكـثر، كـان جـاك أراغون وإدوارد الثاني قد رفضا ما طلبه مـهما فيليـب لوبـيل بهـذا المعنى. وفي 23 كانون الأول/ديـسمبر وافـق هـذا الأخـير على أن تكون حراسة السجناء في عهدة نائبي

البابا، الأميرين الكنسيين، بيرانجيه فريدول وإتيين سويسي. ويبدو أن هذا القرار المنعطف الأول للقضية. وكان لا بد أن يكون نموذجياً وسريعاً، لكنه أخذ يجر طويلاً ويحتفظ بعدة قفزات. وتصاعفت حالات التنصل من الكلام. وقدم جاك مولاي المثال وحثّ رفاقه على أن ينحوا مثله، محازفاً بتحمل مصير «المرتدين» الذين يضيفون، بعودتهم عن اعترافاتهم، الحنث باليمين إلى الجرائم التي اعترفوا بارتكابها.

واندلعت معركة قضائية في شتاء 1308. وكان رهانها صلاحية الملك في مقاصاة ما يعود للمجال «الروحي». في هذه المجادلة، استند الملك إلى أن عليه ملاحقة الجرائم الثابتة التي تهدد توازن مملكته، كأرض مسيحية يمارس عليها مسؤوليته، وكان البابا وحده الصامن للأرثوذكسية الكاثوليكية، ولم يكن باستطاعة العلمانيين التدخل في هذه الشؤون. فهل عاد الوضع إلى زمن بونيفاس؟ يمكن أن يُظن دلك عندما استعاد كليمنت الخامس المبادرة برفع يد قضاة ديوان التفتيش وطالب بإجراء تحقيق موجه برعايته. ومن جهته قام فيليب لوبيل بالتحقق من مدى اتساع وشرعية صلاحياته القضائية. وبعد دعوة أساتذة جامعة باريس لإبداء آرائهم، تبرأوا من رأي الملك! وأُعلنت استنتاجاتهم في 25 آذار/مارس 1308، واعتبرته أهلاً للتثقيف، وليس لأخذ قرار قضائي، وأقل من دلك للإدانة.

ففي 25 آذار/مارس، توجه الملك مباشرة، في «نداء إلى المملكة»، إلى رعاياه وأشهدهم. أما البابا، وبوضع العقبات أمام العدالة والمراوغة، ألا يصبح شريكاً في جرائم فرسان الهيكل؟ وقد عُقدت جمعية للنبلاء والأحرار والوجهاء في الخامس عشر من أيار/مايو: فقدمت دعماً لمزاعم ملك فرنسا. أما الرسالة التي حددت في لقاءات جرت بين أيار/مايو ومنتصف حزيران/يونيو في بواتييه بين فيليب لوبيل وكليمنت الخامس، فقد كانت واضحة: لقد فقد الحبر الأعظم الثقة به بسبب عدم تبنّيه موقفاً حازماً. وأمام جمهور من الكرادلة، وفي حضور البلاط، كان غليوم بليزيان الساعد الأيمن لنوغاريت في كل هذه العملية، ومكلفاً بدق المسمار. فذهب إلى ما هو أبعد من الوشاية ضد فرسان الهيكل الذين اعتُبروا متهمين بالتواطؤ مع المسلمين في الأرض المقدسة. وفي 14 حزيران/يونيو حمل بشكل مباشر على كليمنت الخامس الذي لم يحسن إخفاء ارتكابه: «لقد أجبتم قداستكم بشكل عام، دون أن تقولوا شيئاً محدداً عن حالة خاصة. لقد رأيتم أن نفوس المستمعين الحاضرين كانت مفاجأة إلى حد كبير وشكل ذلك فضيحة خطرة لدى الجميع لأن البعض يتهمونكم بإرادة محاباة فرسان الهيكل...».

كان غليوم نوغاريت يخوض حيال الرأي العام حملة خفية لتقويض سلطة البابا وكان يساعده بيار دوبوا، المحامي الواضع

لعدة أبحاث يؤكد فيها تفوق الملك ليس في مملكته فقط، بل في كل ما يمس العالم المسيحي. وفي رسالة هجاء نشرت بصورة مجهولة التوقيع، وتحت عنوان، إلتماسات وتعنيفات للشعب العرنسي، يحدد الخطر «كيف يجب التصرف في هذا الشأن، فقد علّمه موسى بسلوكه الخاص... حيال ردة مماثلة لبني إسرائيل الذين عبدوا العجل الذهبي، قال «ليأخذ كل واحد سيفه ويقتل الأقرب منه»... لماذا لا يتخذ الملك والأمير المسيحي جداً، هذا الإجراء ضد رجال الدين جميعهم إذا كان هؤلاء، لا سمح الله، يتيهون هكذا أو يدعمون الضلال ويشجعونه؟». وفي صدى هذه النصيحة انفجرت في الوقت المحدد قضية أسقف تروا الذي كان يلاحق في قضايا الاغتصاب والقتل واللواط والتجديف ضد الدين والسحر. إنها افتراءات: كان غيشار تروا التسلطي الجشع قد خلق أعداء لا يترددون في اللجوء إلى أسوأ الأساليب من أجل قتله. لكن هذه الاتهامات سواء صحت أم لا، تذكر بأخرى، وأدى هذا المثال إلى اهتزاز الفئة العليا من الإكليروس... والبابا. فقرر هذا الأخير أن يصغي بنفسه إلى إخوة الهيكل.

ففي نهاية حزيران/يونيو، لجأ بمساعدة عدة كرادلة إلى الاستماع لإثنين وسبعين من فرسان الهيكل الذين اجتمعوا في بواتييه. وأحيل هؤلاء إليه بناء على طلب من الملك، وبعد فرزهم على الطاولة. فهل سيُسمعون حقيقتهم وينظفون الجمعية من

الاتهامات التي تثقل عليها؟ وكرر المتهمون اعترافاتهم. واعترفوا مجدداً بأخطائهم في 2 تموز/يوليو 1308، أمام مجمع كرادلة عام في الواقع، لقد حرى ابتراز في ذلك. الحياة تنقذ من الاعترافات الحاطئة. وكان انتصار فيليب لوبيل ووكيلاه، نوغاريت وبليزيان، في متناول اليد. ولما كان جرم الأخوة لا شك فيه، فقد أعيد توظيف قضاة التفتيش في الأبرشية، واحتفظ الملك بحراسة السجناء وتقرر أن تجرى المحاكمات في كل أبرشية وعلى مسؤولية رجال الدين المحليين. وسيرأس فيليب مارتيني، شقيق رئيس أمناء القصر أنغير أندماريني، المجمع الإقليمي الذي سيتولى محاكمة فرسان الهيكل في منطقة باريس. وفي الأخير تقرر عقد المجمع الكنسي من أجل أخذ القرار بمصير الجمعية. ولتحضير هذا المجمع، شكلت لجنة بابوية. وترأسها باسم البابا، جيل إيسلين، أسقف ناربون «المتخصص» في الشرع الكنسي لمجلس البابوية.

حل الجمعية

في شهر آب/أغسطس عيَّن البابا ثلاثة كرادلة لسماع إفادات ذوي المقامات الرفيعة في الجمعية، في بواتييه، وكان نوغاريت يتولى زمام أمر السجناء في قصر شينون ويبدو أنهم كانوا يتألمون من التنقل. فقدم إلى شينون ثلاثة كرادلة لإجراء الاستجوابات وهناك، وفي خرق مهني لسر السمع، وقف نوغاريت وبليزيان

وراء القاصرين الرسوليين. وبماذا وُعدَ المتهمون؟ فهل استمر ريمبو كراون معلم قبرص، وجوفروا شارني معلم نورماندي، وجوفروا غونفيل معلم أكيتين، وهوغ بيرود زائر فرنسا، والمعلم الكبير جاك مولاي بالاعتراف بالجرائم التي تعزى إليهم. وتوجه المتهمون الخمسة بالمناداة بالرحمة من الملك. ولم يكن أحد قادراً على الدفاع عن براءة الفرسان. وغادر كليمنت الخامس بواتييه في 13 آب/أغسطس 1308، من أجل الذهاب إلى أفينيون حيث سيقيم بلاطه هناك.

في هذه الأثناء، بين صيف عام 1308 وخريف 1309، كانت القضية تتعقد. وتريّث كليمنت الخامس كعادته على حساب الملك الذي كان صبره يفرغ وعادت حجة سلبية التواطؤ مع البابا تطفو على السطح، وبعد أن حُشر كليمنت الخامس مجدداً، عين المحققين المفوضين الذين عليهم إعداد ملف المجمع المسكوني القادم، بإشراف جيل إيسلين. وكان على الجمعية أن تحاكم بصفة «شخصية معنوية». وسيجري ذلك في باريس. وساحته الأساسية القصر الأسقفي الذي بني قرب كنيسة نوتردام. وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1309: اجتمعت اللجنة البابوية الأولى واستدعت الشهود الأول. ولم يحضر أحد من فرسان الهيكل. تلك هي استراتيجية الكرسي الفارغة. وفي الثاني والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر: أعلن هوغ بيرود الاحتفاظ بإجابته إلى البابا، وله

وحده. وتلك هي استراتحية الصمت. واشتكى بعض الأخوة، لكن احتجاجاتهم كانت ضعيفة.

وفـي 26 تشرين الثاني/نوفمبر 1309: بينما كان المفوصون المابويون يقرأون لجاك مولاي محضر الدعوة الموجه إلى شينون، احـتج هذا الأخير بارتباك على الأقوال المنسوبة إليه. وكان مولاي يـتراجع عن كلامه، وطلب مقابلة غليوم بليزيان.. ثم وقتاً للتفكير. فهـل وعـده المـستشـار بسلامة حياته، بل بالحرية ضد الالتزام بألا يكـون محامـي جماعـة الهيكل؟ أم أنه ذكّره بكل بساطة بالمصير الحتمي المخصص «للمرتدين»؟.

27 تشـرين الثانـي/نوفمـبر: الاسـتماع إلى بونسار جيسي. وحقـوق معلـم ولاية بيين المفاجأة. فشجب أشكال التعذيب التي أحدث بواسطتها الاعترافات: «كل ما اعترفنا به أمام أسقف باريس وغـيره، أنا والأخوة الآحرون في جمعية الهيكل، كان غير صحيح. لـم نعـترف إلا مـرعمون بالخطـر والرعـب، لأنـنا كـنا نـتعرص للتعذيـب... إنني أحتج، وإذا خضعت ثانية للتعذيب، سأنكر كل ما قلته، وسأقول كل ما يراد مي».

28 تشـرين الثاني/نوفمبر: مولاي يتلعثم بحضور نوغاريت: «لسـتُ عالمـاً إلـى درجـة أداء نصـح كبـير والـتلاؤم مـع حماية الجمعـية .. ويـبدو لـي من الصعب تقديم دفاع ملائم عنها، لأنني

سـجين السيدين البابا والملك.. » ثم انطلق في رواية عن العصور المجيدة، مذكـراً بالأمجـاد الماضـية، والمعارك البطولية المخاضة ضـد العدو المسـلم العربي. وهاجم نوغاريت من التاريخ الحديث، مـا عقـد فـي اتفاق سري مع المسلمين؟ وأي قدر من المسؤولية تقـع علـى جمعية الهيكل في انهيار دول الشرق اللاتينية؟ واعتباراً مـن هـذا الـيوم لاذ مولاي بالصمت، وانتظر دون جدوى أن يقبل البابا شخصياً الاستماع إليه.

6 شـباط/فبراير 1310: أعلن 15 أخاً أنهم مستعدون لتأمين الدفـاع عـن جمعية فرسان الهيكل. وانضم إليهم آخرون في الأيام التي تلت. وبعد ذلك أجمعوا على أن الاعترافات أُخذت بالإكراه.

28 آذار/مـارس 1310: اجـتمع فـي باريس خمسمئة وستة وأربعـون مـن فرسـان الهيكل، في حقل يقع وراء مركز الأبرشية. وجـرى اسـتجواب في ضجيج غير قابل للوصف. فكان كل واحد يحتج ببراءته. وطلب جيل إيسلين الذي كان يرأس اللجنة، تحديد المندوبيـن. وخـرج أربعـة إخـوة مـن الصفوف وقالوا إن الإخوة أشخاص جاهلون للوقائع التي لم يفهم معظمهم شيئاً من الدعوى المرفوعة ضدهم.

7 نيسان/إبريل 1310: اسـتنكر تسعة فرسان ضغوط الضباط الملكيين وطالبوا بسرية الاستماع.

وفـي بدايـة شـهر أيـار/مـايو 1310، عـبَّر خمسـمئة وثلاثة وسبعون من فرسان الهيكل عن إرادتهم بإعطاء شهادة عن أشكال التعذيـب التي تعرضوا لها، وأنكروا بصوت واحد اتهامهم بالذنب ولم يستطع القضاة البابويون إلا أن يكونوا مرتبكين في تأكيداتهم. فكـان إيسلين معتدلاً، داخل المجلس البابوي. وهل ستسير الأمور نحـو انقـلاب فـي الأوضاع؟ ولا يستطيع الملك ونوغاريت قبول ذلـك: وسـيأخذون المـبادرة. وكـان أسقف سينس فيليب ماريني، رجـل السـاعة. ومـنحه الـبابا تفويضـاً مطلقاً لمقاضاة «الأشخاص الطبيعيـين» مـن قـبله. بـيد أن فرسان الهيكل الذين عادوا في عام 1310 عـن اعـترافاتهم لعام 1307 وقعوا بشكل مباشر تحت طائلة قـانون القرون الوسطى: فأُعلنوا «مرتدين» وكانت العقوبة المطلوبة الموت على المحرقة.

وفـي العاشـر مـن أيـار/مـايو، رأس فيليب ماريني المجمع الكنسـي الإقليمـي لمـنطقة سنس، الذي تمتد سلطته القضائية إلى متهمـي بـاريس. وانهمـرت أحكـام الإدانة. وفور ذلك صعد إثنان وخمســون فارسـاً إلـى المحـارق التـي نصـبت بعد باب القديس أنطـوان. وسيسـلك أربعـة عشـر آخـرون الطريق نفسها في الأيام اللاحقة. وفي سينليس وكركاسون أظهروا حماسة مماثلة.

وانفـضـت لجـنة التحقـيق قـبل نهايـة السـنة 1310. وجرى الاستماع لمئتين وثلاثين شاهداً

القرار الأخير

تبقى عدة أسئلة بدون إجابات. ما العمل بأملاك جمعية فرسان الهيكل؟ ومن جهة أخرى، فقد احتفظ كليمنت الخامس لنفسه بقرار أصحاب المقامات الرفيعة الذين ينتظرون في سجون الملك مقابلة بابوية. لقد مضى أكثر من سنة منذ المحارق الأولى لسانت أنطوان، عندما فتح في فيينا المجمع الكنسي الذي دعي من قبل كليمنت الخامس. وفي تشرين الأول/أكتوبر 1311 جاء الأساقفة من إنكلترا وإسبانيا وألمانيا وفرنسا واسكتلنده والدانمارك وإيطاليا... من العالم المسيحي تواعدوا على اللقاء على نهر الرون، ليس فقط للتداول حول موضوع الهيكل. فكان جدول الأعمال يشمل إصلاح الكنيسة ومشروع حملة صليبية جديدة.

في الثاني والعشرين من آذار/مارس 1312، دخل فيليب لو بيل إلى فيينا برفقة حاشيته بأبهة كبيرة. وأقام مسلحوه على أبواب المدينة. وأصبح المجمع في وضع الرهينة.

وكانت البراءات البابوية المقدمة من قبل إينوسنت الثاني في العام 1145 تحدد القاعدة المتبعة من قبل «فرسان المسيح الفقراء وهيكل سليمان» منذ إقرارها الرسمي في عام 1129. وما أقامه البابا، فإن البابا وحده قادر على فكّه وكان كليمنت الخامس أول بابا وات أفينيون، رجلاً مندفعاً. كان ينفذ أمام إرادة ملك فرنسا،

وتتبعه أكثرية الأحبار. فالبراءة الصادرة في 22 آذار/مارس 1312، تلغي جمعية فرسان الهيكل... «ليس دون مرارة وألم، وليس بفضل حكمة قضائية، بل بأسلوب القرار أو الأمر الرسولي». وفي الثالث من نيسان/إبريل، سمع المجمع المسكوني بعد اكتماله، بحضور فيليب لوبيل الجالس تحت البابا مباشرة، من فم هذا الأخير لائحة بيانية تبرر الحل: فالأسرار التي تحيط بالاستقبالات، والسلوك المضاد للمسيحية للكثير من أعضائها، وفقدان الثقة الملقاة على فرسان الهيكل، والفضيحة غير القابلة للإصلاح والناتجة عن ذلك، كلها تجعل كل حبر مرهقاً والجمعية كما هي غير مجدية

لقد ماتت جمعية فرسان الهيكل وبقي توزيع ثرواتها. ستؤدي هذه النقطة الشائكة إلى تعبئة المجمع بعد شهرين. وطالب الملك بنفقات حراسة وإدارة الأملاك التي يضعها تحت الحراسة وكان المبلغ كبيراً، لكن فيليب لوبيل عدل عن وضع اليد على ثروة فرسان الهيكل. وستخصص بشكل أساسي لجمعية المعرصين، ويذهب الباقي إلى الجمعيات العسكرية التي تمسك بالمراكز الأمامية في وجه المسلمين الغربيين في إسبانيا. وفي أيار/مايو 1312، سويت هذه النقاط بصورة نهائية.

وماذا يضيف جاك مولاي وذوي المقامات الرفيعة الآخرين؟ هم دائماً محصورون في باريس وينتظرون أن يُسمعوا

مـن قـبل البابا. وكـان هذا الأخير ينفر من القيام به. كما أنه كلف ثلاثـة كـرادلة، أرنو نوفيل، وأرنو دوش، ونيقولا فريوفيل الذي هو معـرف ديني سابق للملك، بإصدار قرارهم. ولن يكون أمامهم إلا الاسـتناد إلـى النتائج التي وصلت إليها اللجنة البابوية، قبل سنتين وفـي 19 آذار/مارس 1314، اجـتمع المـتهمون في ساحة كنيسة نوتردام، وظهروا بتباه على منصة ليـستمعوا إلى قرار الحكم: الإقفال إلـى الأبـد! إن معلـم الإكيتين، جوفروا غونفيل، وزائر فرنسا هوغ بـيرود، لا يـتذمران. وجوفـروا شـارني، معلم النورماندي، وجاك مولاي يتمردان وبعكس أي توقع، يقوم المعلم الكبير بتهدئة براءة الهـيكل، ويـتذمر من الجريمة الوحيدة التي يقربها. الجبن، ويقلده شـارني. ويعلق الكرادلة المدعورون ظهورهم أمام القضاء وتحت صـيحات الاسـتنكار مـن الجمهـور، أعـيد السجناء إلى زنزاناتهم. وقـبل نهايـة النهار قرر مجلس الملك المجتمع بـسرعة والمتعجل مـن قـبل نوغاريـت الغاصب، العمـل لتطـبيق القـانون: فيستحق «المـرتدان» الإتـنان المـوت بالـنار. وهـو قـرار تنفيذي. فقد بنيت محرقـتان في غرب المدينة. ويرتبط بهما مولاي وشارني. وتغيب الشـمس عـندما تتصـاعد الوهـيات الأولـى مـن اللهيـب. ويصف المؤرخـون رجليـن بلـباس القمـيص والعينيـن متنتين في اتجاه الأرض المقدسة، ومصممين على تحمل عذابهما والموت بكرامة.

حقائق وأكاذيب

الأبواب المغلقة للاستقبالات والأسرار التي كان الهيكل يحاط بها، لم يكن بإمكانها إلا أن تفتح الباب لجميع التقديرات وأسوأ الإشاعات. فالمؤرخون، في فترات مختلفة، علقوا بالكثير على تنظيم مواز داخل الجمعية. والحظر المفروض على أي كان بإفشاء المداولات أو كشف أية معلومة حتى عن قبول أعضاء جدد يكون ضاراً بالجمعية الأخوية. وكانت عادات الأخوة العرسان، إذا رجعنا إلى القاعدة العامة، محاطة بإطار دقيق وكانت قساوة ظروف الجندية تضاف إلى صرامة الدعوة الرهبانية. وكان كل خطأ أو أدنى طيش يعاقب بقسوة، وخاصة معاشرة النساء. بهذه النظرات لم تكن الجمعية عرضة للهجوم عليها. لكن المحظورات بطبيعتها عرضة للمخالفة. والانحرافات ممكنة دائماً.

ولا شك في أن الميول المثلية للجنس لدى البعض، أمكنها أن تجد أرضية ملائمة للتعبير عنها: في الشرق لدى أفراد لا جذور لهم، ويعيشون في اختلاط المخيمات والحصون، وفي الغرب لدى أناس مرغمين على المعاشرة الحصرية لجنسهم. ومن جهة أخرى كانت «القبلات الفحشية» التي تُطبع تحت الكليتين، وعلى الصرة وعلى الفم، وتوصف من قبل المحتفى بهم خلال الاحتفالات، تحرك التفكير بالطقوس الوثنية التي تنتقل عبرها القوة الكونية من

المعلميـن إلـى المبتدئين في تقاليد كثيرة. كما يمكن أن نرى فيها تماثلاً مع ممارسات «المناكدة المسلية» فما هو نصيب الحقيقة في هذه الاتهامات؟

كمـا أن عبادة صنم من قبل فرسان الهيكل جدير بالتفحص. وهـذه القطعـة الخشـبية أو المعدنـية التي هي موضوع تساؤل في العديـد من الشهادات، يبدو بالتناوب بشكل شيطان مغر أو تمثال نصفي مجوف يحتوي على عظام ميت، أو صورة بوجهين. فهل وجـد مثل ذلك حقاً؟ أخيراً، لم يكن الاتصال مع المسلمين خلال قرنيـن مـن الحـروب لـيجري دون حصـول بعـض أشكال سوء الـتفاهم، ودون الإعجـاب المتـبادل بمقاتليـن متوحشـين خدمـة لديـهم، مـثل مـا جرى بين الحشاشين وفرسان الهيكل في القرن الثانـي عشـر. وبقـدر أكبر من الوضوح أن التعايش الضروري بين الأعداء يؤدي للقتال تارة، وتارة لعقد الهدنات، واحترام الاتفاقات. لقـد كانت جمعية الهيكل تضم بالتأكيد إخوة منحرفين و«هراطقة» و«فاسـقين». وكانت مهارة واحد مثل نوغاريت أنه أحسـن استثمار تصـدعات التنظـيم، وضـعف بعـض أعضـائه، بدءاً بأعلى المواقع المسـؤولة فـيه، واسـتياء الذيـن كـانوا يشعرون بأنهم مهددون أو معرضون للنهب من قبل جمعية قوية.

الفصل الثاني

المستحوذ عليهن في لودون

لقد بقي القليل مما كان يشكل قديماً فخر وقوة لودون فمن القصر الذي بني في القرن الحادي عشر من قبَل فولك نيراو كونت أنجو، وأعيد تحصينه في القرن الثالث عشر من قبل فيليب أوغست وقد بقي البرج المربع الذي يطل من علو أمتاره الثلاثين، على الجبل المحاور بمنظر شامل استثنائي. ويعتبر باب مارتري المحصن ببرجين من الصفائح الصخرية، أحد الآثار الأخيرة للسور القديم. ويمكن للزائر المعاصر أن يطيل الوقوف على الساحة الصغيرة التي تتاخم الصليب المقدس المجمعي، وأن يمر عبر البوابة المبنية بشكل قوس النصر لكنيسة القديس بار التي بنيت في عام 1214، وأعيد بناؤها في القرن السادس عشر، وأن يكتشف المتحف الكائن في المنزل الذي ولد فيه تيوفراست رينودو وجميع هذه الأمكنة شهود على الأحداث الخطيرة التي وقعت في لودون في عهد الملك لويس الثالث عشر ووزارة ريشيلو

الشيطان يدخل إلى المسرح

ليلة الحادي والعشرين ـ الثاني والعشرين من أيلول/سبتمبر 1632، أوقظت راهبة شابة من نومها، في المنزل الذي أقامته جماعة أورسوليس ديراً لها، في شارع باكين. وظنت الراهبة مارت أنها سمعت طقطقة على الدرجات المؤدية إلى الغرف. ثم أحسّت بنوع من التمتمة وحفحفة القماش وخطوات... وميزت شكلاً معيناً: عند قوائم سريرها كان يمكث رجل بثياب كاهن. وقدم لها كتاباً مفتوحاً، وأظهر لها صوراً، وأمرها بالاحتفاظ بالكتاب. وهزّت المتدينة المرعوبة رأسها علامة الرفض. ولما توسل إليها جاثياً على ركبتيه، من أجل راحة نفسه، قامت بإيقاظ جارتها في المنامة. بعد ذلك، تبخر الشبح واستسلمت الفتاتان للصلاة، كما أحسّت الراهبة مارت على امتداد ساعة من الزمن، أنها تسمع صدى صوت حزين. وفي الصباح الباكر، استعاد مسكن جمعية أورسوليس الصمت والسلام

ومع ذلك، فإن القوى المفارقة للطبيعة لم تتوقف عن الظهور! وفي اليوم التالي تلقت رئيسة الدير الراهبة جان أنج ومساعدتها زيارة الشبح ووجه إليهما الالتماس ذاته: «صلوا إلى الله من أجلي». وفي الأيام التالية، تعرضت الراهبة لويز يسوع والراهبة كليرسان جان بدورهما لهجمة من الرؤى. كما عاشت

الراهبات ورئيسة الدير من أزمات أدت إلى الحيرة والقلق. وتلوت أجسادهن في تشنجات رهيبة. وكان لا بد أن يُسلِّم الأب مينيون الكاهن القانوني لكنيسة سانت كروا ومعلم جماعة أورسولين، بواقع الأمر: إن شيطاناً يتملك هؤلاء النسوة، وأنه لن يتركهن أبداً. وأمام خطورة الوضع، دعا إلى جانبه كاهناً من شيون، الأب باريه، ورحل دين من جمعية كرمل لودون. وفي الخامس من تشرين الأول/أكتوبر، قام الكنسيون الأربعة بأوائل تعويذاتهم. ودونوا بعد ذلك الأحاديث التي جمعوها.

وفي ما يلي، مقتطف من محضر الدعوى الموجهة بعد سماع الراهبة رئيسة الدير والراهبة مارت. «إنهما أسمعتانا أنه في الرابع والعشرين من أيلول/سبتمبر، بين الساعة السادسة والسابعة مساء، ظهر في قاعة المطعم شبح آخر بشكل كرة سوداء كلياً، وألقى أرضاً وبعنف الراهبة مارت، ورئيسة الدير على كرسي، ويأخذ كلاً منهما بالكتفين، وفي الوقت نفسه أحسّت راهبتان أخريان أنهما تلقتا الضرب على الساقين، حيث بقيت كدمات حمراء بحجم عملة التستون[1] طوال ثمانية أيام... فضلاً عن ذلك، فقد قلن أنه لم تمر ليلة مما تبقى إلى آخر الشهر، لم يحصلن فيها على اضطرابات كبيرة وأشكال متعددة من الأضرار والرعب.

(1) عملة فرنسية من عام 1513 إلى عهد لويس الثالث عشر ـ المترجم

وحتى دون أن يرين شيئاً، كن يسمعن في الغالب أصواتاً كانت تنادي بعضهن أو البعض الأخر منهن وتلقى بعضهن لكمات بقبضة يد، وأخريات تلقين صفعات، وأخريات كذلك أحسسن بأنهن دفعن إلى صحكات مفرطة وغير إرادية... وأخيراً قلن أنه في الأول من تشرين الأول/أكتوبر، عند الساعة العاشرة من كل مساء، تكون رئيسة الدير مستلقية والشمعة مشتعلة،وحولها سبع أو ثماني أخوات لمساعدتها بسبب ما كانت تتعرض له من هجمات، وكانت تحسّ بيد تطبق لها يدها دون أن ترى شيئاً، وتترك لها في يدها ثلاث شوكات من الزعرور، لتوضع في اليوم التالي في يدي أحدنا لأخذ الرأي في ما يجب أن نفعل بها. وبعد يومين، اعتبر من الأفضل أن تقوم رئيسة الدير نفسها بحرقها. وكان الظن أن الشوكات المزعومة كانت سحراً مؤذياً امتلاكها .. وبعد حصول مناكدات غريبة واصطرابات في جسد الراهبة رئيسة الدير، وجسد الأخت لويرا والأخت كلير، اعتبرنا دلك امتلاك حقيقي، ويكون من التدبير إجراء تعويذات الكنيسة المقدسة عليهن...».

وفي صباح الخامس من تشرين الأول/أكتوبر، أُجريت أول تعويذة على الراهبة جان، وجاء في التقرير عنها. «الأرواح الخبيثة لكونها مأمورة باللاتيني لتقول أسماءها لا تقول شيئاً آخر مرتين أو ثلاث مرات، إلا «أعداء الله»... وكان شيطان رئيسة الدير يصرخ عدة مرات، نافثاً: ها! جان باتيست». وأثناء التعويذة المعادة

على المدعوة رئيسة الدير، يقول ثلاث مرات وهو يغضبها: «كهنوت...».

وبعد ظهر الخامس من تشرين الأول/أكتوبر، جاء في تقرير التعويذات الثانية والثالثة: «الشيطان المتيقظ ليقول اسمه باللاتيني، يجيب بالفرنسية صارخاً «ها، لم أقله لك!». وبعد ذلك بقليل: «ها! أيها الخبيث! كان قد أعدّ للتخلي عن الجماعة كلها من أجلي». وفي التعويذة الثالثة، كانت رئيسة الدير قد حرمت من الإحساس والعقل. والشيطان الموجّه ليقول اسمه يجيب مرتين: «عدو الله». ثم متعجلاً لعدم إحجامه، يقول: «ميثاق». ومتعجلاً يقول: «أنا أحترق»، وصارخاً بشكل دائم. ثم موجهاً لقول واضع الميثاق، يقول: «كهنوت»، كرامة؟ وفي اليوم التالي كشفت الراهبة لويزا أن الشياطين دخلوا إليها، تحت تأثير سحر قذفه كاهن وتحت تأثير الاتحاد في الرأي يؤحد المستحوذ عليهن بعوامل التهيّج والهذيان. وتمنعهن الشياطين من ابتلاع خمر الضحية الذي يحاولن إخراجه ثانية. وتكاد الراهبة حان أبج أن تختنق. من هو هذا الكاهن المرتد الذي يعذب بنات الله؟.

وفي الحادي عشر من تشرين الأول/أكتوبر 1632 كانت جان أنج تُسمع بحضور السلطات المدنية والدينية. وكان أسقف بواتييه قد أرسل إلى المكان رانجييه كاهن بينييه. وكان قاضي لودون،

غليوم سيريزي، برفقة معاون له حاصرين إلى جانب معوذين باشروا استجوابهم الصعب عن الشيطان. ووقعت المفاجأة! فعلى عكس الأيام السابقة لم يقاوم إلا قليلاً وتخلى عن اسمه: «أستاروت». وباستعجاله أكثر قليلاً حدد الشخص الذي يقوده: أوربين غرانديه، كاهن كنيسة سانت ـ بيار وهذه ليست إلا نصف مفاجأة: شخصية الكاهن كانت هدف الكثير من المجادلات.

ميدان كاهن

سيم أوربين غرانديه كاهناً لمنطقة بوردو في عام 1615، بعد تدريبه عند اليسوعيين. وقد لفتت ميزاته العقلية ويسره الطبيعي، منذ زمن طويل، أنظار أساتذته. ففي 1617، كان يعود لجمعية اليسوعيين أن تقترح مرشحاً لمنصب كاهن في خورنية القديس بيار في لودون. وعُيِّن غرانديه في هذا المركز، وتولى مهماته في الأول من آب/أغسطس. في السابعة والعشرين من العمر، أصبح يشغل مركز كاهن، ويستفيد من مداخيل منقولة من الطرف إلى المركز، مداخيل يلائم أن يضاف إليها الدخل المقرر على أساس اللقب الإضافي في الكنيسة المحمعية لجمعية الصليب المقدس مما يثير أشكالاً من الغيرة، وخاصة داخل الإكليروس النظامي الذي يكد لجمع الصدقات الضرورية لمعيشته، وكرجل

معجب بنفسه، لم يكن أوربين غرانديبه يقدّم تنازلات. وتدفعه ذهنية المماحكة، في كل أدنى ماسة للحديث عن حقوقه.

وقد شاركه عدة أشخاص بنصيب وافر في أداء مهمته. وفي أولهم أرماند بليسي ريشيليو. ووقع الحادث في عام 1618. وكان لويس الثالث عشر وهو يعد لممارسة السلطة، قد عمل لقتل كونسيني، المغامر الإيطالي الذي كان يتأثر في الظل ضد الملكة الأم. أما ريشيليو المرشد الديني لماري مديسي التي دخل بفضلها إلى المجلس الملكي في عام 1616، وفقد هذه الحظوة، بعد نفيها إلى بلوا. واستعاد عمله كأسقف لوسون ـ الأسقفية «الأكثر تلوثاً في فرنسا» كما قيل حينذاك. وكان هو أيضاً رئيس دير كوساي الذي يرتبط بأبرشية لودون وبهذا اللقب شارك في شتاء 1618 في احتفال ديني كبير في مدينة لودون. أما أوربين غرانديبه فقد حط من قيمة ريشيليو إلى موقع ثانوي، بحجة أن الكاهن الرعوي له حق التقدم على رئيس الدير! وقد انحنى هذا الرئيس وأخذ مكاناً في الصف الثاني في الموكب. وعندما أصبح ريشيليو كاردينالاً هل تذكَّر هذه الإهانة الدينية؟.

في غضون ذلك، تضاعفت عوامل الكراهية بين الكاهن وبعض أبناء رعيته. وفصلاً عن كون أوربين عرانديبه متعجرفاً، فهو أيضاً زير نساء! وكان موسو فريسن، الممول المستقبلي لشارع

باكيس الذي يقع فيه دير حمعية أورسولين، يتهمه بإقامة صلة جرمية مع روجته. وكان يريد أن يتحقق من الأمر، وفي ليلة سوداء، فاجأ الثنائي وهجم على الكاهن والسيف في يده. وقد تخلص غرانديه من ورطته بأعجوبة، ولم تذهب هذه القضية إلى أبعد من دلك. وقد سارت في اتحاه مغاير كلياً مع المعاون هيرفيه، الذي نجح غرانديه في إغراء عشيقته. وعندما صار عشيقاً مطروداً، لم يعد هرفيه ينتظر إلا فرصة تفجير حقده، وتوفر المبرر في خلاف حول أمر الدفع لاحتفال ديني. وتشيع المشادة. ويمسك غرانديه العدالة بيده. ويلام المعتدي لكنه ينتظر ساعة ثأره.

ولم يحمل الكاهن الرعوي لكنيسة القديس بيار إلا على العلمانيين ونسائهم. وفي عام 1620 انفجر تضارب بالأيدي داخل الكنيسة كان الكاهن القانوني رينيه موسييه المرتكب للعنف مع أحد الأخوة هدفاً لموعظة لاذعة ألقاها غرانديه. وانتظرا الكاهن القانوني خوري الكنيسة في أسفل المنبر الكنسي، وتضاربا بالأيدي. وتفوق غرانديه، لكنه لم يعتبر ما حصل كافياً، فرفع دعوى إلى محكمة بواتييه... التي حكمت له بذلك. وكان يمكن أن تقف الأمور عند هذا الحد لولا حسابات ابن شقيق للكاهن القانوني، رينيه بيربيه الذي كان يبحث عن الانتقام لعمّه. ووقعت مشاجرة أخرى، أدت إلى انتصار آخر لقبضات غرانديه. وبعد

فـترة من الزمن، وقع ابن الأخ في كمين، وتعرض للسلب والعنف مـن قـبل عصـابة مـن قطاع الطرق. وسارع موسنييه بالحملة على عـدوه فـبدأ بـه على أنه الفاعل للاعتداء. وتولّى التحقيق المعاون هيرفيه وظن أنه أمسك بانتقامه. ولم يتوفر أي دليل يسند الاتهام.

لكـن إذا كـان أوربيـن غرانديبه قد أوجد كثيراً من الأعداء، فإنـه نجـح فـي إيجـاد بعض الأصدقاء ومنهم حلفاء ذوو أهمية: القاضـي غليوم سيريزاي والحاكم جان أرمانياك. وكان هذا الأخير بروتسـتانتياً معـتدلاً ومراشـاً لدى لويس الثالث عشـر، وكان يتمتع بالكثـير من الحظوة في البلاط. كما كان لكاهن الرعية مداخله إلى المقامـات الرفـيعة المحـيطة بـه. المؤرخ والشاعر والأمين السـابق لصـندوق الملـك هـنري الثالث: هو البطل الذي أنقذ المدينة من السـلب والتدمـير بـتدخله لـدى الراهـب المحارب أبحج جوايوز عـندما كـان جيشـه يهـدد بأعمـال انتقامـية كاثوليكـية لمديـنة الهوغونوت لودون. حيث سارع شباب واعدون لمستقبل زاهر في الـتجمع حـول البطريرك إسماعيل بوليو الذي لم يلبث أن أصبح ملكـياً متـهوراً، أو كذلـك، تيوفراسـت ريـنودو الـذي أسـس «لاعازيت» في عام 1631، بامتياز ملكي. وشقّ غرانديبه طريقه في المدينة التي كثر الحديث عنها منذ زمن طويل.

لودون الصاخبة

في الثامن والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 1615، تزوج لويس الثالث عشر، آن النمساوية، ابنة ملك إسبانيا. ولم يرض هذا الزواج «الإسباني» البروتستانت، كما أقلق نبلاء الأرياف. وألحق الأمير كونديه جنوده الكاثوليك بجيوش الهوغونوت لدوقيتي روهان وسوبيز، من أجل محاربة الوصية على العرش التي فاوضت للتحالف. وفي لودون، مقر الجمعية البروتستانتية، تمّ التفاوض ووقع عقد السلام في النهاية في عام 1616.

وفي الخامس من أيلول/سبتمبر 1632، سيم ريشيليو كاردينالاً وكان ذلك مكافأة لمهماته الديبلوماسية بين الملكة الأم ولويس الثالث عشر. وفي 23 شباط/فبراير 1619، كانت ماري مديسي، المنفية في بلوا منذ مقتل كونسيني، قد هربت ولجأت إلى أنغوليم لتكون تحت حماية دوق إبرنون. وكانت الحرب الأهلية تهدد بالانفجار من جديد. وكان لويس الثالث عشر قد جعل مقره في أنغوليم ودعا ريشيليو. وقاد هذا الأخير المفاوضات التي أدت إلى توقيع معاهدة ومصالحة الأم والابن. وكانت المصالحة مؤقتة لأن حرباً جديدة كانت تعد في تموز/يوليو 1620 وكانت ماري مديسي المتراجعة إلى أنجو تؤجج النار التي طاولت الكثير من الأرياف: كان الأمراء الأساسيون في حالة تمرد مكشوف

وشكلوا عصبة واحدة. وجند الملك جيشاً قمع به التمرد، من رويين إلى أنجيه. ولعب ريشيليو ثانية دور «سيد المساعي الحميدة» وأعيد السلام من جديد داخل الحدود.

أما لودون فقد شاركت، خلال هاتين الأزمتين، بشكل مكشوف بـ «اضطرابات» المملكة. ففي 12 أيلول/سبتمبر 1619، اختار الحزب البروتستانتي المدينة لإعلان معارضته للملك وأدى دعم لويس الثالث عشر لـ «فرديناند الثاني» من آل هابسبورغ في كفاحه ضد البروتستانت في بوهيميا - حيث بدأت حرب الثلاثين سنة - ومشروع إعادة العبادة الكاثوليكية في بيرون لإغضاب الهوغونو. وبعد حوالي سنة لفتت لودون الأنظار بتضامنها مع المدن المتمردة، وعزز حان أرمانياك دفاعات العصر وأبعد الكاثوليك عن جميع المراكز الأساسية. مما أغضب لويس الثالث عشر وأعلم حاكمه بذلك. ولم يطل الوقت حتى سقطت الأسوار.

سوء سيرة كاهن

انتشر المذهب البروتستانتي في القرن السادس عشر بسهولة أكثر مما أظهرته الكنيسة الرومانية في كل مكان، من مثال في الحرية والفساد. ففي وجه اللوثريين والكالفيين الخاضعين لتوجيه لاهوتيين متشددين في الفكر والعادات، ما هو ورن، رجل

ديـن كاثوليكي غير مثقف ومنحرف؟ ومن أجل قلب هذا الوضع، كـان المجمـع المســكوني لمديـنة ترانت (1545-1563) قد حدد قواعـد «الإصـلاح ـ المضاد». والهدف: استعادة مؤمنين. والوسيلة: استعادة سـيطرة رجـال الدين. والأسلوب: تعليم الكهان وإصلاح الأخـلاق. وكـان اليسـوعيون مدعوين بصورة طبيعية للقيام بقسط كبـير فـي هذه المعركة. وكان زملاؤهم مشهورين. وكان غرانديبه لامعاً، ومعـداً في هذه المدرسة الجديدة، وخطيباً ممتازاً، ومدركاً جيداً للنصوص المقدسة. وكان يحسن إعطاء الصورة الحديثة عن هـؤلاء الخـدم لله الذين سيعيدون النعاج الضالة إلى داخل القطيع. والصورة خادعة: إنها لا تظهر الحماسة والاستقامة اللتين ينتظرهما أسـياده منه. وإذا خالط الهوغونو في الغالب، لا يحاول حقاً ردّهم إلـى الديـن، وإذا خالط بشكل دائم بعض المعترفات له، لا يكون ذلك، كما يبدو، من أجل إعادتهم إلى الطريق المستقيم!

لقـد تكوّنـت دائـرة المجـتمع الكاثوليكـي الجيد في لودون حـول النائـب العـام، لويـس ترينكانـت. ويعتـبر أوربين غرانديبه مواظبـاً علـى المـنزل، واستغل ذلك لجعل ابنة القاضي حاملاً. تم خـنق الفضيحة. لكن الكاهن الرعوي اعتبر الأب عدواً لدوداً. فهل كـان يحـب ألا يقـع اختـياره علـى مادليـن، الابنة البكر لمستشار الملـك، رينـيه بـرو؟ ولعـدم سـروره مـن تحول تمنياته ـ كانت

ستدخل إلى الدير ـ كتب بإرادته رسالة تتهم وتشكك بعزوبة الكهان. ولم يطل الزمن حتى تسرّب سر هذه العلاقة. وجرت الثرثرة. وكان آدم الصيدلي هو الذي نقل الأمر إلى الساحة العامة وأدين الصيدلي بتقديم أعذار إلى الكاهن الرعوي وتسديد غرامة بـ 640 ليرة. وأضيفت الإهانة إلى الحراب. والإنسان لا ينسى أبداً

فهل يقيس غرانديبيه نتائج أفعاله؟ ودوت طلقة الإنذار الأولى في خريف عام 1629. وهي أصل القضية أن إحدى هذه المشاجرات التي كان معتاداً عليها مع جاك تيبو، معلم الملك للفروسية، والمقرب من ترينكانت الذي لم يكن يغفر لـ «غرانديبيه» الأشكال العرامية الطائشة، ويلحق الهزيمة به أمام العامة. ويتقدم بالشكوى، لكن أعداءه يسبقونه وبإيعاز من ترينكانت وجهت رسالة إلى أسقف، لاروس بوزاي، لشجب «السلوك المعيب» للكاهن. وجاءت الشهادات المضنية لكاهن معاون في الأبرشية، ولكاهن مجاور، تعزز الاتهام. وقاد الأسقف في أبرشيته معركة التشدد الأخلاقي. وأمر باعتقال غرانديبيه وأودع في سجن مواتيه. وفي 3 كانون الثاني/يناير 1630، حظر على الكاهن الرعوي الأداء في لودون مدى الحياة.

وبدأت معركة الإجراءات. ولم يوفر سيريزاي وأرمانياك جهدهما من أجل الحصول على إعادة الاعتبار لأصدقائهما وإدانة

تيبو. ومن جهتهم ترينكانت والمعاون هيرفيه والمحامي مينو قاموا بكل شيء من أجل الخلاص منه بصورة نهائية. ومرة أخرى تخلص كاهن الرعية من ورطته، بنداءات تشفع: فقد تراجع شهود الإثبات عن أقوالهم وجرت ملاحقة ترينكانت وهيرفيه بسبب التبليغ الكاذب وحمل الشهود على الإفادة زوراً. وتدخل صاحب السيادة سورديس أسقف بوردو والذراع الأيمن لريشيليو في الشؤون البحرية، لصالح غرانديبه... الذي عاد إلى مهامه. وكان الجميع في محيطه قد نصحوه بمغادرة لودون حيث هي عرضة للكثير من المخاطر. وهو لم يكن يريد أن يعرف شيئاً. والأسوأ أنه كان عازماً على إرغام تيبو على إعادة ما سرقه، ثم الحصول على تعويضات للسيدين، ترينكانت وهيرفيه. وحقق غاياته! حقاً، إذا كان يتمتع بفن التخلص من المكائد، فلم يكن يخشى أن يجلب لنفسه أحقاداً غير قابلة للاختزال، ولا حتى أن يختلف مع الذين طالتهم هذه الأحقاد. وفي عام 1631، فاتحته الراهبة جان أنج في أن يصبح المعلم المعتمد لجمعية أورسولين. ورفض ذلك واستخلصت رئيسة الدير من ذلك نوعاً من المناكدة.

العدوى

في نيسان/إبريل 1632، انتشر الطاعون في لودون، وضاعف الوباء أجواء الحرارة الصيفية. وطرد الخريف الأبخرة العفنة، لكن

المـرض عاد وتابع اجتياحه حتى أواسط سنة 1633. وكان الموت يأخذ واحداً من كل أربعة: فبلغ عدد الموتى ثلاثة آلاف وسبع مئة. وفـي هـذه الظـروف لـم يوفر غرانديبه جهده بل سارع إلى أسرة المصـابين، وشارك في خطة الطوارئ وفي أعمال النجدة المنظمة من قبل سلطات المدينة. ودعاه البعض جلاد فقراء أورسولين.

واتخـذ غرانديـيه الاحتـياط من الخطر، ودعا القاضي غليوم سـيريزاي الـذي اغـتاظ من أوامر السـلطة الملكية بإحالة الكاهن الـرعوي إلى القضاء. وحلال دلك كان الوضع يرتدي طابعاً شديد الخطـورة. فكانـت الراهـبة جـان أنج واقعة تحت تلبّس فرقة من الشـياطين الذيـن قـبلوا خلال تعويذة جديدة التعريف بأسمائهم: استاروت، رابولون، شام، نيفتالون، أشاس، أليكس، أوريل. وخلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت عدة راهبات إشارات الاستحواذ عليهـن. وأبلغهـن كلهـن عـن تعاقد بين الشيطان وغرانديبه. ومن جهته، كان غليوم سيريزاي يقصد ضمان انتظام الإجراءات. وطالب بالفصـل بيـن جماعـة أورسـوليين اللواتـي اعترفن بأنهن واقعات تحـت الاسـتحواذ عليهن، وبين الجماعات الأخرى، وأن يكن في حراسـة أشـخاص تكون استقامتهم فوق أية شبهة. وعارض الأب باريـه هـذا الطلب بالدفع لعدم سماع الدعوى، متذرعاً بصلاحيات منحت له من قبل سيادة كاهن لاروش ـ بوزاي. وفي صباح الرابع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر، حصر القاضي إلى الدير برفقة

كاتب محكمة وعدة أطباء. وأثناء القداس، بدت الراهبة جان أنج متشنّجة الوجه وجاحظة العينين، وتتلوى بذراعيها. فور ذلك قام الأب باريه بالتعويذة. ووجه السؤال إلى الشيطان باللاتيني. كما تعرض القاعدة الطقسية، ولم يكن الشيطان بحاجة للرجاء بطلب الإجابة باللغة نفسها. لكنه كان يشوّه الكلمات ويرتكب أخطاء لا تغتفر. ويخلط بين موقع المضاف وموقع المفعول! وكانت الموهبة في اللغات الأجنبية لدى أشخاص لم يتعلموها أبداً ممهرسة من قبل الكنيسة كعلاقة كامنة في القدرة الشيطانية. فطالب سيريزاي بالتالي أن تستجوب رئيسة الدير باللاتيني. فور ذلك لاذ الشيطان بالصمت واستؤنفت الجلسة بعد الظهر. وكانت جان حينها في أزمة جديدة. وكان الشيطان يتمتم حين كان يُسأل بلا توقف. وكانت الاختلاجات تتوقف دون أن يتمكن كاتب المحكمة من تدوين شيء مفهوم. واقتيدت راهبتان أخريان كانتا تظهران أعراضاً محيفة إلى الأطباء. فكانتا تضحكان ضحكاً خافتاً، وتهزهزان وتطلقان بعض الكلمات دون تتمة منها اسم عائلة الكاهن الرعوي.

وأعيد الأمر في الخامس والعشرين. وفرض القاضي على الأب باريه طرح أسئلة باللغة السكوتلندية، ثم بالعبرية. وكان كل شيء كما البارحة، وظل الشيطان معانداً بالصمت. وعرض القائم بالتعويذ تفسيراً: «لا يعني هذا أن الشيطان لا يعرف (هذه اللغات)،

بل إنه لم يُرد أن يقول». ولا شك في أن لدى الشيطان القدرة على كشف «الأشياء الخفية أو البعيدة»، بل يتمتع كذلك بفن الإخفاء. وهذا ما يثبت أن شياطين رئيسة الدير، الذين تجمعوا بعد الظهر لتحديد اسم الأسقف الذي سام غرانديه كاهناً أو كذلك تاريخ ولادة كاهن الرعية، رفضوا الاستجابة لدورهم. وفي اليوم التالي، خضعت حان لاختبار آخر: فطلب القاضي منها عبر باريه تحديد مكان وجود أوربين غرانديه في هذه اللحظة. وفي النهاية كان غرانديه في منزل السيد مورات. وكان بإمكان عدة أشخاص أن يشهدوا أنه لم يغادره منذ ساعتين. فقد وقع الشيطان في الخطأ.

أما الأطباء، ونظراً للظروف التي بين أيديهم، فقط وصلوا إلى الاستنتاج بأنه، في غياب عزلة الراهبات التي تضعهن تحت الرقابة الدقيقة وبعيداً عن أي تأثير خارجي، يكون من المستحيل عليهن الحكم على حقيقة الاستحواذ عليهن. وفي رأي القاضي أنه لا شيء في المشاهد التي حصرها، يدعو إلى الاستنتاج أكثر مما في أحاديث الراهبات التي سمعها. فبعضهم على يقين بأن الأمر يتعلق بنوع من الخداع. وآخرون يلتصقون دون تحفظ بما يفسرونه على أنه دلالة على الظهور الإلهي. وقد أخذ أوربين غرانديه في الكماشة والدعوة الملاحق فيها تعادل الإدانة ويأمل من عدالة الملك عدم التحيز الذي ينتظره دون جدوى من أعدائه المحلفين. ما يعبر عنه الالتماس الذي وجهه، في تشرين الأول/أكتوبر، إلى

غليوم سيريزاي: «... ليُسمح لكم بتوجيه أمر بحجز الراهبات المدعيات الاستحواذ عليهن، ووضعهن في منزل آخر بشكل منفصل، وبحراسة أشخاص غير مشبوهين، تحت النظر وبرعاية الأطباء، وبحضور أشخاص من الكنيسة غير مشبوهين».

وفي الثامن والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر، أوفد اسقف لاروش سوزاي إلى لودون، معوديْن مكلفيْن بمساعدة مينيون وباريه. ومن جهته، فقد باشر المعاون هيرفيه استقصاءاته من وراء ظهر القاضي الذي وجد نفسه يُمنع من الدخول إلى الدير من قبل باريه. ووجه أوربيس غرانديه مرة أخرى الدعوى على جان أرماياك لنجدته وتوسط الحاكم لدى الملكة آن النمساوية: فأرسلت الملكة مرشدها إلى لودون. لكن حضوره لم يغير شيئاً من تصميم الأب باريه. وجاءت النجدة من أسقف بوردو الذي تدخل لصالح غرانديه في النزاع الذي كان يتقابل فيه مع تيو. ويذكّر الأمر الذي أصدره في 24 كانون الأول/ديسمبر 1632، بناء على طلب من كاهن الرعية، شكل ملائم بالقواعد المتبعة بشأن الاستحواذ: عزل «الضحايا»، والمراقبة الطبية، والبحث عن الحقيقة بواسطة إلزامات مادية، إذا لزم الأمر. وكان لا بد أن يرتبط هذا البحث بشكل خاص بالمظاهر فوق الطبيعية المعروفة في حالة مماثلة، والمفهرسة وجوباً من قبل الكنيسة: القدرة على التنبؤ، والموهبة في اللغات، والقدرة على الاسترفاع. أما الإجراء المطبق

على جماعة أورسولين فإنه يُحرِّف النظام الأساسي في عدة نقاط. وفضلاً عن ذلك، إن معايير الاستحواذ سيئة التطبيق فعندما يصل الطبيب المعين من قبل أسقف بوردو إلى الدير للقيام بتشريحه، لا يكون قد بقي ما يمكن النظر إليه. وجميع الشياطين يكونون قد غادروا الأجساد والموقع.

وبعد أن أصبح غرانديه متنبهاً، طلب إلى أسقف سورديس مع «باريه وميسيون ومؤيديهما العلمانيين كما الملتزمين، في حالات استحواذ جديدة، أن يتم التعويذ في المستقبل، وتولي الأمر كما فعلوا نهاراً وليلاً خلال حالة المزعومات المستحوذ عليهن...» وكان مينيون مستبعداً وليس باريه، وفي كل حال كان في أجواء الأب إسكاي، وهو يسوعي من بواتييه، والأب عو، وهو من رهبانية تور. أما هيرفيه، فكان مدعواً لوقف ملاحقة غرانديه بشأن عقابه. وتنفس كاهن الرعية الصعداء! لكن جان أنج، إذا صدقنا سيرتها الذاتية، لم تجد الراحة وتبدو للخارج أنها شفيت. وفي الواقع، أصبحت الإنسانة الطيّعة للشياطين الذين استمروا في الاستحواذ عليها. وكان أسموديه وإسكرون يحثّانها على الترف. وكان ليفياتان يشدّها نحو منحدر التكبّر. ويحرفها بيهيموت بمكر عن واجباتها الدينية... وقد جاء رأي أساتذة في السوربون، في 11 شباط/فبراير 1633، يؤكد واقعة الاستحواذ.

ساعة المحرقة

كان أوربيس غرانديبه يعرف أنه ليس بمعزل عن عودة العصا! ومع ذلك، فإنه بدأ يظهر من جديد في مقدمة المسرح، إلى جانب ظهيره جان أرمانياك، في المعركة التي يخوضها الحاكم صانة لقصره وتحصينات لودون التي كان لويس الثالث عشر، قد أقرّ بهدمها في كانون الثاني/يناير 1630. وطبق ريشيليو بعد أن أصبح رئيس المجلس الملكي، البرنامج المتشدّد الذي كان دائماً برنامجه. «تقويض حزب الهوغونو، والحطّ من كبرياء الدول الكبرى، وإخضاع جميع الرعايا لواجباتهم، ورفع اسم لملك بين الأمم الأخرى إلى الدرجة التي يجب أن يكون فيها» وعلى الجبهة الخارجية، يجب النظر إلى الإنكلير باحترام، ومن هنا ضرورة تجهير فرنسا بحرية جديرة بهذا الاسم وفي الداخل، بنعي تحطيم القدرات العسكرية للبروتستانت بتفكيك مواقعهم.

في الثامن والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر 1628، سقطت لاروشيل الموقع العالي للبروتستانتية منذ 1571، ومعقل الهوغونو منذ براءة نانت. وكان سكانها قد فتك بهم الجوع، لكنها تحولت بعد أن قاومت خمسة عشر شهراً إلى مقر يقوده الكاردينال شخصياً. وكانت المدينة قد تواطأت مع العدو الإنكليزي! وبعد أن دكّت حصونها، فقدت بلديتها كل امتيازاتها

وعـندما تلقى جان أرمانياك الأمر بالقيام بتدمير قلعة وأسوار لـودون، صـفق الكاثولـيك وممثلو الملك مثل النائب العام لويس ترينكانـت أو المحامـي بـيار ميـنو. ومـن جهـتهم الهوغونو قاموا بتنظيم أنفسهم في لجنة دفاعية: ووقف الكاهن الكاثوليكي أوربين غرانديـيه فـي صفهم! ففي بادئ الأمر ساعد الحاكم في الخطوات المتخذة من أجل الإمساك بمعول الهدم

وبعـد ذلـك، عـندما رضـخ هـذا الأخير، بعد الحصول على نـتائج الهـدم وملكـية الأراضـي تعويضـاً، أخـذ يسهر بتورع على مصـالح صـديقه، مطارداً الذين يقومون بأعمال السلب دون تراخ، ومماحكـاً باسـتمرار مـع المفوض المكلف من قبل لويس الثالث عشـر بقـيادة ورشة العمل وكان هذا المفوض يدعى جان مارتن وكـان هـذا الرجل واعداً بمستقبل زاهر. ووضعته مهمته في علاقة منـتظمة مـع الكاردينـال. وفي عام 1633، هنّأه الملك كتابة: «أيها السـيد لوبار ديمونت، بعد أن علمت بالهمة التي وضعتها من أجل هـدم قصر لودون، وتنفيذ الأمر الذي كنت تلقيته من قبلي، أردت أن أكتـب لـك هذه الرسالة لتشهد على الرضى الذي أكنّه لك من الخدمـة التـي أديـتها لـي فـي هذه المناسبة...». وبعيد ذلك كلف بالتحقيق في دعوى السـحر ضد أوربين غرانديه.

وفـي عـام 1631، حصـل ريشيليو على رخصة إقامة مدينة جديـدة تحمـل اسمه، على أرضه المحولة إلى دوقية لأحد أعيان

فرنسا وطمح ريتيليو لجعلها مركزاً لإدارات لودون، وفي مقدمتها محكمـة لمخـازن الغـلال. وحصل على إنشاء سوق وإقامة أربعة معـارض سـنوية. وكانـت الأعمـال تحـت رقابة هنري سورديس أسـقف بـوردو. وفـي الزمـن الـذي قُـدِّر لهدم قلعة رودون، أعد الكاردينـال تصاميم قصره المستقبلي. أما ريشيليو الكلاسيكي فقد رحـل عـن هـذه الأرض وأخـذت لـودون القرون الوسطى تفقد جدرانهـا. وفي خريف 1633 كان لوبار ديمونت عائداً إلى لودون. وبقـي أمامه هدم البرج الرئيسي. وتردد عدة مرات إلى دير جماعة أورسـولين. ولـه فـي ذلك مبررات شخصية. فكانت حان بيلسيه قريـبة لأمه. والراهبتان المحصنتان الصبيتان من دامبير، كانتا أحتين لـه بالـزواج وفي الأخير كانت كلير رازيلي قريبة للكاردينال، هي كذلـك مـن أهـل البيت الكائن في شارع ماكين تحت اسم الراهبة كلير سان حان.

بـيد أنـه فـي أيلـول/سـبتمر، عـادت الشياطين من حديد. فالراهـبة حـان وبعـض فتياتها وقعن من حديد ضحايا للتشنجات والهلوسـات، وكانـت أفكـار إجرامـية تدفعهن للقيام رعماً عنهن بحـركات فحشية. ويصيب الشر حتى العلمانيين! إليزابيت بلانشار وسـوزان همسـون شـقيقة مصـلحة أحذيـة الملكة! واضطر لوبار ديمونـت للـتدخل. فالتقى الأب باريه ثم الأب جوزف. وكان هذا الأخير يقيم الأمر بجدية كافية لعرضه على ريشيليو الذي يهتم بها

منذ البداية. وفي مذكراته، كتب الكاردينال: «منذ عام 1632، ظهرت بعض متدينات أورسولين في مدينة لودون أنهن في حالة استحواذ عليهن... فأرسلت بضعة أشخاص ذوي جدارة كنسية وتقوى لكي يضعوا لي تقريراً حقيقياً، فعلمس بإفادة الراهبات المشار إليهن أنهن سمعن بشكل منفصل، أثناء الليل، أن بعضهن سمعن أبوابهن تفتح، وأن بعض الأشخاص صعدوا ودخلوا غرفهن مع بعض الضوء المعتم الذي يتسبب بنوع من الرعب. واتفق جميعهن أنهن رأين في غرفهن رجلاً كن يصفنه دون أن يعرفنه، كما لو كان الكاهن الراعي لكنيسة سان بيار في لودون، وكان يكلمهن عن الدنس، وبكثير من القناعات الكافرة، وكان يحاول احتذاب قبولهن بها».

وفي الثلاثين من تشرين الثاني/نوفمبر، أمسك ريشيليو بالمجلس الملكي. وتلقى لوبارد ديمونت مهمة إعادة فتح ملف غرانديية. «قدم السيد لوبار ديمونت، مستشار الملك بنصائحه العامة والخاصة، إلى لودون وأمكنة أخرى حسب الحاجة، وكان عليه الإعلام... عن كل ما جرى منذ البدء، في أشكال التعويذ كما في غيرها، عن مسألة الاستحواذ .. وعلى الأخص، أصدر وعلّم وعمل وأكمل الملف للمدعو غرانديية، ولجميع الآخرين الذين سيوجدون متواطئون في الحالات المزعومة، حتى الحكم النهائي بشكل حصري، بالرغم من التعارضات والتسميات، والردود

المتنوعة، ومن أجلها ودون إخلال بها، لا يكون مؤجلاً، بل منتظراً نوعية الجرائم، دون مراعاة للرد الذي يمكن أن يكون مطلوباً من قبل المدعو غرانديه ». وقد جرى اعتقال الكاهن الرعوي لسانت بيار على باب حجرته المجاورة للكنيسة، في السابع من كانون الأول/ديسمبر 1633. ووُضع في السجن في قصر أنجيرز.

كان لدى لوبار ديمونت صلاحية مطلقة لتوجيه التحقيق وقد أتاح التفتيش في مقر كاهن الرعية إيجاد وثائق مثيرة للشبهة: رسالة حول العزوبية وضعتها مادلين برو، في قطعة شعرية ذات محتوى إباحي، كل مراسلات غرانديه، ونسخة من رسالة الإسكافية. ويعود تاريخ هذه الرسالة إلى عام 1627 ويتعلق الأمر بمحرقة ضد ريشيليو موجهة إلى السيد بارادات، أول معلم فروسية للملك، واعتبرت أنها بقلم كاترين هامون، من سكان لودون، الإسكافية لدى الملكة الأم. فهل سيكون غرانديه هو الكاتب الحقيقي؟

واستؤنف التوجيه من البداية. وأعيد الاستماع إلى راهبات أورسولين وكان عددهن سبع عشرة لإنتاج الرواية ذاتها تقريباً: «كان غرانديه يدخل إلى بيتهن في أي وقت من النهار أو الليل، وخلال أربعة شهور، دون أن يتمكن من تفسير كيف كان يستطيع الدخول، فكان يتقدم إليهن عندما يكنّ واقفات ويتفرغن للصلاة؛ وكان يلحّ عليهن بالسوء، وكن يتعرض للضرب بشيء لم يكنّ

يـرونه...». أمـا الآن، فلم يعد كاهن الرعية يستطيع الاستناد إلا إلى دعـم عائلـته. أمـا أرمانياك فقد قاطع لودون، ولم يرد التورط في الإجـراءات الجارية. أما أسقف بوردو المدعوم من الكاردينال فلم يسـتطع أن يكـون المدافـع عـن المـتهم. بينما وحدهم أم أوربين وجـان إسـتيفر وإثنان من أبنائها، القانوني رينيه، والكاهن المعاون في لودون، وفرانسوا ضاعفوا المساعي، وحاولوا الحصول على رد لوبـار ديمونـت. أليـس فـيه جـزء مرتـبط بالمتهميـن، بالمخالطة الشخصية والارتباطات العائلية؟ ألا يبدو معادياً للمتهم؟ واتهمت جـان إستيفر لوبار ديمونت بتوجيه العصاء وإغراء الشهود وتزييف الشـهادات، ولـم يكـن المستشـار الملكـي يملـك علاجاً لذلك. وبفضل دعم الأب جوزف وريشيليو تعززت صلاحياته المطلقة.

فـي الرابع من شباط/فبراير 1634، ذهب لوبار ديمونت إلى أنجـرز للاستماع إلى غرانديبه. وحاول جعله يتكلم خلال أسبوع، لكـن دون جـدوى. فالكاهـن الـرعوي يعترف بأن رسالة العزوبية فقـط هـي من كتابة يده وفي نيسان/أبريل عاد لوبار ديمونت إلى لودون دون الحصول على اعترافات حاسمة. وتحول غرانديبه في مكانـه واحـتفظ بالسـر. وفـي الـرابع عشـر مـن نيسـان تواجه مع راهبات أورسولين. فعرفن فيه دون تردد، الشبح الذي يضطهدهن. واستدعي الجـراح مونـوري للتحقق مما إذا كان غرانديبه يحمل التوقـيع الـذي يطـبعه الشيطان على أجساد مخلوقاته في بقع غير

حساسة بالألم. وقد كشفت تعويذة على رئيسة الدير أن كاهن الرعية كان موسوماً «قرب الشرج وفي الخصيتين». ويتزود مونوري بحربة كان يجرح بها كاهن الرعية في كل حسمه تقريباً. وكان هو ينتفض ويصرخ من الألم... إلا عندما يعمل الجراح في الأمكنة المعنية. وكان غرانديه يبدي احتجاجه. إذا لم يشعر بشيء فإن ذلك يعني التظاهر بوحزه، وتُختبر التجربة، مرة ثانية. ولم تقنع صيحات الألم من غرانديه قضاته. والثابت أن الشيطان قد طبع علامته على جسد المتهم

ثم قُدِّم الميثاق الذي عقده كاهن الرعية لكنيسة سانت بيار مع إبليس وكان أسموديه أحد الشياطين العديدين الذين يستحوذون على الراهبة جان، قد قبل بتوفير نسخة عن ذلك الميثاق: «سيدي ومعلمي، أعترف بك من أجل ربي وأعدك بأن أحدمك أثناء حياتي، ومنذ الآن إنني أعدل عن جميع الآخرين، وعن يسوع ومريم وجميع قديسي السماء، وعن الكنيسة الكاثوليكية والرسولية والرومانية... وأعد بالقيام بأكبر قدر من السوء أستطيع تحقيقه... وأن أجذب إلى السوء أكبر عدد ممكن من الأشخاص. . إني أقدم لك جسدي وروحي وحياتي كأنني أخذت كل ذلك عنك، وأترك كل ذلك إلى الأبد دون أية إرادة من الندم. هكذا وقع أوربين غرانديه بدمه». وتأكيداً للوقائع، كان أسموديه يعلن، دائماً بفم الراهبة جان، أن الدم ينشأ بقطع للإبهام

الأيمـن. وقـد وُجد أثر الجرح على الإبهام الأيمن لغرانديه، الذي كـان يقسم أنه جرح هناك وهو يقطع الخبز. ما هي جدوى دلك؟ السبب مفروغ منه.

وتوافد الفضوليون. فكان باريه يطرد الروح الشريرة بكل قوة مـن المسـتحوذ عليهـن وبعـد ذلـك يحـل محلـه الأنوان غيوتو ولاكـتانـس، بمسـاعدة أربعـة رهـبان كبوشـيين. وتكون الجلسـات عامـة. ومن أجل لا شيء في الدنيا لا يخيب المسعى. وأمام حشد يُسـتثار، يستفيد الكهان من ذلك لأداء الوعظ بالإيمان الكاثوليكي، ملوحيـن بالعقاب الشعبي لجميع الذين يتآمرون ضد الله والملك. ولهـذه المناسـبة تسـتقبل لودون شخصيات نبيلة. ويعود الكثيرون مقتنعيـن بالطبـيعة الغريبة للأمور التي شهدوها. ويؤكد أحدهم أن جان أنج قد أبقت في فمها خبز الذبيحة ساعتين دون أن تتلاشى. وشـهد آخـرون تعويـدة العشـرين من أيار/مايو التي غادر خلالها ثلاثـة شـياطين جسـد رئيسة الدير تاركين فيه ثلاثة جروح ظاهرة للعـيان! وأدى الحـدث الـذي أُعلـن من قبل أسموديه، إلى ظهور تجمـع مؤثـر. فقد شهد أطباء على تلقائية الجروح. ومع ذلك فقد صـاح أحدهـم مخادعاً. أنه شهد شفرة في يدي رئيسة الدير! كما عـبر أحد قادة جوقة الشرف عن شكوكه. أما بروتستانتيو المدينة، فقد ظلوا بعيدين عن الاحتفال.

بيـن المتشكك والكافر، لا وجود إلا لخطوة: فقد هدد لوبار ديمونـت بملاحقة المكذبين الذين يحاولون الرهان على الخداع. وهكـذا فـي نهايـة أيـار، اضـطر طبيـبان للهـروب تجنباً لصواعق المستشـار. وبفصـل الذيـن يحاولون دائماً الدفاع عن قضية كاهن الرعـية: إثـنان مـن رهـبانه، رينيه وجان، أودعا في السجن. ودلك دفـاع محامـي جـان إسـتيفر كصـرخة في واد وكانت مادلين برو قلقـة، وخضـع مـنزلها لتفتـيش دقيق. وخلال التعويذات الأخيرة، تـردد اسـمها عـدة مـرات. واعتـبرت متواطئة مع الساحر. وأخيراً أفلـت غلـيوم سيريزاي وزوجته من المكيدة التي كانت تستهدف توريطهما بالسحر وشعر أصدقاء غرانديـيه برائحة الكبريت.

في 23 حزيران/يونيو 1634، بلغت الحمى الجماعية ذروتها وكـان لا بـد أن تحصـل مواجهةأخـيرة بيـن أوربيـن غرانديـيه والمستحوذ عليهـن. وحـان الموعـد لذلـك، وطـاف حشد كبير المديـنة قـبل الـتجمع فـي كنيسة الصليب المقدس. وكان أوربين غرانديـيه في الجوقة، برفقة حارسين. وكان كاهن لاروش ـ بوزاي يرأس الجلسة. وكان الأب لاكتانس يترأس الاحتفال. فقدم كومتين صغيرتين من الغبار والرماد وتركيب غريب من أشياء لا أهمية لها وبهـذه الحيلة كـان غرانديـيه قـد فتن الراهبات. ما يثبت الصفقة الجهنمـية التي عقدها مع الشيطان وتعجل لوبار ديمونت لإحراق هـذه المـواد الشيطـانية، على قدم المذبح وقد حان الوقت لإدخال

المستحوذ عليهن إلى صحن الكنيسة. وخطرت الفكرة الأصلية للأب لاكتانس باللجوء إلى التعويذ من قبل غرانديبه نفسه. وحاول المتهم التنصّل، لكنه اضطر في النهاية للتعميذ تحت حظر تفاقم حالته. وما كاد يباشر قراءة كتاب الطقوس حتى تحولت الراهبات إلى شريرات شقات. وهجم البعض منهن على كاهن الرعية، وأخريات مزقن قمصانهن وانصرفن بصدورهن العارية إلى حركات بهلوانية شهوانية، ورحفن على الأرض بشكل فحشي. كانت الهستيريا في أوجها. وكان يجب قطع الاحتفال وتعريق المؤمنين.

لقد حان الوقت للانتهاء من ذلك في لودون، كما في كل المملكة، كان لا بد من وقف الفوضى. وفي كل مكان صارت الأحكام تؤخذ بسرعة، وسقطت القرارات. وكانت الإصلاحات الأهداف الأولى للسلطة. وفي عام 1620، وكانت حروب لويس الثالث عشر الدينية قد تركت شرشراً من الدم بين بو وموبلييه وتميزت سنوات 1630 بتنفيذ إعدام المتآمرين على رصيد أم أو شقيق الملك. في أيار/مايو 1632، المارشال مارياك، وفي نيسان/إبريل 1634 نيكولاس غارغنت وأدريان بوشار، شافاياك وشانتلوب في السنة نفسها. وقد فتحت «أيام الآحاد والأعياد في بوانيبه» من جديد الملاحقات ضد البروتستانت. وجاءت محاكمة لودون في الموجة ذاتها وشرح ذلك ريشيليو في مذكراته: «هكذا

قـدم جلالـته بعدالته العلاج لأعمال الفوضى التي تسبب بها خبث الأشـخاص فـي دولته، وكان مرغماً على استعمال سلطنه من أجل تقويـة الكنيسـة ومساعدتها في العلاجات التي كان من الضروري وضعها في الاضطراب الذي كانت الروح الشريرة قد عرضت عليه منذ بعض الوقت، في الكنيسة في شخص بعض راهبات لودون».

وفـي الثامـن مـن تمـوز/يولـيو وُضعت لائحة القضاة الذين سيتشـكلون المحكمـة المكلفـة بمحاكمـة غرانديـيه. وقـاموا، من تموز/يوليو إلى آب/أغسـطس، بالتدقيق في ملف من خمسة آلاف صـفحة لا بد من تأسيسها لتثبيت واقعة الاستحواذ والاقتناع بإدانة غرانديـيه. وكـان هـذا الأخـير يحضـر دفاعـه وكتب لأمه ووجه التماسـاً إلـى الملـك، مستعيداً الحجج ذاتها بلا ملل وكان يتهكم علـى «جهـل هؤلاء الشياطين المزعومين الذين لا يفهمون إلا لغة بلدهـم وبعـض الكلمـات اللاتينـية» وعجـزهم «عن رفع مستوى الكائـنات المسـتحوذ علـيها» كمـا «عـن كشـف الأمـور الخفـية والمخـبأة». ويشـرح غرانديـيه بعـد ذلـك واقع أنه من المسـتحيل الاعـتماد علـى قـول الشـيطان و«يطعن فيه كمريف». وفي الأخير يحمـل علـى قضـاته. ويـندد بتحيّزهم حيال ما يحصه. ويتهمهم بـتحريك الشهود والضحايا. ويعيد هذا الدفاع كلمة بكلمة في 15 و16 آب/أغسـطس أمام المحكمة المنعقدة في دير الكرمليين: فلم يعترف بشيء وهو بريء. وفي 17 آب/أغسطس كسرت له ساقاه.

وخـاب أمل الذين كانوا يأملون منه أن يخون شركاءه المحتملين. وقـد تحمـل غرانديـيه الألـم واسـتمر فـي نفي كل شيء، ما عدا علاقـته الآثمـة مع عدة نساء في المدينة. وكانت السـاعة الخامسـة، عـندما رُفـع كاهـن الرعـية علـى المحـرقة، فـي سـاحة الصليب المقـدس. وبعد أن أنذر للمرة الأخيرة لاستنكار الشيطان، قال هذه الكلمـات الأخـيرة: «أذهـب بكليتـي فـي هذه السـاعة إلى الجنة». وتقـدم الأب لاكـتانس حالاً محل الجلاد، ووضع النار بنفسه على حزمة الحطب.

الخاتمة

فـي الـيوم التالـي، كشـفت الشـياطين فـي رئيسـة الدير، أن غرانديـيه قد وصل إلى الجحيم وفي 19 آب/أغسطس قدم الأب لاكـتانس الدلالات الأولى على خلل عميق. وفي اليوم داته أصدر لوبـار ديمونت الأمر باعتقال مادلين برو، المتعذرة الوجود. وأعلن أنـه حقـق هداية عشرة من الهوغونوت، وفي 22 اكتملت أعجوبة أثناء تعويذ إليزابيت بلانشار، حيث تلوثت قطعة خبز الذبيحة التي كـان الكاهـن يرغمها على ابتلاعها بالدم على لسانها، في حين لم يظهـر أي جـرح، فقـد قـبل الشـيطان بذلك لأن الأمر يتعلق بدم المسـيح، تكذيـباً للبروتسـتانت الذيـن لا يعـترفون بسـر القـربان المقدس. وفي 3 أيلول/سبتمبر اعتقلت مادلين برو. ولم يكن الأب

لاكـتانس قد وجد الراحة مطلقاً بعد إعدام عرانديه، ثم مات فجأة فـي الثامن عشر من أيلول/سبتمبر. وبعد زمن قصير، تعرض الأب ترانكـيل الكبوشـي الـذي غطـى المحاكمـة، لحالة قلق ناتجة عن أشـكال مـن الهلوسـة. ومـات مجنوناً في 31 أيار/مايو 1638. أما لوبـار ديمونـت الذي كان يرى نفسه يفقد سواعده المنتظمة، فقد طلـب من الأسقف بواتييه مشعودين جدداً. أما ريشيليو الذي كان محجوزاً عليه من قبل القضاء، فقد أوصى بترك مادلين برو بسلام؛ وأُطلـق سـراحها فـي تشرين الأول/أكتوبر وبدوره تعرض لويس شـوفيه، معـاون القاضـي، لـنوع مـن الجـنون. ثم تعرض الجراح مونـوري لرؤية شبح عرانديه. وأصيب بالهذيان عدة أيام ثم مات. ولم تغادر اللعنة مدينة لودون.

وفـي نهايـة كـانون الأول/ديـسمبر، تقـرب الأب سـورين اليسـوعي مـن الراهـبة جان أنج. وكانت بدايات علاقاتهما صعبة، لكـن الـثقة بيـن الكاهـن ورئيسة الدير ترسخت شيئاً فشيئاً. وفي الثالث من كانون الثاني/يناير 1635 اعتقدت جان أنج أنها حامل ـ كمـا كـان الأطـباء مقتنعيـن بذلـك ـ وأرادت أن تنتحر. وظهرت معجـزة جديـدة. حيـث أمـسك يسـوع ذراعها، واختفت إشارات الحمـل وقـام لوبـار ديمونـت بإفـراغ المعهـد البروتـستانتي من مسـتأجريه، وخصصه لجمعية أورسولين. وفي نيسان/إبريل، جرح

جـان أرمانـياك مـن قـبل سكرتيره لوك الذي حاول قتله. وتوفي الحاكم في الرابع والعشرين. وفي الوقت ذاته، انطفأ لويس شوفيه، وأصيب غليوم سيريزاي بأزمة السكتة

وتلقـى لوبـار ديمونـت حبراً يـريحه على الأقل. فقد عيّنه ريشـيليو فـي شـهر أيـار/مـايو ناظـر أريـاف مين وأنحو وتورين ولودانـي. وكـان يتيح لـه اللقـب الجديـد مواجهة مصايقيه، مثل الكونـت لـود الـذي كـان يدعـي إحباط خداع المستحوذ عليهن. وأصبح شـقيق الملك، غاستون أورليانس شاهداً رئيسياً في قضية الانـتقال إلـى لودون. ففي الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر خرج ليفـياتان، تاركـاً شـارة صـليب مدمى على جبهة جان، لمدة ثلاثة أسـابيع. وفـي 29، كـان دور بلعام. وظهر اسم «جوزف» على اليد اليسـرى لرئيسـة الدير. وفي السادس من كانون الثاني/يناير اقتبس إيـسكارون الطـريق ذاتهـا. وتعتني السمات بأحرف M.A.R.I.A. ويُـنهك الأب سورين، ويُرغم على مغادرة لودون بسبب المرض، ويحـل محلـه الأب ريـسيس. وتـتوالى المعجزات: في السابع من شـباط/فبراير 1637، تصل حان أنج إلى ساعة الاحتضار. ويزورها القديـس جـوزف لـيلاً. وتسـتعيد صـحتها فجـأة، ويستعيد الأب سورين موقعه إلى جانبها في تموز/يوليو.

وتذهـب دوقـة إغييون، ابنة شقيق ريشيليو برفقة رئيس دير أوبينـياك، إلـى لـودون فـي أيلـول/سـبتمبر. ولـم يحظيا بتعاطف

غاستون أورليانس. وشكاً بالخداع، يصحان منطلق حملة وشاية يغرق فيها العقلانيون. ويؤدي إعلان طرد الشيطان الأخير، في 15 تشرين الأول/أكتوبر 1637، إلى وضع حد نهائي سعيد للاستحواذ. وفي المناسبة، تتحول اليد اليسرى لرئيسة الدير إلى رسم حقيقي: فإلى السمات السابقة تضاف أسماء يسوع والقديس فرانسوا سال...

ويكون بيهيموت قد رحل، لكنه كان قد طلب من جان أن تؤدي حجاً إلى قبر القديس في أنيسي. وتنطلق رئيسة الدير في طريقها وتقوم بجولة في باريس، وتدق ساعة التكريس. وفي 11 أيار/مايو تُستقبل من قبل ريشيليو، ثم من قبل الملكة آن النمساوية التي تحمل في بطنها وريث العرش الذي طال انتظاره. وفي 29 أيار/مايو، منح لويس الثالث عشر مقابلة لصاحبة أعجوبة لودون وفي الخامس من أيلول/سبتمبر، تلد آن النمساوية عطية الله لويس الصغير. وفي تموز/يوليو 1642، يضع كولبير حداً نهائياً لمحاكمات السحر بقرار منه.

القسم الثالث

الملهاة القضائية

العدالة المكشوفة: دعوى القطع



فـي هـذه الدعاوى تنزع العدالة قناعها، ويحتمي المتهم بقيم أخـرى غـير قـيم قضـاته، ويـرفض محمـل الاتهام وحتى شرعية المحكمة. وعلى العكس فإنه يتحمل بكرياء مسؤولية الجرم الذي يلام عليه والمحاكمة توفر له فائدة معينة. فينادي بكسر علاقته مع القـانون، باسـم قـانون غـير مكتوب، أو باسم المستقبل (تلك هي الـثورة). وعلـى عكـس ما يجري في المحاكمات المموهة، تكون مصـلحة المـتهم هـنا بالـتوجه إلـى الـرأي العام، بينما يتهيّب منه القضـاة، حمـاة الـنظام العـام، لأن المناقشـة العامـة يمكن أن تثير الجـدل حـول قيمهم، وفي الوقت ذاته، تؤدي إلى فقدان الثقة بها. وينقلب موقف البعض والبعض الآخر. تلك هي استراتيجية الدفاع عن سجناء جبهة التحرير الوطني اعتباراً من معركة مدينة الجزائر.

أما في المرحلة الثورية، فيكون النواب العامون هم القادرون على الإحساس بالرغبة في تأكيد الكسر مع النظام العام، في مناسبة إحـدى المحاكمـات. هـذا ما شكل، عند محاكمة لويس السادس عشر، إرادة نواب الجبل، وفي طليعتهم، سان ـ جوست وروبسبيار وميرلين تيونفيل وباربر.

الفصل الأول

دعوى تدنيس المقدسات

الدعـوى الأجمل في التاريخ والأغرب أيضاً، وبالتأكيد الأكبر بالرسالة الدامية للأمل الذي تطلقه في العالم، وهي دون أدنى شك دعـوى لويس السـادس عشر. ولم تكن لدعوى نورمبرغ ذاتها هذه الأهمـية، لأن المتصـرين والمهزوميـن فيها تظاهروا باحترام القيم ذاتها. بينما تضيء لنا محاكمة الملك بنورها المأتمي. وتتواجه فيها أكـبر العقـول وأشرفها، والمسكونة بأحلامها، أمثال ماليرب وسان جوسـت وفيرنـيو وروبـسبيار، كأنها في حالة روبصة، وموجهة من مفاجأة إلى أخرى بحكم الواقع. وفي اللحظة التي فُتحت فيها كان لـدى الجمهورية الفتية قواعد غير مطمئنة على الإطلاق. فكانت لا تـزال نظرياً تحت نظام دستور ملكي (لم يطبق دستور الجمهورية الأولـى إلا فـي 24 حزيران/يونيو 1793) وكانت السلطات موزعة فـي الغالـب بشـكل غـامض بيـن المؤتمر الوطني ووحدة باريس الإدارية. وكان الشارع الباريسي، ممثلاً بفروعه، في حالة تمرد شبه دائـم، والـنوادي فـي حالة اضطراب، والمؤتمرات تتكاثر، وكانت

إرادة الجيروندييـن بـــ «تصدير» الثورة بالحديد والنار تجازف بأن تستثير ضدها تحالفاً من القوى الأوروبية.

وبعد سقوط وسجن لويس كاتب في الهيكل، ولم تعد لديه أيـة وسيلة للتآمر صد أحد كائناً من كان. وفي الواقع كانت قضيته الأساسـية السـعي إلـى «تدميره»، كما أمكن أن يقول ذلك مركيز منطقة ساد، في مدى إجراء أقله أن يقال عنه ما عرض، وظهر في حـو في عاية العرابة. يكون ممثلو الشعب في الواقع مجمعين على التكوّن في آن معاً كمتهمين وقصاة ومحلفين.

ولخـص عضو المؤتمر الوطني ميرلين تيونفيل الوضع جيداً، فـي الأول من تشرين الأول/أكتوبر: «حان الوقت أخيراً بعد صدور قـرار إلغـاء الملكية، ليتبيَّن للمؤتمر أن ملكاً خلع عن العرش، ولم يعـد يتمـتع بصـفة مواطن، لا بد أن يسقط تحت ضربات السيف الوطنـي، وكل الذين تآمروا معه سيلحقون به إلى المقصلة حسناً، إن أدلـة خـياناته وخـيانات عملائـه توجـد في لجنة الرقابة. إنني أطالـب أن يحاكم الآثم الذي كان يريد إهراق دم شعبه بكثرة، من قـبلكم، لأن المؤتمـر، بالـسـبة له، يجب أن يكون مشفوعاً بالاتهام ومشـفوعاً بالحـاكم». ورغم «الأدلة» والمتذرع بها ميرلين تيونفيل، فـإن الجملـة الأولـى تُظهـر بوضـوح أن لويـس لا بـد أن يموت لسـببين: أولاً لأنه كان ملكاً، وبالتالي لأنه لم يعد ملكاً، بل «ليس هو

مواطناً»، ممـا يعفـي من تجاوزه بإجراء نظامي. وكان يُرى ظهورُ مفهـوم فسـره آخـرون: لكونـه لـيس مواطناً، فإنه يصبح منفياً من البشرية بشكل معين.

كـان الملك لويـس السادس عشر قد «علقت» صفته الملكية فـي 10 آب/أغسطس 1792، تم أُبطلت في أول قرار صدر في 21 أيلـول/سبتمبر 1792، من قبل المؤتمر الوطني المنتخب، وقد جاء فـي هـذا القـرار «يقرر المؤتمر الوطني بالإجماع إلغاء الملكية في فرنسـا». وبناء على ذلك، إذا حوكم المواطن لويس كابت، فيكون ذلـك بسـبب أعمـال لاحقة لتاريخ 21 أيلول/سبتمبر، وإذا حوكم بصـفته الملـك لويـس السـادس عشـر، يكـون ذلك متعارضاً مع دسـتور 3 أيلـول/سبتمبر 1791 الذي لم يُلغ بشكل رسمي ويثبت حصـانته وعـدم مسؤوليته أمام الجمعية الوطنية. ولم ينتف ظهور هذه العقبة سواء أمام المدافعين عن لويس كما أمام متهميه. ولهذا السبب تشبث الأولون بالدستور والقانون بينما اعتبر الآخرون أنه لا بـد مـن رفـع الأمـر إلـى أرضية أخرى: فإذا جرت محاكمة، فإنها ستكون فعلاً سياسياً، وليس، إذا صح القول، «فعلاً قانونياً». ويكون ذلـك فعـل قطع لا سابق له، يمليه مبرر الدولة، أو بدقة أكثر، فعل ضروري لتأسيس الدولة الجمهورية.

لكن محاكمة، حتى الأكثر إنصافاً، يمكن أن تنقلب ضد المحرضين. هذا هو السبب الذي جعل روبسبيار معادياً لها بشكل عميق، وفي رسالة إلى مفوضيه، كتب النائب في كانون الأول/ديسمبر 1792: «ستكون المحاكمة المزعومة للملك لويس السادس عشر كما كنا توقعنا: حجة للاضطرابات والتمرد، ووسيلة مميتة للروح العامة، في أيدي مدبري الدسائس، وأثر تذكاري للضعف والأحكام المسبقة والتشاؤم. إنها محاكمة مثيرة للضحك مثل محاكمات شارل الأول وملوك آخرين كانوا قد قتلوا من قبل أمثالهم كان يجب محاكمته كطاغية أُدين بانتفاضة الشعب. فأجريت له محاكمة كما لمواطن متهم بجريمة مشكوك فيها. وكان يجب توطيد الثورة بموته، وإعادتها معها إلى قضية خلافية. وكان يجب محاكمته على أساس مبادئ حقوق الأشخاص، فيحاكم بقواعد لا تعود إلى القانون الطبيعي ولا للقوانين السابقة، بل هي خليط ملتبس وممسوح عن البعض والبعض الآخر يحاكم ليس حسب روح الجمهورية، بل حسب القواعد المسبقة للملكية».

ففي رأي روبسبيار أنه لا بد من إعلان مصلحة الدولة أمام الرأي العام. لكن اليعقوبيين لم يكونوا إلاّ قلة. وما لم يدركه المخلصون البعيدون عن الفساد أن أفضل مكبر للصوت من أجل الثورة إنما هي محاكمة قطع تجعل المحكمة منبراً لمجابهة أفكار التبرير الأعلى لمن هم أكبر قوة. فأثناء حرب الجزائر، كانت

الاعـتداءات العمـياء لجبهة التحرير الوطني تثير غضب الرأي العام الفرنسي، لكن محاكمات مرتكبيها المفترضين كانت تثيرهم.

مصلحة الدولة المقنعة

لم يصغ أحد إلى روبسبيار. فكانت هناك لجنة تدعى «لجنة الأربـع والعشـرين»، وكانـت تحـت سيطرة الجيروندييين، ومكلفة بالـثقافة، بينما كانـت هـناك لجنة تحاول تحديد الإطار القانوني للمحاكمـة. وعرضت تقريرها في السابع من تشرين الثاني/نوفمبر 1792 أمام ممثلي الشعب من قبل مقرر اللجنة جان باتيست مايل، وهو محام تولوزي كان في الثامنة والثلاثين من العمر. وكان قانونياً فطـناً ومقتـنعاً بإدانـة لويـس، وبضرورة محاكمته، وتفادى بمهارة العقـبة الممـثلة بالحصـانة الدستورية شارحاً أن اللجنة أجابت بأن «جمـيع المحـاكم القائمـة حالـياً قد تأسست بالدستور، وأن تأثير حصـانة الملك إنما يكون في عدم إمكانية خضوعه للمحاكمة من قـبل أيـة سلطة من السلطات الشرعية؛ وأن هذه الحصانة لا تزول إلا أمام الأمة، وللأمة وحدها حق ملاحقة لويس السـادس عشر في جرائم دستورية، وبالتالي يجب أن يقرر المؤتمر الوطني ذاته بشأن جرائمه، أو يحيلها إلى محكمة مشكلة من قبل الأمة كلها».

وبعد مجادلات حادة، وصلت اللجنة إلى نتيجة الأخذ بالحل الأول. وحرصاً على ألا يذهب بعيداً جداً، فقد عرض مايل دعوى

تكون فيها مصلحة الدولة مقنعة: فليس الهدف محاكمة نظام الملكية، بل محاكمة رجل يدعى لويس كابت، قبل الملكية، عن جرائم إدارته. ومثل هذا الحل لا يمكن أن يتلاءم مع الذين يعتقدون أن مصلحة الدولة يجب أن تكون معلنة. وقد طرحت مسألة الحصانة وبالتالي شرعية الحكم من جديد على المؤتمر من قبل شارل موريسون نائب فينديه: «على المؤتمر الوطني بالتالي أن يبدأ بأن يقرر في مسألة سقوط لويس السادس عشر، لكنه ورغم اقتناعه بحق بأنه لا وجود للحرية والازدهار العام حيث يوجد ملوك، أعلن إلغاء الملكية؛ حينذاك لم يبق وجود للملوك، وأتمناه خيراً، ولن يلوثوا أرض الجمهورية أبداً. لكن هل كان لا يزال على المؤتمر الوطني مهمة محاكمة لويس السادس عشر؟ إنني أدعم مقولة أنه لم يعد يستطيع القيام بها، لأن الحكم في النظام الاجتماعي ليس هو إلا تطبيقاً لقانون موجود سابقاً، وأنه لم يكن هناك وجود لقانون إيجابي يمكن تطبيقه على لويس السادس عشر، ولا وجود لعقوبة يمكن إقرارها ضده... لويس السادس عشر الآن لا يمكن إسقاطه إلا بسلاح القانون، والقانون لم يقرر شيئاً بشأنه، وبالتالي لا يمكننا محاكمته».

مصلحة الدولة تتجلى

كان لا بد من العودة إلى المسألة الأساسية: لماذا لا بد أن يموت لويس؟ كان يمكن لروبسبيار أن يكون رجل الساعة، لو

كـان يمـتلك موهبة خطابية كافية للفوز بتأييد أكثرية زملائه، لكنه لـم يكن يمتلك هذه الموهبة لذا، فقد توجه ضد موريسون نائب تـسه محهـول، والأصـغر بين نواب المؤتمر، لويس أنطوان سان ـ جوست. كان يعرف بـ «سان ـ جو»، وفي تمام الخامسة والعشرين من العمر، انسن المحدد لبكون منتخباً.

وكانت قلة من الثوريين، من ميشليه إلى مالرو، مصدر وحي لقـدر مـن الانطـلاق الغنائـي، كما لما سُمي «ملاك الرعب». ومع دلـك، فقـد دلّـت التجربة أنه لم يكن لدى نائب إيسن شيء مما لـدى العـازق فـي الأحلام. ذلك أنه رجل للأرض والعمل بشكل معين، وتكوّن بشكل واسع لوحده، ودون أن يكون عصامياً. ومثل كثيريـن اخريـن، كـان يتـسهد باشمئزاز نهاية النظام السابق، ومثل كثيريـن آخريـن أيضـاً، كـان يصـفق للثورة التي أمكنه، في آسن، اختـيار مقدار الصعوبة لإدخالها في وقائع الحياة. وقد صارع ببلاء مقاطعـته لإثـبات حقـوق شـعب كان يقدر له استحقاقاته، ويعمل لمعالجـة أشـكال بؤسه، لكنه لم يكر تنوعها أبداً. كان سان ـ جو مـن أب صـانط، وربمـا قـد ورث مـنه مـيلاً لا جـدال فيه للنظام وحســن السلوك.. وكان يرغب في أخذ موقع جيد، وليس دون أن يدفعـه للشـكوى مـن الأصـول الأرسـتقراطية، والإشتباه بعبارات مـترددة أو فاسـدة وبقـدر مـا هي افتراءات، بقدر ما هي أساطير فكـان سـان جوســت بكـل بساطة رجلاً في غاية الحذر، وذا قدر

كبير من الاحتشام، ولم يكن يترك شيئاً ينكشف من مشاعره الأكثر حميمية.

وقبل الظهور بشكل مكشوف على ساحة السياسة الوطنية، كان سان ـ جوست قد قرأ كثيراً، وتأمل وكتب. فقد أعجب بمونتسكيو وروسو، لكن آراءه كانت تبتعد عن آراء جينيفوا في نقطة أساسية: لم يكن يؤمن بحالة طبيعية أصلية نزعت يدها عن الاستحواذ عليه، بل على العكس كان مقتنعاً بأن الإنسان هو حيوان اجتماعي في جوهره.

وفي 19 آب/أغسطس 1790 كتب إلى روبسبيار: «أنت الذي تدعم الوطن المترنح في خضم السيل الجارف من الاستبداد والدسائس، أنت من لا أعرفه إلا مثل الله بالأعاجيب، أتوجه إليك، يا سيدي...» في هذه المرحلة، لا زال سان ـ جوست بعيداً عن مواجهة إلغاء الملكية، حتى ولو سخر منها في قصيدة هجائية في عام 1789. لكن كم كان عدد الذين يريدون في عام 1790، هذا الإلغاء؟ قليلون جداً في الحقيقة، وكان لا بد من انتظار الهرب إلى فارين، في 21 حزيران/يونيو 1791، وخاصة في العاشر من آب/أغسطس 1792، لكي ينقلب عدد كبير من أنصار الملكية الدستورية إلى جمهوريين شرسين. وقد كان في المؤتمر بشكل دائم، كما في نادي اليعقوبيين حيث كانت بلاغة سان ـ جوست

متينة وهادئة ومتشددة، وأصبح شريكاً لروبسبيار الذي لم ينس رسالة 19 آب/أغسطس 1790.

وعندما أخذ الكلام ليرد على موريسون، في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1792، أثارت جملته الأولى دهشة سامعيه بشكل فوري: «أبدأ بتقديم الدليل على أن الملك يمكن أن يحاكم، وأن رأي موريسون بالحفاظ على الحصانة، ورأي اللجنة التي تريد أن يحاكم بصفة مواطن، كلاهما خاطئ، وأنه يجب أن يحاكم على أساس المبادئ التي لا تقود للرأي الأول ولا للرأي الثاني... كان الهدف الوحيد للجنة إقناعكم بأنه يجب أن يحاكم الملك كمواطن عادي، وأنا أقول أنه يجب محاكمة الملك بصفة عدو، وأن ما لدينا لمحاكمته أقل مما لدينا لمحاربته، وأن صيغ القواعد القانونية، ليست واردة أبداً في القانون المدني، بل في قانون حق الأشخاص». وفي كل حال أبدى سان - جوست أسفه مثل روبسبيار، لهذا القتل الضروري، لكن المؤسس، الذي يستعيد، بشكل لا يمكن دفعه أورده، مقتل ريموس من قبل رومولوس، الذي جرى بصيغة محاكمة. «ما يدهش أنه في القرن الثامن عشر كان التقدم أقل مما في زمن قيصر، حيث قتل الطاغي في وسط المجلس ودون أية شكلية أخرى غير الاثنتين والعشرين طعنة خنجر ودون قانون آخر إلا حرية روما.. محاكمة ملك كأنه مواطن! وستدهش هذه الكلمة الأجيال القادمة. وتكون لفظة حاكم

تعني طبق القانون. ويكون القانون علاقة قضائية. فما هي العلاقة القضائية بين البشرية والملوك؟ وهذا سؤال أساسي. فإن سان ـ جوست ينكر على لويس الصفة الإنسانية، ويقرّ قتله بصفة عدو للجنس البشري، الأمر الذي يعتبر وبشكل مفارق، شكلاً من الاعتراف للملكية بطابع «فوق الطبيعة»، بل «فوق البشرى»... وبعد إعلان جان بول سانت أندريه، عند استئناف المناقشات، أن «كابت قد حُكمَ في العاشر من آب، وأن إعادة محاكمته إلى بساط البحث، تعني إجراء محاكمة للثورة، ويكون ذلك بمثابة إعلان أنكم متمردّون»، أخذ الكلام روبسبيار، فقال: «ماذا يستنتج مما يعنيه هذا القول؟ لتلتق العدالة والسياسة الحكيمة في الإلحاح على طلب الإصلاح المتوجب الأداء للبشرية من قبل لويس السادس عشر، ويبقى الآن أن نتفحص كيف يجب أن حاكم. ولن تكون هذه المسألة أكثر صعوبة في القرار من سابقاتها، إذا عدنا للمبادئ الحقيقية. ويكفي تجنب أحد المصادر الأكثر خصباً بأخطائنا السياسية، ويكمن هذا المصدر، كما أشار إليه مونتسكيو، في تقرير ما يرتبط بقانون الأشخاص أو القانون الطبيعي، بواسطة قواعد القانون الوضعي... ومن جهة أخرى. هنا يتقرر الأمان الوطني بمحاكمة لويس السادس عشر. فيجب أن يعاقب أو تكون الجمهورية الفرنسية وهماً. ويصبح كل تأخير فحاً، أو حتى إخلالاً بالواجب الوطيفي. وأخلص إلى القول بأن على المؤتمر الوطني أن

يعلن لويس خائناً لوطنه. ومجرماً تجاه البشرية، ومعاقبته على هذا الأساس».

وبعد روبسبيار لم يتكلم أحد. لكن جبلياً يدعى بيسيون أثبتت أحداث عام 1793 أنه كان ميالاً للجيرونديين، طلب التصويت في 3 كانون الأول/ديسمبر على قرار بفضله «سيحاكم لويس السادس عشر من قبل المؤتمر». وشكل ذلك هزيمة جديدة لروبسبيار وأصدقائه. لكن الخسائر في السياسة كما في ألعاب الشطرنج تحضر للانتصار.

محاكمة شكلية

وفي اليوم التالي بدأ جدل إجرائي حول تنظيم المحاكمة، بينما كان ميرلين تيوتفيل يكشف عن خيبته بإعلانه: «لو كان عندي شيء ألوم نفسي عليه، فهو ألا أكون قد اتبعت، في العاشر من آب/أغسطس، الإلهام الأول الذي كان يؤكد لي أن أخنق نفسي متاعب محاكمة لويس السادس عشر» ويعيد روبسبيار الكرة باللعب على التباس قرار إحالة لويس إلى المحاكمة: «فلم تقرر الجمعية الوطنية أن الدعوى ستكون شكلية؛ قررت فقط أنها تقرر الحكم هي ذاتها أو الحكم المتوجب على الملك. إنني أدعم، إستناداً إلى المبادئ، أنه يجب أن يحكم بالإعدام على الفور، وبسبب التمرد».

وفـي الـنهاية، ستكون هناك دعوى «طفاً للأصول»، وكانت مـن أكـثر الأمـور غـرابة. فقـد فرضها الجيروندیون بقدر كبير من الـسـهولة بالأكـثرية التـي نحجـت فـي زرع الشـك فـي أهـداف اليعقوبيـن الذيـن اتهمـوا بالتطلع إلى الديكتاتورية بالعمل لصالح إعـادة الملكـية في شخص دوق أورليانس الذي كان يأخذ موقعه في المؤتمر باسم فيليب العدالة. وكان هذا الاتهام منافياً للعقل لأن فيليـب شخصـية غامضـة ومـترددة ولا يعرف هو نفسه أي هدف يبتغي... وفي 6 كانون الأول/ديسمبر تبنى المؤتمر القرار المعد من قـبل كينيت ممثل إيس (مثل سان ـ حوست) وكان يتطلع شكل أساسـي إلـى تشـكيل لجنة جديدة من 21 عضواً، لتكلف بتقديم قـرار الاتهـام وإعـداد «جملـة الأسئلة لطرحها على لويس كابت»، ومثولــه أمام المؤتمر ومحاكمته بالمناداة بالاسم· فيظهر كل عضو على المبر على التوالي.

فـي غضـون ذلـك، تعزز الاتهام باكتشاف خزانة حديدة في تويلري، في 19 تشرين الثاني/نوفمبر، وتعود إقامتها إلى أيار/مايو 1792 مـن قبل صانع الغالات للملك، فراسـوا غامين، وكان لويس السادس عشر قد أخفى في هذه الخزانة بعض الوثائق التي ستقدم كأدلة إثبات ضده، وخاصة حول المسألة الأساسية للخيانة والدعوة لقـوى خارجـية لضرب الثورة، رغم أنه لا شيء فيها حاسماً حقاً. وقـد كشـف غامیـن نفســه وجود هذه الخزانة إلى وزير الداخلية

الجيروندي رولان الـذي هـو مدين بكـل شـيء لنبوغ روجته المسموعة الـرأي بين الجيرونديين، وقـد تركت هده الأخيرة ذكريات جميلة ومؤثرة قبل أن تعدم بالمقصلة.

متهم مخيب للأمل

في العاشر من كانون الأول/ديسمبر، قدم تقرير لجنة الواحد والعشرين مـن قبل نائب منطقة أور، روبيرليندت. وهو في الواقع قـرار اتهامـي ملفـت بناؤه، يختصر «جرائم» لويس منذ عام 1789 بحماسـة مفـرطة لدرجة أن جبليين، منهم مارت نفسه، بين الأكثر تطرفاً كانوا يحركون الحاجبين تأثراً بهذه المبالغة ولا نقدم هنا من هـذا الـتقرير إلا الاسـتنتاج التالـي: «لويـس مرتكـب لجميع هذه الاعـتداءات، وقد أدرك القصد منها منذ بداية الثورة، وحاول عدة مـرات تنفـيذها، مسـتخدماً تحـالف القـوى والحـرب الخارجـية وشـرارات الحـرب الأهلـية، وخـراب المستعمرات والاضطرابات الداخلية، كلها كانت من الوسائل التي استخدمها لإعادة بناء عرشه أو ليدفن تحت حطامه».

وبـدأت المحاكمـة فـي الـيوم التالـي فـي إحدى الصالات الرئيسـية للمؤتمر، وبرئاسة بارير الذي تحول في الوقت المناسب مـن جماعة الجيرونديين إلى جماعة روبسـيار اليساريين. وخلقت

قـراءة الاسـتجواب خلال دقائق الانطباع بان لويس لم يسقط فقط بـل أنه استسلم ذهنياً، فلم يطعن حتى بصلاحية المحكمة المكونة مـن قبل المؤتمر، وكان متواضعاً ومحترماً والتقى باستقامته متذرعاً بحقه وبالدستور أو محملاً مسؤولية بعض الأعمال لوزرائه، وليس بغير شيء من المهارة في بعض الأحيان. أما الوثائق التي قدمت له، فلـم يكن يعرفها، رغم أن بعضها يحمل توقيعه. وما تبقى لم يكن يتذكره، حتى وجود الخزانة الحديدية! وفي كل حال ظهرت عنده دلالات صـدق حقيقية عندما كان تذرع بطيبة قلبه، وبحرصه على سـعادة شـعبه. وأظهـر لفترة قصيرة صورة ملك «فيلسوف»، إن لم نقـل صـورة ملـك متـنور وكان بيغوي قد لاحظ بحق أنه، عندما يصـبح ملـك «فيلسـوفاً» (بالمعنى الذي يعطيه عصر التنوير لهذه الكلمـة) يكـون مـتأكداً أنه يحفر قبره بإيجاد «فيلسوف» أكبر منه. وتلخص هذه الجملة المختصرة مصير لويس السادس عشر.

وبعـد الاسـتجواب، انـتظر لويس أن يعاد إلى الهيكل. وبقي فـي صـالة المحاضرات برفقة شوميت وكيل النائب العام الذي لم يكـن معتدلاً، بل كان أحد الثوريين الباريسيين الأكثر هياجاً. وكان لويـس تعـباً وجائعاً. وعندما رأى شوميت يستعيد قواه بقطعه من الخـبز، طلـب مـنه بخجل وبصوت منخفض أن يعطيه قطعة. فرد شوميت:

«أطلب ما تريده بصوت عال أيها السيد.

ـ أطلب منك قطعة خبز...

ـ بكل طيبة خاطر. خذ، انصرف! هذه وجبة إسبرطية.

لو كنت أملك جذراً، لقدمت لك نصفه».

ثـم تلقـى شـوميت أمراً بمرافقة لويس إلى الهيكل، بالسيارة وتحت أنظار جمهور غاضب يصرخ بالموت الطاغي. وفي السيارة أكـل لويـس قطعة الخبز. لكن الفتات أربكته، وبادر شوميت بلمها ورميها خارجاً، رغبة في إلزامه.

لويـس: «وي! هـذا سـيء، أن يُرمى الخبز هكذا، خاصةً في لحظة يكون فيها نادراً.

ـ كيف عرفت أنه نادر؟

ـ لأن ما آكله فيه رائحة التراب؟»

وبعد لحظة من التفكير قال شوميت:

كانت جدتي تقول لي دائماً: «يا صغيرتي، علينا ألا نفقد أبداً فتة الخبز، ولن تستطيع الإتيان بقدرها».

ـ أيهـا السـيد شـوميت، كانـت جدتك، على ما يبدو، امرأة ذات إحساس كبير»

ومنح المؤتمر لويس إمكانية الاستعانة بالرأي والنصح في الدفاع عن نفسه، بيد أن أحد القانونيين ورحال السياسة الأكثر احتراماً من النظام السابق، كريتيان غليوم، كان قد كتب إلى باربر ليطلب منه إخبار سجين الهيكل بأنه كان مستعداً لتأمين الدفاع عنه: «لا أطلب منك أبداً إطلاع المؤتمر على عرضي، لأنني بعيد حداً عن الظن بأنني شخص هام من أجل الإنشغال بأمري. لكنني استُدعيت مرتين إلى مجلس من كان سيدي في الوقت الذي كانت فيه هذه المهمة مطمحاً لكل الناس. فأنا مدين له بالخدمة ذاتها، عندما تكون المهمة لدى كثير من الناس مهمة خطرة»

وفي ذلك فعل جريء غير مسبوق، قياساً على ما كان يظنه ماليرب حساً في العودة إلى فرنسا بعد أن كان قد عادرها في بداية الثورة، في محاولة لمعالجة حالة الضيق في وضع الملك. هذا الرجل الذي بلغ الواحدة والسبعين من العمر، وأعجب به فولتير وقالت عنه سانت ـ بوف أنه متيم بـ «الحرية القديمة»، و«كان يثق كثيراً بالحس السليم الحديث»، لم يكن من الذين يمكن للمؤتمر أن يحتقرهم بسهولة وكان ظهيراً للموسوعيين ورائداً لحرية الصحافة، ومدافعاً عن الحريات الدينية، وعضواً في مجلس الملك، ونادى بإصلاحات تستهدف بشكل خاص إعطاء الأمة تمثيلاً منتظماً. لكنه لم يستطع تحقيقها، وتحت تأثير الدسائس، قدم استقالته عند فصل تورغو. وأرادت الأسطورة أن

يقـول له لويـس السـادس عشـر، وهو يتلقى استقالته. «لا أستطيع مثلك، أن أغادر مكاني؟».

وقبل لويس عرض ماليرب الذي انضم إلى المحامي فرنسوا ترونشيت الذي كان في السادسة والستين من العمر. وفي السادس عشر من كانون الأول/ديسمبر كتب الإثنان ماليرب وترونشيت إلى رئيس المؤتمر: «اسمحوا لنا أن نبدأ بالقول أنه من المستحيل مادياً على رجلين، أحدهما في الستينات والآخر في السبعينات، أن يُعدّا فـي مهلة قصيرة جداً، دفاعاً ضد تهمة مقسمة إلى أكثر من أربعين عنصـر اتهـام، ولدعم هذا الاتهام قدمت مئة وثماني وخمسـون من الأجـزاء المتـناثرة وغير المصنفة في معظمها، ولا يدل بعضها على الاستنتاج الذي يراد استخلاصه منها... ونحن بحاجة لقدر كبير من المسـاعدة بعمـل هيـئة ثالـثة، وقد اختار من عهد إليا الدفاع عنه رجل القانون دوسيز الذي نحن متأكدان من موافقته».

ولـم يكـن روميـن دوسـيز أي شخص كان. بل كان محامياً لامعـاً، دافـع عـن قضـايا جعلـته مشـهوراً. وبذكـاء نصـح ماري انطوانيـت فـي قضـية العقـد. وخاصـة أنه كان قد أوصل الحرال بيسنفال إلى البراءة، بعد أن كان البلاط يتهمه بعدم معرفة أو إرادة قمـع تمرد الرابع عشر من تموز/يوليو 1789، الأمر الذي كلفه أن يسـتجوب أمـام القضـاء. وبتفاقم حالته، حاول بيسنفال الهرب إلى سويـسـرا. وكانـت قضـيته تـبدو لا أمـل فـيها، لكـن دوسيز أجاد

استغلال ضبابية الظروف وواقع أن كل الناس كانوا ضده، بمن فيهم الباريسيون الذين كان هو يميل إليهم.

دسائس اليمين والضغوط الشعبية لليسار

ومرّت خمسة عشر يوماً طويلة بين المثول الأول والثاني أمام القضاء. وأخذت المحاكمة تجر طويلاً، خاصة بسبب مناورات التسويف من قبل الجيرونديين، وقد لامس بعضها إمكانية استبعاد اليعوقبيين عن المناداة بالاسم، بحجة أنهم أعلنوا تأييدهم لموت لويس أو أنهم يعدون لانقلاب عسكري لصالح فيليب العدالة. وكان الوضع في الحالة القصوى من الارتباك: فمن جهة تهتز بعض الفروع بشكل خطير، ومرهقة بالكثير من البطء، ومن جهة أخرى ترتفع الأصوات أكثر فأكثر لصالح الرأفة، وخاصة في الريف؛ وفي باريس نفسها، ظهرت كتب في التداول بنجاح بإيعاز ملكي، وقام الجيرونديين بحملة لإحالة الحكم إلى الشعب الفرنسي مع الأمل بقرار متسامح. أما روبسبيار وسان ـ جوست وأصدقاؤهما فقد ظهروا فريقاً متماسكاً. وفضلاً عن ذلك فقد عقد الملكيون والجمهوريون المعتدلون علاقات مع إنكلترا وإسبانيا من أجل شراء النواب المترددين. ظهر ذلك بشكل خاص مع الإسبان لأن إنكلترا لم تُظهر إجراء آخر يتعلق بمصير لويس...

فـي صـميم هـذه المحاولات من الرشوة، من نجد؟ دانتون. كـان هذا الرجل قد استقال من مهماته كوزير للعدالة، بعد انتخاب هيـئة المؤتمـر، واتخـذ مقـراً له على مقاعد الجمعية مع الجبليين معـتقداً أن مـوت لويس سيكون خطيئة لا يمكن إصلاحها. وكان دائـم البحـث عـن الوسائل التي تنقذ لويس وقد باء بالفشل لدى الإنكليـر، لكـنه حصـل مـن المصـرفي كولـتو كاسـتلو علـى مبلغ 2343811 فـرنكاً بواسـطة ممـثل ملك إسبانيا في باريس الفارس أوكاريـر. فهل كان ذلك حقاً نتيجة لإجراءات دانتون الذي قال له سـان ـ جوسـت، فـي 31 آذار/مارس 1794: «دانتون، لقد خدمت الاسـتبداد!؟» فـي كل حال المبلغ نفسه كان قد طُلب دون جدوى من البلاط الإنكليزي

دفاع مخيِّب

فـي 26 كـانون الأول/ديسـمبر، مَـثُل لويس من جديد أمام المعتدلين فهل سيُلقي دوسير مرافعته المحتلة التي يمكنها وحدها إنقـاذ الملـك مـن السـقوط؟ كان دوسيز حريثاً، لكنه صمم فريق. ومرافعـته مهيـبة لكنها مخيبة، وحتى طائشة وباستناده إلى دستور 1791، أنكر ضمناً على المؤتمر حق محاكمة لويس وإدانته. وليس مـن طبـيعة هـذه المصـادرة على المطلوب أن يخيف المؤتمرين،

والنيل من شرعيتهم: «أيها المواطنون، سأحدثكم هنا بصراحة رجل حر. إنني أبحث عن قضاة، ولا أرى إلا متهمين!. . وأصبح لويس بالتالي الفرنسي الوحيد الذي لا وجود لأي قانون بالنسبة له ولا أية صيغة! ولن تكون له حقوق مواطن، ولا امتيازات ملك!».

وانغمس في حطبة مديح مبالغ فيه للغاية، بملكية لويس السادس عشر، تؤدي إلى التساؤل إن كان حقاً مدركاً للحالة العكرية لحشد جمهوري بتشكل عميق، ورغم خلافاته العميقة. «كان لويس قد تولى العرش في العشرين من العمر، وفي هذا العمر أعطى للعرش مثالاً للسلوك، ولم يدحل إليه أي ضعف آثم ولا أي ميل إفسادي، وكان اقتصادياً سليماً وصلباً، وظهر فيه الصديق الثابت للشعب. وكان الشعب يرغب في إلغاء ضريبة وخيمة كانت تثقل عليه، فألغاها، وكان الشعب يطالب بإلغاء نظام الخدم، فبدأ بالغائه هو نفسه في أملاكه، كان الشعب يلح في المطالبة بإصلاحات في التشريع الجرمي من أجل التخفيف عن مصير المتهمين، وقام بهذه الإصلاحات.. كان الشعب يريد الحرية، فأعطاها له! ومع ذلك، باسم هذا الشعب نفسه يُطالب اليوم. . أيها المواطنون، لم أنته بعد... إني أتوقف أمام التاريخ، تصوّروا أنه سيحكم على حكمكم، وأن حكمه سيكون حكم القرون».

معركة إجراءات

واستؤنفت المحاكمة في 14 كانون الثاني/يناير 1793. وأراد الجيروندبون دعوة الشعب، حلال جمعياتهم الأولية. ومنذ اليوم التالي أعاد ساند ـ جوست نص إحدى حكم الماضي المأثورة: «إذا كان الملك بريئاً، يكون الشعب آثماً». ودعا نائب إيبس «كل عضو إلى اعتلاء المنبر وإعلان رأيه: لويس مدان أم لا». وعليه أيضاً الانتظار حتى يُستجاب: لقد فاز جبل الأقلية لكن في نهاية معركة منهكة.

في 28 كانون الأول/ديسمبر، ألقى روبسبيار خطاباً مطولاً خصص لإثارة حمية النفوس الأكثر فتوراً وبعد التذكير بأن «الحكم الحقيقي لملك معين، إنما هو في الحركة التلقائية والشاملة لشعب أنهك من الظلم، لتحطيم الصولجان بين يدي ظالم يضطهده...» ويعلن: «أستطيع أن أضيف أنني أشارك الأضعف بيننا بجميع العواطف الخاصة التي تستطيع إثارة اهتمامه بمصير المتهم. وعندما كان ينبغي إجراء حسابات محددة لدرجة الدقة التي على عدالة القوانين أن تنشرها ضد أعداء البشرية، شعرت بتأرجح الفضيلة الجمهورية في قلبي، وبحضور المتهم المستذل أمام السلطة المطلقة: إن لكراهية المستبدين والحب الإنساني مصدر مشترك في قلب الإنسان السليم الذي يحب بلده.

لكـن، أيهـا المواطـنون، إن الدليل الأخير للإخلاص الواجب على ممثلي الشعب تجاه الوطن، هو في التضحية بهذه الحركات الأولية مـن الحـاسـية الطبيعـية لصالح شعب كبير والإنسانية المضطهدة! أيهـا المواطـون، إن الحساسية التي تضحى بالبراءة لصالح الجريمة إنما هي حساسية وحشية، والرحمة التي تتصالح مع الطغيان تكون همجية».

ورأى روبسـيار أن نظامـاً يقـود المؤتمـر للتخلـي عن حق محاكمـة لويـس، من أجل إحالته إلى «محكمة مؤلفة من 44 ألف محكمة خاصة» يكون من الأكثر ضرراً: «لقد قدمت الأدلة على أن عـرض إخضـاع قضـية لويس كابت إلى مجالـس أولية يؤدي إلى الحـرب الأهلـية. فـإذا كنـت لا أستطيع المساهمة في إنقاذ بلدي، أبـذل علـى الأقـل في هذه الظروف جهوداً تتفادى الكوارث التي تتهدّده. إنني أطالب المؤتمر بأن يعلن لويس كابت مجرماً يستحق الموت».

ورد علـيه فيرتـيود، في 31 كانون الأول/ديسمبر، والجبليون لديهـم كل شيء للشك به. فهو جمهوري لا جدال فيه ـ هو الذي أعلن بصفته رئيس الاجتماع العام، سقوط الملك ـ وكان خطيباً لا نظير له، ولم يكن يكتب خطاباته أبداً، بل يرتجلها بسهولة مذهلة، وكان الأكثر تألقاً بين الجيرونديين، وكان يلاحق بحقد دفين عامية

باريس واليعقوبيين، وفي المقدمة دانتون ومارات، وخاصة منذ مجازر أيلول التي كانت ترعبه لقد كان رجل رجل ثقافة واسعة، وقارئاً شعوفاً بمونتسكيو وفولتير وروسو، وموهوباً بإحساس حقيقي، وكان هذا المجد السابق لنقابه محامي بوردو يجمع الفكر المتين إلى سمات فكرية كان روبسبيار يشترك فيها في عام 1793. «أستطيع أن أجيبه دون تردد، لست بحاجة مثله للعن. تكفيني روحي»، أطلق ذلك رداً عليه. و«ما هي سيادة الشعب...؟ إنها القدرة على وضع القوانين والأنظمة، بكلمة واحدة حميع الأعمال التي تهم سعادة الحسم الاجتماعي. ويمارس الشعب هذه القدرة، إما بذاته، وإما عبر ممثليه وفي هذه الحالة الأخيرة، وهي مهمتنا، تكون قرارات ممثلي الشعب مفذة بصيغة قوانين، لكن كيف؟ لأنها مفترصة أن تكون تعبيراً عن الإرادة العامة. من هذه القرينة وحدها تصدر قوتهم، ومن هده القرينة ينشأ طابع احترامها.

«مما تقدم يستنتج أن الشعب يحتفظ بحق التأييد أو عدمه، كحق ملازم لسيادته، فإن الشعب يحتفظ بحقه الملازم لسيادته، يعني بحقه في التعبير عن مشيئته، وبأنه في اللحظة التي يحصل فيها هذا التعبير تكون الإرادة المفترضة قد تحولت ولم يعد لها وجود، وهذا يعني قرار التمثيل الوطني. ويصبح حرمان الشعب من هذا الحق، وهذه القدرة سرعاً لسيادته، وتحويلها، بالسلب

الإحرامي، إلـى رؤوس ممثليه الذين احتارهم: وهذا يعني تحول ممثليه إلى ملوك أو طغاة».

ويـستنتج فيرنيو، على عكس روبسبيار: «كل قرار صادر عن ممثلـي الشـعب إنمـا هـو اعتداء على سيادته إذا لم يكن خاضعاً لتأيـيده الرسـمي أو الصمي. والشعب الدي وعد لويس بالحصانة يسـتطيع وحده إعلان أنه يريد استخدام حق العقاب الذي كان قد عدل عنه».

لقـد حـاول الحبليون نزع الثقة من فيرنيو بالكشف عمّا كان قـد حاوله من التفاوض مع الملك، قبل العاشر من آب/أغسطس، مـع نـواب جيرونديـين آخرين. ولم يلق فيرنيو أية صعوبة لتبرئة نفسـه وإثـبات أن ذاك الـتفاوض لـم يكن له أي هدف آحر عير إقناع الملك بأن يلتزم بوضوح أكبر بمصلحة النظام الجديد. واقتنع أكثرية النواب بهدا التوضيح لأن هده الأكثرية كانت قد رفعت هذا الأمـر إلى رئاسة المؤتمر، في العاشر من كانون الثاني/يناير 1793، ولا يمنع أن يكون عنف الحملات، إلى جانب التدخلات الإنسانية والـتهديد بعمـل عسـكري إنكليزي، قـد رعـزع شـيئاً فشيئاً ثقة الجيرونديـين الذيـن كـان موقفهـم غـير مـروع علـى الأقل: كان الجيرنديون بالتأكيد مقتنعيـن في معظمهم بإدانة لويس، لكن في الوقـت نفسـه كانت مناوراتهم التأجيلية والمرتبكة تعطي الانطاع

بـأنهم يسـعون لإنقـاذه. هذا الوضع المرتبك أتاح للحبليين الذين كـانوا علـى علـم تـام بما يريدون، تحقيق الخرق الحاسم وجمع أكثرية نيابية حول آرائهم.

ويعـود لـرحل أكثر مهارة وأقل جفاء من روبسـبيار القيام به. ففـي 4 كـانون الثانـي/يـناير 1793، ردّ باربر على فيرنيو بقدر من الذكـاء السياسـي، وأكـثر دهـاء أيضـاً ممـا ظهـر عـند الخطيـب الجـيروندي فـي الردّ على روبـسبيار: «إن لرأي فيرنيو المستند إلى قـدر مـن البلاغة نوعاً من الأفضلية الطبيعية على الرأي المعاكس، وهـذه الأفضـلية كامـنة في نفوس أولئك الذين يصغون إلينا. وقد جمـع فيرنيو لصالح رأيه كل ما يمكن من الميول النبيلة والمنعشة فـي القلـب الإنسـاني، من كرم النفس وتخفيف المتاعب، والصفة الأجمـل للسـلطة العليا، والفضل الذي يروق لكل مواطن أن يردّه لسـيادة الشـعب. كان عند فيرنيو كل ما هو ملائم ومؤثر، ولم يبق لرأيـي إلا ما في القوانين من قسوة وتصلّب. وليس في جعبتي إلا التقشـف الجمهـوري، وقسـوة المـبادئ، وأمانة التفويض والرعب الضروري لإزالة الطغيان من أجل نزع كل أمل بالظلم»

وفـي مواجهة فيرنيو «الحداث»، طرح باربر ـ والجبليون عبره ـ نفسـه جمهوريـاً نقـياً، واتخـذ صـورة جانبـية لميدالية عن صورة الأبطـال الـرحال فـي العصـر الروماني، العزيز، على قلوب أعضاء

المؤتمـر، ورسمها بقدر كبير من الموهبة النائب الجبلي دافيد. كما استعاد باربر عدم تماسك المناصرين للدعوة الشعبية، فهم متفقون علـى المـبدأ، لكـنهم منقسمون على أسلوب تطبيقه: «إن التغيرات بين خطباء النظام الواحد تؤكد أن اللجوء إلى الأمة غير مستند إلى قوانيــن صــارمة، ومــبادئ لا جدال فيها، عندما يتعلق الأمر بعنصر تأسيســي متلبس لجمـيع الصــلاحيات، فــي مســار ثــورة شكلت منشــأه». إن المؤتمـر هيـئة تأسيسـية، يعني مكلف بصياغة دستور جديد مدعو لخلافة دستور عام 1791، ولما كان الدستور لم يوجد بعـد، فمـن المسـتحيل على المشاهدين اللجوء إلى الأمة لتأسيس اقـتراحاتهم علـى «قوانيــن متيــنة ومـبادئ لا جـدال فيها، لأنها لم تترسـخ بعـد» وأعاد باربر قصية فيرنيو مناشداً أعضاء المؤتمر ألا يـتخلوا عـن السـيادة الشعبية التي هم مؤتمنون عليها لصالح «هذا الـتلمّس الخطـر» وهــذا «الـتحدّي الجبان»، وهذا «التعرّي الخائن» وهــذا «الإضعاف لمهمتهم» الأمر الذي تعنيه إحالة محاكمة لويس إلـى تصــديق الشــعب. وبإطـراء اعتزاز زملائه الأقل اطمئناناً، كان باربر يحضر لتحالف أكثرية حول آراء روبسبيار وسان ـ جوست: «ستقولون أمـام تمـثال بروتس، وأمام بلدكم، وأمام العالم بأسره؛ وبمحاكمــة آخـر ملك للفرنسيين يدخل المؤتمر الوطني في باب الأجيال القادمة».

المحاكمة تتأرجح

يـوم الخميس في 14 كانون الثاني/يناير 1793، تبنى المؤتمر اقـتراح الجـيروندي، جان ـ باتيست بوايبه فونفريد، حول محرى التصـويت عـبر المـناداة بالاسـم. ويكون النواب مدعوين للإجابة على ثلاثة أسئلة على التوالي:

1. هل لويس مذنب؟
2. هل سيخضع قرارك لتصديق الشعب؟
3. أية عقوبة يستحقها؟

في اليوم التالي، طُرح السـؤالان الأولان. وأجاب النواب على السـؤال الأول بكلمـة «نعـم»، بأكثرية ساحقة: 691 من أصل 749 (مـهم 31 غائـبون). وكانـت الإجابـة علـى السـؤال الثانـي أكـثر إشـكالية، ومـن سـيجمع الأكـثرية فـي الواقـع، الجـيرونديون أما الجبليون؟ وحصل الجبليون على 424 «لا» مقابل 287 «نعم». ومن المؤكـد أن الحجـج التـي صـنعها روبسـبيار، والطعنة التي وجّهها باريـر، مغيـباً لـيس فقـط تصـويت عدد من النواب، بل حتى من الجيرونديـين، ممـا أظهر مرة أخرى فقدان وحدتهم السياسية. إذا كان فيرنيو قد صوّت بـ «نعم»، فإن عدداً من أصدقائه قد صوّتوا بـ «لا».

أما الدعـوة حول السؤال الثالث، فقد بدأت مساء 16 كانون الثاني/يناير، وتوالت حتى اليوم التالي. هنا أيضاً أظهر الجيرونديون تفككهـم بوضوح. أما فيرنيو فقد صوّت للموت، وآخرون صوّتوا للسـجن أو الإبعـاد. ولم يكن مفاجئاً، بقاء الجبل متماسكاً بإرادته، ومصـوّتاً بجـرأة للموت، ومتلائماً في بعض الأحيان مع الدقة «في السـاعات الأربـع والعشرين». وصوّت دانتون، رغم دسائسه لإنقاذ لويـس، مـثل بقـية الجبليين، وفيليب العدالة أيضاً تحت تأثير قدر معيـن مـن الـتحرّج كمـا يبدو... وجاءت النتيجة. من 721 منتخباً، صوّت 366 للموت، و23 للموت مع مناقشة حول تاريخ التنفيذ، و 8 أصـوات مـع وقف التنفيذ حتى طرد آل بوربون، وإثنان للموت مـع وقـف التنفـيذ ومع التخلي عن هذ الموقف في حال التعرّض لغـزو خارجـي. القضـية كانـت مقـرّرة، فـإن 366 صوتاً كانوا مع الموت بلا قيد ولا شرط، ما يتجاوز الأكثرية المطلقة (361 صوتاً). وفـي نهايـة فـرز الأصـوات أعلـن فيرنيو. «باسـم المؤتمر الوطني، أعلن أن العقوبة التي قرّرها ضد لويس هي عقوبة الموت».

وبعـد ذلـك أعطـي الكـلام لمحامـيي لويـس الثلاثة فصاغ ترونشـيه في نزاع مع الأكثرية المطلوبة، ولم يستطع ماليرب إلا أن يتمـتم بـبعض الكلمـات، تحت تأثير اختناقه بالانفعال. أما دوسيز فقـد اكتفى بقراءة رسالة من لويس رافعاً استئنافاً بـ «نداء إلى الأمة نفسـها لقرار حكم» ممثليها، نداء رُفض على الفور ومنطقياً بفصل الرد الذي صاغه المؤتمر على السؤال الثاني.

وفي 18 كانون الثاني/يناير، لجأ فيرنيو إلى مراقبة اقتراع البارحة، حيث كان بعض الناخبين قد قدموا جملة اعتراضات. ولم تؤد هذه الرقابة إلى التشكيك بالاقتراع، لكنها خلقت إرباكاً أدى إلى مناداة رابعة بالاسم، إذ كانت أكثرية الأصوات المؤيدة للموت قد تحولت من 366 إلى 387، فإن 26 صوتاً قد توافقت مع طلب مناقشة حول المسألة لمعرفة ما إذا كان لا بد من تأجيل التنفيذ من أجل المصلحة العامة: 387 ـ 26= 361، أي أن الأكثرية المطلوبة بدقة مؤيدة للموت دون أية مهلة ودون إبطاء. مما أتاح لـ «مايل» الحصول على محاولة وتصويت على مسألة وقف التنفيذ. وجرى ذلك في اليوم التالي، وتولى بارير الرئاسة بدلاً من فيرنيو المريض، وله آلت مهمة إنهاء الأمر. فبدّد حجج بريسو الذي كان يتذرّع بـ «حرب عالمية» في حال تنفيذ حكم الإعدام واستتح بهذه العبارات: «الجمهوريات لا تولد إلا بالجهود المبذولة، وبهدم التعلق بالملكية، ولا بد من القدرة على الكفاح ضد حكومات أوروبا». وقد رُفض وقف التنفيذ بـ 380 صوتاً ضد 310 أصوات، وجاء إعلان هذه النتيجة بعد تلاوة بارير للقرار التالي: «يقرّر المؤتمر الوطني أنه لن يكون هناك وقف لتنفيذ الحكم بالموت الذي أصدره في 17 من هذا الشهر ضد لويس كابت آخر ملك للفرنسيين». وبعد ثماني وأربعين ساعة كان لويس قد أُعدم.

هكـذا قطعـت فرنسـا حـل السـرّة الـدي كـان يـربطها مع الكَابتيين، أي جماعة الملك كَابيتْ. كان ذلك هو القطع الذي كان يـريده سـان ـ جوسـت وروبـسـبيار، حـتى أنهما كانا يفضلان أن يكون هذا القطع قد حصل بشكل أكثر وضوحاً وصراحة وجدرية وأقـل اهـتماماً بالإجـراءات القانونـية وكانـا قـد فرضا نفسيهما ـ وكثـيراً ما حل محلهما الانتهازي بارير ـ كرجل عهد جديد، حيث يـبقى كـل شـيء للتحقـيق، وحيـث كان لا بد من إزاحة كل آثار العالم السـابق. وكان ينتظرهما مصير عظيم ومرعب.

الفصل الثاني

محاكمات جبهة التحرير الوطني

عندما اندلعت حرب الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر 1954، كان رد فعل السلطات الفرنسية إنكار طابعها الوطني، والادعاء بأن الجزائريين هم فرنسيون، وبالتالي فإن أعمال المقاومة من قبلهم هي جرائم الحق العام الناتجة عن قمع قانوني صافي، وكان القضاء العسكري هو المطبق، وكان هو الإطار الذي حاولت الحكومة الفرنسية فرضه من أجل حل النزاع. وخلال ثلاث سنوات كان المدافعون الفرنسيون عن السجناء الجزائريين يتجهون لقبول هذه القاعدة. لكن اعتباراً من عام 1957 في الجزائر، ومن عام 1958 في فرنسا، رفض وجه جديد للدفاع هذا الجدل القضائي، وانتزع محاكمة بعد محاكمة، القناع عن حرب لم تكن تتجرأ على ذكر اسمها. ويمكن اليوم تتبع هذا المسار عبر وثائق المرحلة التي أصبحت تحت المتناول أخيراً: تقارير للشرطة أو لجبهة التحرير الوطني. ومقالات صحافية بوضعها في أفقها الصحيح أو أبحاث جامعية.

فـي المحاكمـات المقامـة من قبل السـلطة الملكية في قضية فرسـان الهـيكل أو فـي قضـية أوربين غرانديه، لم يكن للجذور الدينـية ضـد المتهمين أية علاقة مع النزاع السياسي الذي لم يكن يُستخدم إلا لتغطيته. فكـان يمكـن لهـذه المحاكمات أن تلعب دورهـا التضـليلي. ولم يكن بإمكان المتهمين أن يرفضوا الرد على المـآخذ الموجهـة لهم سواء كانت مسندة أم لا. وفي المحاكمات المقامـة ضـد المكافحين الجزائريين، كانت الوقائع المنسوبة إليهم مرتـبطة بشكل لا ينفصم بنزاع سياسي كانت السلطات الجمهورية لا تـريد طـرحه. بالطبع كان ذلك من جانب هذه السـلطات رهاناً، ولـم يكن غريباً أن يتشقق التركيب القضائي المصنع لإخفاء النزاع السياسي الذي تفاقم أثناء معركة مدينة الجزائر في عام 1957.

وفـي بحث أعدته «سيلفيا تينو» تحت عنوان «عدالة غريبة»، وصف لهذا الانفجار للعنف القضائي.

إضـافة للضـغوط المـبذولة فـي اتجاهـات مخـتلفة، كمـا فـي حزيران/يونيو 1956، تراوح التسلسـل الزمني للإعدامات مع التسلسـل الزمـني للحـرب، وكانـت كل مرحلة في تعميق النزاع تترجم برفض طلـب العفـو فـي الدعـاوى الجاريـة. وفـي نظر الحكومة كان النص يستوجب التشدّد. غير أنه في 4 شباط/فبراير 1957 وقّع ثلاثة وزراء، روبـير لاكوسـت وموريـس بورجس مونوري وفرانسوا ميتران، قراراً بتسريع إجراءات دراسة طلب العفو.

واعتـباراً من ذلك الوقت حدّدت إدارة الدرك والقضاء العسـكري فـي وزارة الدفاع، مرجعاً مركزياً لآراء الدوائر والوزارات المعنية قبل

كتابة مذكرة مجملة للمجلس الأعلى للقضاء وأحدث الإجراء الجديد تأثيراً كبيراً بالنسبة للحالات السابقة وبفضل جهود الدوائر المختلفة، نقصت المهل القضائية كثيراً رغم العدد المتصاعد للقضايا، ورد ذلك في تقرير وُضع بعد سنة ونصف.

واستنتاجاً من نص هذا القرار، كانت سنة 1957 سنة اشتداد الحرب، وكذلك السنة التي أصبحت الإعدامات فيها الأكثر عدداً. ما يقرب من مئة خلال هذه السنة، وتبعها حوالي أربعين إعداماً من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 1958

كانت الإعدامات تتم بقطع الرأس أو الرمي بالرصاص، حسب تقرير العقيد لونوار، الذي طرح تكاثرهما مشكلة تقنية: من الناحية التقنية، خمسة إعدامات تشكل حداً أقصى للنظر فيها.

لكن الأقوال الأخيرة للمحكومين بالإعدام، وأغاني رفاقهم تحية لرحيلهم لم تكن مسموعة في فرنسا وفي العالم.

عندما عهد إليَّ مسؤولو جبهة التحرير الوطني في الجزائر، الدفاع عن فتاة مناضلة مهددة بالموت، وطلبوا مني كسر الصمت، وشكلت هذه القضية منعطفاً جديداً

بدأ هذا المنعطف في تموز/يوليو 1957، حيث فرضت عقوبة الإعدام عند انتهاء المحاكمة المسماة «دعوى القنابل»، ضد جميلة بوحيرد وجميلة بوعزة وعبد الرحمن طالب وعبد الغني قرشلي، كمسؤولين عن اعتداءات مختلفة، وأحدثت محاكمتهم تأثيرها بسبب حضور فتاتين، والاستراتيجية المقررة من قبل المحامي جاك فيرجس الذي رصع المحاكمة بالأحداث. وأدى الفارق بين العمل الإرهابي وصورة فتاتين متهمتين إلى إثارة الفضول الصحافي.

فلم تتردد صحيفة «الوموند» في الكتابة أن الأمر يعني «القضية الأكثر أهمية» التي عرفتها المحكمة العسكرية في الجزائر، ونسبت الصحيفة لجميلة بوحيرد «تأثيراً أخلاقياً جعلها روح الإرهاب» وباشر جاك فيرجس في جعلها رمزاً لضحايا القمع، والفتاة الشابة التي جرحت عند اعتقالها ثم تعرضت للتعذيب.

وتوالت التحولات، جاعلة المحاكمة شبه مستحيلة. فغادر المحامون الباريسيون قاعة المحكمة، واستُبدلوا بآخرين استُخدموا بدون طلب، ورُفضوا من قبل المتهمين، ومن هنا كانت عودة السيدتين غوتيرات وفيرجس تحت الشتائم والتهديدات من مظليين كانوا حاضرين في القاعة «هل نحن هنا في محكمة عسكرية أم في اجتماع للقتل؟» قال حينذاك جاك فيرجس، مما كلفه تحذيراً من الرئيس روينار. وفضلاً عن الأحداث، فقد أُثيرت حفيظة الصحافة الباريسية من الجمهور: «فتحت صيحات الاستهجان من قبل حوالي مئة من الأشخاص غادر المحامون الباريسيون القاعة»، وتحت تأثير «الصرخات العدائية» للجمهور «المحتشد حول المحكمة» «كان لا بد من حمايتهم من قبل الشرطة من أجل العودة إلى فنادقهم».

وبعد الحكم على جميلة بوحيرد بالإعدام، مثل كثيرين قبلها، كان لا بد من منع تنفيذ الإعدام، وعدم التصرف مثل المندفعين الآخرين: طلب العفو للزبون استناداً لحجج لا تسيء لأحد، أما نحن فقد كان علينا ألا نطلب هذا العفو، بل أن ننتزعه في نهاية حملة توسط وطنية ودولية دون تنازل.

من هذا التوسط، احتفظ بثلاث وقائع بارزة.

1 ـ بث فيلم جميلة بوحيرد للمخرج المصري يوسف شاهين في الشرق كله.

2 ـ الرسالة التي وجّهها لنا الجنرال ديغول، بعد تلقي نص دفاعي الذي قدم له جورج أرنو، واختار ورثته نشر هذه الرسالة، وفي ما يلي نصها، كما وردت في مجموعته التي صدرت في منشورات بلون تحت عنوان، مدونات ودفاتر:

رسالة إلى السيدين جورج أرنو وجاك فيرجس، في 8 كانون الأول/ديسمبر 1957.

«أيها السيدان»

أتوجه لكما بالقول أني قرأت باهتمام وليس دون تأثر، كتابكما الصغير» من أجل جميلة بوحيرد»

إنني أعلم ـ هل أقول «بالتجربة»؟ ـ أن كل مأساة فرنسية هي عالم من المآسي البشرية. وغير مفيد إخفاؤها أو تشويهها، في هذه النظرة على الأقل، لا يمكن لصراحتكما البليغة أن تدع أحداً دون مبالاة.

تفضلا أيها السيدان، بقبول مشاعري الفضلى والمميزة جداً.

شارل ديغول

لك مني، أيها السيد فيرجس، ذكرى وفية

3 ـ وأخيراً تمّ انتزاع استبدال عقوبة الإعدام لجميلة بوحيرد، مـن الرئـيـس كوتي، بالآلاف من الرسائل المرسلة من جميع زوايا الكـرة الأرضـية، مـن الشخصـيات السياسـية أو مـن عـالم الثقافة والنقابات والمنظمات النسائية أو الشبابية من أوروبا وآسيا وأفريقيا أو من الأميركيتين.

أمـا فـي فرنسـا فقـد طرحـت المشكلة مع فارق في الزمن، وكان القمع يسير في طريق التفاقم.

ففـي الأشـهر الأولى لانطلاقة الصراع المسلح، كتب علي هارون، مسـؤول الدفـاع فـي الاتحـاد الفرنسـي لجبهة التحرير الوطني، وكان المناضـلون المعتقلون يوجهون النداء إلى المدافعين التقليديين عنهم مـن المحاميـن الفرنسـيين من اليسار واليسار المتطرف لكن موضوع دفـاع هـؤلاء المحاميـن لم يكن يتوافق مع ما كانت تحدده المنظمة وكـانوا يـنفرون مـن الوقـوف فـي خـط المواقف التي يقتضيها دعم الكفاح من أجل استقلال الجزائر.

حيـنذاك رجعـتُ في هذا الشأن إلى الحرب الشيوعي الفرنسـي، وبدأت تتبلور فكرة إنشاء هيئة دفاعية جماعية.

ولـدت هـذه الهيـئة رسـمياً فـي 19 نيسـان/ابريل 1959. وكانت مؤلفـة مـن محاميـن جزائرييـن وفرنسـيين، ثم بلجيكيين ومنذ نهاية 1959 صار بإمكان علي هارون وضع ميزانية لهذا الدفاع الجديد.

وفي نهاية هذه السنة 1959. نجحت هذه الهيئة الدفاعية المرتبطة بجبهة التحرير الوطني في فرنسا في الإكثار من الحديث عنها. لكنها

أصبحت موضوعاً لتهكم الصحافة اليمينية وفي ما بعد ستصبح الوحش الذي يجب قتله. وظلّت ثابتة في العمل باستمرار أمام المحاكم.

كان الاتهام يوجه للجزائريين بصفتهم فرنسيين حملوا السلاح ضد فرنسا. وبالأمانة لواجبنا فقد دافعنا كزملاء في نقابات المحامين في باريس وليون وغرونوبل ومرسيليا عن زبائننا على الأرض حتى التي يتم اختيارها من قبل الاتهام. وقد أظهرنا للمحكمة أنها لا تستطيع في أن معاً، الاعتراف لجيش التحرير الوطني بصفة جيش أجنبي في حالة حرب مع فرنسا، وأن ترفض لأعضاء هذا الجيش الجزائريين جنسيتهم الجزائرية.

وكان على الدفاع أن يبرهن كذلك كيف وصلت القضية الرسمية على الصعيد القانوني إلى وحشية ملعونة بتناقضات أساسية:

ـ إما أن السجناء الجزائريين هم أشقياء، وينبغي بالتالي منحهم جميع الضمانات الشرعية الممنوحة لجميع الأشقياء، وبشكل متساو، حينذاك يصبح القمع مستحيلاً.

ـ وإما أن نطبق الحكومة الفرنسية على الجزائريين تشريعاً استثنائياً عنصرياً، لكنها بهذا ذاته، تنكر أن القضية عملية بسيطة للشرطة موجهة ضد مواطنين، وتؤسس عليها صلاحية محاكمها.

ـ وإما أن تعترف السلطة التنفيذية والبرلمان بوجود نزاع مسلح في الجزائر، وأن الجزائر ليست فرنسا، وعليهما بالتالي إبطال جميع النصوص الاستثنائية بدلاً من توسيعها، والاعتراف للسجناء الجزائريين بوضع المحاربين، بدلاً من معاملتهم بأقل من الحقوق العامة.

واعتُبرنا غير مسؤولين في نظر زملائنا من اليسار واليسار المتطرف، وخونة متحولين إلى العدو في نظر زملائنا من اليمين الذين كان هؤلاء وأولئك يطالبون بعقوبات ضدنا ـ وكنا نتعرض لضربات بعض المسؤولين و«الدوائر».

وجاء الرد مباشراً وقاسياً. ففي الواحد والعشرين من أيار/مايو، بعد شهر واحد من تأسيس الهيئة الجماعية، قتل عمقران ولد عوديا من قبل الأجهزة الخاصة التابعة مباشرة لرئيس مجلس الوزراء. وكان منظم الضربة العقيد ريمون موبل، قد ذكر، في كتاب صدر في عام 1994 تحت عنوان «حرب جبهة التحرير الوطني في فرنسا»، يصف التنفيذ كما يلي:

في الطابق الثالث مكتب رقم 180، والاسم على الباب: السيد عمرقان ولد عوديا، محام... وفوق الباب أنبوبة تضيء عندما يكون «الربون» هناك .. وعلى سطح الدرج بيوت خلاء مفتوحة دائماً، ولا شك في أنها مخصصة لاستعمالات الطابق . ويمكن الاختباء فيها بسهولة، وتقفل من داخلها... ويغادر المحامي مكتبه ما بين 19,30 والعشرين ساعة.

ويكـون بـاب بـيوت الخـلاء نصـف مفـتوح، والأنـبوبة مضاءة، والمـرمى هـنا ويكفي انتظار خروجه شرط أن يكون وحده القاعدة شكلية لا شهود ولا شائبة وفي حالة وضع غير ملائم للخطة المقررة تؤجل العملية.

ويتنفس الرجل بهدوء عدة مرات لتنظيم التنفس وضربات القلب ويُخـرج المنشـفة مـن تحـت إبطـه، ويدخل سبابته اليمنى في أحد الثقوب ويعيد محفظة الوثائق وينتظر.

وتطفـأ الأنـبوبة، سـيغادر المحامـي مكتـبه، ويفـتح بابه، ويكون وحـده، إنـه شـاب، يـرتدي بدلـة وربطة عنق قاتمتي اللون ويبتسم بلطف عندما تلتقي نظرته بذاك المجهول على سطح الدرج المقفر.

كذلـك يبتسـم هـنري لامبـير، ويقـع تحـيران بصوت مخنوق. وينطـوي المحامـي ركبتيه، ويرتمي مستنداً إلى إطار الباب دون أدنى أنين.

ويـتوقف مطلـق النـار دون حـراك، فجمـيع الاتجاهـات تحت المرصـاد. ويـنظر إلـى الجسـد الـذي لا حـراك فـيه، وذي العيـن المفتوحتين، ويضطرب من النظر إلى ضحيته، واختفت ابتسامته دون أن تظهـر علـيه هيـئة القلق والارتباك. وبدون استعجال يضع محفظة الوثـائق بيـن فخذيـه، ويسـحب معطفـه المشـمع ويقلبه ويلبسه من جديـد ويـبدا الثوب كستنائياً، مزوداً بحزام. ويخرج من جيبه قلنسوة يضـعها علـى رأسه ولا يضع نظارات على عينيه ولم تظهر المشمعة غير المرئية تحت المشمع المزرّر

ويـنزل الأدراج بخطوة هادئة، ويداه في جيبه، مثل متنزه لا شيء يضغط عليه، وعبر ممر فيدو يصل إلىملتقى شارعي فارتييه وفيفيين. ويـتوقف هـناك مـتظاهراً بأنـه يـتمخط، ويـطر حوله، ويجلس في المقعـد الأمامـي لسـيارة رماديـة مسـجلة في سين ـ وار، كانت تمر بمحاذاة الرصيف.

ـ كانـت السـاعة 40 د 19 تماماً ولاحط السائق الذي أبقى عيناً على المرآة العاكسة خلفه رغم انكبابه على قيادته للسيارة

وأمام صمت راكبه، انتهى إلى طرح السؤال:

ـ ماذا بعد؟

ـ ماذا بعد؟ كل شيء حيد، المهمة نفذت

. . واكتشفت الجثة التي برفت دمها بطء، في اليوم التالي، الست فـي السـاعة الثامنة من قبل حارس البناية حين كان يوزع البريد. ولم تكـن السـيدة دوبريه تعلم شيئاً، ولم تكن قد رأت شيئاً، ولا سمعت شـيئاً. وكانـت الضـحية قـد تلقت رصاصتين أُطلقتا من قريب حداً، إحداهمـا فـي الكـتف الشمالي، والأخرى في صميم القلب. ولم يؤد تفـتيش رحـال المفوض بوفييه في المكتب، ولا زيارة منزل المحامي في شارع، ماتورين ـ مورو 42 ، إلى الحصول على أي مؤشر.

واسـتنتج العقـيد مويـل أن تجمـع المحاميـن المؤيديـن لجـبهة الـتحرير الوطنـي ـ أوسـيديك، وفيرحس، وبن عبد الله، وكوروحيه، وبوفـيار، ورادريفسـكي، ورافـريان ـ أعلـنوا أنهـم تلقـوا، فـي 13 أيـار/مـايو، رسـائل تهديـد بالموت. وكان ولد عوديا قد حصل على الرسالة نفسها مكتوبة بحرف طباعي، وبعد إيداعها لدى حارس قصر

العدل. وكانت تقول. «إلك ستموت». وفي 26 أيار تلقى المحامون السمعة مرة أخرى رسالة مجهولة المصدر، ولم تكن تحتوي إلا على كلمتين: «أنت أيضاً». وكانت الرسائل مرقمة من 2 إلى 8.

لقد تلقيت الرسالة رقم 2 كان القاتل قد مُنح وساماً من حوقة الشرف، ولم يجد القضاة شيئاً، وكانت اعترافات العقيد مويل تخص جريمة مستفيدة من العفو العام.

وفي تقرير الإدارة العامة للأمن الوطني حول تجمع المحامين «الهدف: إعلام قضائي متابع ضد الأستاذ فيرجس وآخرين»)، في تاريخ 2 أيار/مايو 1960، الذي نقلته وزارة الداخلية إلى قاضي التحقيق المعني، يمكن قراءة التقييمات التالية:

إن الظروف التي يقوم فيها المدافعون عن المتهمين الجمهوريين بمهامهم، ليست «نقية» بالمعنى الاشتقاقي للكلمة. والفارق كبير بين الأساليب المتبعة في كل حالة، وخاصة المرنة والمتغيرة، وبين أساليب الأستاذ فيرجس المتماثلة دائماً، والمندمجة في عقيدة تسلورت بشكل متطابق مع خط عام من الجوهر السياسي الذي ترسخت قواعده من قبل منظمة: تجمع المحامين. وكان اسم الأستاذ فيرجس قد ورد، كما أمكن أن يكون كذلك اسم الأستاذ أوسيديك، أو الأستاذ شيانو وإحدى السمات الخاصة لعمل هؤلاء المحامين كانت في الواقع هي وحدة العمل (مهما كانت القضية المطروحة للجدل، وكانت الخطابات الدفاعية مستوحاة من المواضيع نفسها، وتحري المقابلات حسب المسار ذاته، فيمكن القول العرف ذاته).

وساهم كل ذلك في خلق «مناخ» محدد، وأظهر الاتجاه المراد والمنتظم للمحاكمات.

فكانوا ينادون ويرددون حق الجزائر في الاستقلال، وبوجود أمة ودولة جزائريتين، وعدم صلاحية المحاكم الفرنسية، وصفة «المناضل» للمتهمين، وكانوا يبذلون الجهد، في كل مناسبة، في التشديد على المزاعم المتناقضة القائمة بين سياسة رئيس الدولة وموقف القضاة، وإجراء المقارنة بين المقاومة الفرنسية والثورة الجزائرية. وتمّ الإمساك بجميع الفرص الاتهامات سوء النيّة الموجهة ضد السلطات الإدارية والإصلاحية للسجون التي «تقيد أداء هيئات حق الاتصال مع المعتقلين، واعتراضات النيابة العامة، ومضاعفة طلبات تأجيل القضايا، ومغادرة قاعات المحاكمة ومخاصمة القاضي بلا قيد ولا شرط». في هذا الخصوص الحدثان الأكثر حرارة بالذكر هما المقابلتان اللتان جرتا في كانون الثاني/يناير 1960 بين الأستاذين بن عبدالله وفيرجس مع مفوض الحكومة الرائد جيرار..

وتحدّى الأستاذ فيرجس الرائد جيرار في مناظرة وقدم له شاهديه الأستاذين غامبييه وكوريجيه

وفي شباط/فبراير 1959، كان الأستاذ فيرجس قد جذب الإنتباه خلال محاكمة متهمين بالاعتداء ضد السيد سوستيل وكان قد ألقى دفاعاً عنيفاً اتهم فيه الحكومة بتعابير مثيرة للمقاومة بشكل خاص وقد كلفته أحاديثه تحذيراً من المحكمة الدائمة للقوى المسلحة في باريس.

من البديهي أن مثل هذه الوقائع لم تمر دون أن تتسبب بظهور مقالات متعددة في الصحافة وتعليقات مؤيدة ومعترضة. وقد تحققت الغاية المنشودة: «وصار الكلام يتناول ذلك».

وشارك محامو التجمع في هذه السياسة الثورية بـ «إلزام» الرأي العام في البلد الأم، على الصعيد الوطني كما على الصعيد الدولي. وتدرج بعض التصرفات التي يمكن أن تبدو صادرة عن مجرد المبالغة اللفظية أو من حدة في الطبع، في الواقع عن وعي أو لاوعي، في خط متناسق، وفي الحكم على ذلك بقضايا جديدة، مثل قضية «شبكة دعم» فعالة تستهدف التعبئة العامة للأوساط المعنية، كل بما يخصه فعلى الصعيد الوطني تصرف المحامون بالكلام والقلم. وكانت جميع الاجتماعات، والمظاهرات العامة حيث يمكن التعبير عن الآراء، تستخدم لطرح المشكلة وعرض معطياتها في الاتجاه المنشود للجبهة وهكذا جرى إلغاء القبض على الأستاذ فيرجس، في الرابع من شباط/فبراير عام 1958، ثم أطلق سراحه من قبل دوائر الشرطة عندما كان يتظاهر في شارع سان ميشال وفي المساء ذاته، تناول الكلام في قصر التعاون استنكاراً لأشكال تعسف المحكمة العسكرية في الجزائر، وأشكال التفتيش غير الشرعية والتعذيب والاعتقالات التعسفية. كما أعلن في المناسبة ذاتها أن الجزائر ستصبح مستقلة وأن الحكومة ستضطر للتفاوض «قبل أن يصبح مدفع ديان بيان فو مسموعاً».

وقد أظهرت بعض المنشورات الصادرة في الخارج من قبل محاميي التجمع التأييد لسياسة الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية،

والتطلع إلىتحريك الرأي العام الدولي والفرنسي في آن معاً. وفي العاشر من آب/أغسطس 1959، وجّه الأستاذان زافيران وفيرجس إلى رئيس الصليب الأحمر الدولي ما اتفق على تسميته «السجل الأحمر لحالات الاختفاء» الذي نشر في العدد رقم 163 لمجلة «الأزمنة الحديثة». وكان هذا السجل لائحة بأسماء 150 شخصاً اختفوا منذ اعتقالهم في الجزائر وطالب المحامون بتدخل هيئة الصليب الأحمر الدولية.

مثل هذه الكتابات التي كانت تضاف إلى مظاهرات أخرى عامة وصاخبة مثل المحاضرة التي ألقاها الأستاذ فيرجس في بروكسل، لم تكن لتظهر دون أن تعطي نوعاً من الرضا عند فاعليها. وهذا ما أمكن أن يُلقى على منبر جنيف بشأن التقرير السابق ذكره وتصريح الأستاذ فيرجس في جنيف حين قال: «هذا الموقف المتطرف يرتبط بالطبع بوضع استثنائي لا يعطي المتهمين الجزائريين ضمانات الحق العام ولا ضمانات اتفاق جنيف، وفي مثل هذه الوقائع ما يشكل صدمة للضمير العالمي».

ومن المؤكد أن النشاط المبذول هكذا صار للدعاية على الصعيد الوطني. وقد شهدنا ذلك سواء أمام القضاء عند الاجتماعات أو المظاهرات العامة، أو في نشر المقالات أو الكتب، حيث كان أعضاء التجمع يريدون بكل الوسائل تقديم الحد الأقصى من الاعلان للقضايا التي يدافعون عنها بهدف تعميم الدعاية لجبهة التحرير الوطني وجذب قسم من الرأي العام الفرنسي لصالحها.

«والمسألة أن يُعرف ما إذا كان يمكن اعتبارهم مساعدين للعدالة أو للذين كانوا في صراع مع فرنسا».

وعندما طلب مني الإجابة على هذه الاتهامات للأعضاء الفرنسيين في تجمع المحامين، وبموافقة زملائي، وبصفتي نصيراً سابقاً لفرنسا الحرة، بعثت إلى السيد مونزين الرسالة التالية:

باريس، في 10 تموز/يوليو 1961.

السيد قاضي التحقيق،

قلت لكم عند أول مثول لي أمامكم أنني كنت سعيداً بأن أكون متهماً. فعندما يكون الشرف ومراتبه لا يسيران في اتجاه واحد، يجب أن أعرف في الواقع كيف أفصل استبعاد أن أكون وزيراً ويعني اتهامي على الأقل أنني لست متواطئاً مع النظام الاستعماري الذي يسيطر اليوم على الجزائر، وفي أفريقيا الجنوبية وأنغولا، والذي هو في نظر شعوب أفريقيا نظام عام قاتل.

إنني لا أحاول بالتالي أن أتجنب مسؤولياتي، بل على العكس أنني أقصد تحملها بتعريفها بشكل أفضل وأكمل. إن زمن الوشاية المحدودة قد مضى. عندما كانت الجمهورية الرابعة لا تزال في الرابعة من العمر، كان المسؤولون فيها ينكرون وجود التعذيب، ولا شك في أنه كان من الضروري أن توضع جروح جميلة بوحيرد تحت أبصارهم.

أنا ممتهن للقانون، وأحمل عبء السجناء من أجل حياتهم وحريتهم وآلامهم، فلا أستطيع بالتالي البقاء دون تصرف. ولهذا

السبب قررت منذ سنة مع بعض زملائي أن أراسل اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وذهبنا إلى جنيف وبقينا فيها شهراً مشغولين بإجراءاتنا. وقدمنا للصليب الأحمر لوائح لا نهاية لها من المختفين القتلى لدى قوات النظام الاستعماري، وعناوين دقيقة لقبور جماعية في مدينة الجزائر نفسها، مليئة بالجثث والسجناء الذين أُعدموا دون مراعاة لجميع القوانين الدولية، وأبلغنا عن معسكرات التعذيب، مثل مزرعة أميريان في قسنطينة، وعرضنا أسماء شهود من أجل لجنة تحقيق، وقد أوضحنا كيف كان قانون 16 آذار/مارس 1956، وقرار 8 تشرين الأول/أكتوبر 1958، ومرسوم 12 شباط/فبراير 1960، كلها كانت تلغي كل الضمانات الفردية للجزائريين وتسمح لسلطات العسكرية بنقلهم وتدمير قراهم وتعذيبهم، وحصر الجزائر في شبكة ضخمة من مراكز الفرز والاستخبارات. وقد قرأنا على وجوه محاورينا الضيق والعجز. فهل علينا أن نستسلم؟ لم نقتنع بذلك...

وكان التعريف المعطى في القانون رقم 10 تاريخ 20 كانون الأول/ديسمبر 1945، تحت توقيع الجنرال كولتر ممثلاً الجنرال كونيغ، لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، لا يزال ملائماً للمرحلة الحالية.

تلك هي الجرائم التي اتهم بها مسؤولو المصالحة في الجزائر، على أساس القانون الجزائري بين الدول الصادرة في نورمبرغ...

ويعود لك وحدك، أيها السيد قاضي التحقيق، أن تعارض تشاؤمي وأن تثبت ليس فقط أن العدالة الفرنسية ليست الذراع

العلماني للدولة كما زُعم، بل إنها تستطيع حماية القوانين والحريات الفردية. ومن أجل هذا، يكفيك أن تستمع إلى الشهود الجزائريين الذين سيأتيهم لكم، بعد أن تثبت لي بأن ذلك لم يكن بفعل أمر من أي قاض.

ولما كانت الوثائق الواردة في كتيب «نورمبرغ من أجل الجزائر» قد تأكدت من صحتها، أطلب إليكم أن تربطوا بين جميع تقارير لجنة الحماية والاستماع إلى الجنرالات ماسو وبولارديير وألارد والعقيدين بيجار وترينكييه، والرائد روديه ومعززة المطاردة، والسادة لاكوست وبورجس مونوري وسوستيل، والوزيرين السابقين دوبريه وميشليه، والوزيرين الحاليين، بول تيتجن، الأمين العام السابق المكلّف بقضايا الشرطة في محافظة مدينة الجزائر، والسيد لامبير المفتش العام الإداري السابق في منطقة وهران، فلدى هؤلاء جميعاً معرفة مباشرة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة ضد الجزائريين كما ضد عدد معين من الجنود السابقين أو الإضافيين، والسجناء الجزائريين، والسلطات الدينية والمحامين، وعندما يتم كل ذلك وتحدد ساحة الجريمة، أطلب إليكم الاستماع إلى جميع مسؤولي القمع وإصدار إنابة قضائية لفتح القبور الجماعية في الجزائر. في تلك اللحظة لا أشك في أنكم لن تمحوني مع محاكمة ولن تصدروا عدة آلاف من مذكرات التوقيف ضد وزراء ووزراء سابقين وضباط قادة كبار ومراكز عليا في النظام الإداري.

وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر من العام 1943، أعلن رينيه كاسين المعيّن من قبل اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني للمشاركة في أعمال

لجنة التحقيق حول جرائم الحرب، بعد أن ذكَر بأن هذا العمل يتم بناء على مبادرة فرنسية، في الإذاعة البريطانية: «إنني أتوجه إلى القانونيين خاصة وإلى جميع الذين يعرفون كيف يتم التحقيق الجرمي. وإن ملفاً جيد الإعداد ضد رئيس في الشرطة السياسية لألمانيا النازية أو ضد قاتل فقط، يكون ذا فعالية أكبر بكثير من علاقات غير محددة ومستهدفة كثيرين من الأشخاص».

لقد سمعت هذا النداء في معسكر لقوات فرنسا الحرة في إنكلترا، ولم أكن أعلم أن قاضياً سيلومني يوماً على نقائي أميناً له

جاك فرجيس

وبعد مقتل الأستاذ ولد عوديا، وأمام رد فعل أعضاء التجمع والتوسط كان من الصعب والخطر سياسياً متابعة المحزرة فاختارت السلطات جعل عمل المحامين مستحيلاً. وفي 14 آب/أغسطس 1959، كنت قد أبعدت عن مدينة الجزائر بسبب قيامي بجمع ملف عن المختفين. وفي 20 كانون الأول/ديسمبر، كان دور ميشال زافيران القيام بالمهمة ذاتها. وفي كانون الأول دائماً، جرى اعتقال الأستاذ شيانو العضو في نقابة محامي مرسيليا، وحُكم بالسجن لمدة سبعة أشهر وشطب اسمه من لائحة النقابة بسبب النيل من أمن الدولة.

وفي شباط/فبراير 1960 جرى احتجاز الأستاذين أوسيديك وبن عبد الله إستناداً إلى مجرد قرار إداري في معسكر سان

موريس الأردوازي، وفي 23 حزيران/يوليو 1960 شجب الأستاذ نيكول رين أساليب الشرطة في سيتيف. وفي 2 تموز حاول شخصان قتله. وفي 5 تموز رفضت المحكمة الدائمة للقوات المسلحة منح الأستاذ كوريجيه حق الدفاع.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1960، اتُّهم الأساتذة كوريجيه، وزفيران، وبن عبد الله، وأوسيديك، وبوفيار وأنا، بالنيل من أمن الدولة.

وقد شجب روبير باديتر هذه المحاكمة بالمقالة التالية في صحيفة «الإكسبرس» بتاريخ 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1961.

هذا هو بالتالي الدفاع عن المتهمين وراء قفص الاتهام مثُل الأساتذة فيرجس وكوريجيه وزافيران وبوفيار وأوسيديك وبن عبد الله، لأسباب عديدة، أمام محكمة الجنح، في تهمة النيل من الأمن الداخلي للدولة. فبعد الزنانس، جرت محاكمة المحامين بدورهم، وتحت التهمة ذاتها. وهذا ما سيبدو مناف للعقل ارتياحاً أو مقتاً حسب قناعات كل فرد. لكن هذه المحاكمة، في كل حال، جعلها منطق القمع الجزائري لا بد منها. ومع ذلك، فالأعباء دقيقة جداً ويحدد الاتهام أن أتعاباً متواضعة دفعت لهؤلاء المحامين. من قبل من؟ من جبهة التحرير الوطني، يجيب الاتهام ملوحاً بمستند مصدر ضبط عند بشير بومعزى المسؤول الاتحادي في لجنة دعم معتقلي جبهة التحرير الوطني، ويجيب المحامون من قبل أصدقاء وأهل المعتقلين، ويتفقون حول هذه النقطة مع بومعزى الفار من فريس

منذ ذاك الوقت. وفي كل حال، إن في مثل هذا الاتهام ما يفاجئ من حيث المبدأ. فما هو مصدر هذه الأتعاب المدفوعة إلى المحامين عن القضايا الجرمية. هذا السؤال لم يطرح أبداً في السابق في تاريخ نقابة المحامين، لأن الدفاع في العديد من الحالات لم يكن أمامه إلا أن يختار بين المجانية أو التواطؤ، مما يؤدي في الواقع إلى رؤيته مقفراً.

ولا شك في أن إدارة الأمن الوطني قدرت منذ البداية أن هذه الأرضية للصراع مع الدفاع عن المتهمين كانت ملغومة. لأن وثيقة بو معزى التي ضبطت في كانون الأول/ديسمبر 1958، كانت قد دست في ملفاته انتظاراً لفرصة أفضل. وفي شباط/فبراير 1960 بعد الحجز التعسفي للأستاذين بن عبد الله وأوسيديك، والذي انتفضت ضده نقابة المحامين كلها، غادر الأستاذان فيرجس وكوريجيه إلى سويسرا.

وأدت تصريحاتهم للصحافة ومحاضراتهم وكتاباتهم إلى تجدد حدة القمع ضدهم، وفتح تحقيق إستناداً إلى وثيقة بومعزى المتوافقة مع تقرير عام لإدارة الأمن الوطني يشجب وجود عمل «تجمع» محامين ومتهمين في جبهة التحرير الوطني. ولكي تكون مسندة إلى اعتبارات أمنية، لا تبقى أعباء الملف أقل تلاشياً. فكان يجب بالتالي جعل الملف مريحاً.

بيد أنه في بداية تشرين الأول/أكتوبر 1960، كان مدير إدارة الأمن الوطني بحر القاضي المحقق بأن وثيقة عائدة لجبهة التحرير الوطني وتكشف نشاطات «التجمع» قد ضبطت في هولندا، خلال عمليات تفتيش نفذت عند مزورين يزودون جبهة التحرير الوطني

بـأوراق هوية كان الدليل المطلوب إذن قد أعيد، وتكون وثيقة جبهة التحرير الوطني كاشفة بأفضل تطابق، لتنظيم ونشاطات «التجمع» كما كان يكشفها تقرير إدارة الأمن الوطني.

ومـع ذلـك، فإن شكاً فريداً ينتصب لدى التأمل في وجه وأصل هـذا المسـتند وعند التمحص، فإنه يبدو كنسخة من نص ضُرب على الآلـة الكاتـبة ليُرسـل إلـى «إخوة أعزاء» مجهولين. وتتضح الشروط الغامضـة واللازمـة للكشـف. وحسب الاتهام فإن المستند صودر في العاشـر مـن حزيـران/يونـيو 1960 فـي منـزل المدعو سانتن، خلال تفتيش كان لا بد أن يؤدي إلى اعتقاله لكن سانتن سُمع يعلن أنه لم ير هذا المستند أبداً.

هكـذا بإيجـاد نسخة ـ لكاتب مجهول ـ موجهة لمرسل إليه غير معـروف، وفـي ظـروف غـير معروفة، وفي تاريخ غير معروف، لدى شـخص يدافـع عـن نفسـه بأنـه لـم يرها أبداً، هو الذي يقدم دليلاً استخدمته إدارة الأمن الوطني لتدعم تقريرها الاتهامي ضد المحامين في «التجمع».

لكـن حقـيقة المحاكمـة ومغـزاها ومرماها تندرج خارج الجدل حـول هذه النقاط الفعلية حيث يتمنى الاتهام دون شك إغفال الجدل فـيه. والمقصـود فـي الواقـع أكـبر مـن الحصـول علـى إدانة بعض المحاميـن بصفـتهم أفراداً، بل تدمير هذا الدفاع الجماعي غير المقبول فـي القمـع الجزائـري. كما لو أن الأسلوب والإجراءات وحتى البنية لهذا الدفاع لم تكن موجهة بلا مقاومة من قبل النظام القمعي نفسه.

إن القمع الجزائري، حتى عندما يقتبس عن الجهاز القضائي إطاره، وأشكاله وحتى قصاته، ينفصل بصورة تامة عن ممارسة القضاء.

ومن الطبيعي أن يكون الدفاع ضد مثل هذا القمع الذي لم يكن له من القضاء إلا المنظر والحد المسموح به، بحاجة لأسلوب جديد ومؤسسة إبداعية لا صلة لها مع الدفاع القضائي التقليدي الذي أصبح يمثل هذه التجارب عاجزاً وشبه مناف للعقل.

وفي كل لحظة تحوّل محاكمة رحل إلى محاكمة قضية: قضية الاستقلال الجزائري. وتتجاوز القضاة إلى دعوى غير محدودة في الزمان والمكان، للرأي العام الدولي للإسراع بإنهاء القمع ضد جميع المتهمين عبر السلام العائد: تلك هي السبل الممكنة للدفاع الجماعي في وجه القمع الجزائري، الذي كان لا بد أن يُحوّل كل محام عن المتهمين المسلمين إلى محام عن جبهة التحرير الوطني.

ومن المفارقة هنا أن يُرى القمع يغضب مما يكون الدفاع قد خرج عن القواعد التقليدية للقضاء، وأن يكون هو نفسه قد ألغى أو حَطّ من قدره. إن الطبيعة نفسها للقمع الجزائري كانت تستدعي هذا الدفاع المبتكر أو إلغاء كل دفاع

لكن محاولة ضرب المدافعين، بعد التعدي على حقوق الدفاع، لأنهم ردّوا بتقنيات جديدة على مشروع قمعي فاحش للقضاء، هو أيضاً حرف للقضاء عن سبله، واستخدامه في عمل سيء. ولا شك في أن محامي «التجمع»، في المأساة التي خبروها وعاشوها، قد قاموا بمهمتهم الاستثنائية التي تحملوها بحماسة كانت في بعض الأحيان

صعة الاحتمال، في هذا الوقت من التدهور القضائي. ولكن، كما كتبوا: «ليس للمحامي أن يأخذ موقف موكله من طرف الشفاه وبالارتجاف خوفاً، بل عليه أن يأخذه لحسابه فيدعمه أو يصرف عنه» فجميعهم قدموا الدعم حتى هذه اللحظة، وفي المقدمة الأستاذ ولد عوديا الذي دفع حياته ثمناً له. فلنتذكر ذلك بأن الشجاعة تكون في بعض الأحيان الفضيلة الأولى التي يقتضيها الدفاع.

بين محاكمة جميلة بوحيرد في مدينة الجزائر في تموز/يوليو 1957، ومحاكمة شبكات الدعم لجبهة التحرير الوطني في باريس في أيلول/سبتمبر 1960، مضت ثلاث سنوات. ففي الجزائر في عام 1957، كان الدفاع يصارع وحده، وفي باريس في عام 1960، فرض «التجمع» قانونه مدعوماً بقطاع واسع من الرأي العام.

أما شبكة جانسون التي «هرّت فرنسا» حسب صحيفة «لوموند»، وجمعت على مقعد المتهمين ستة جزائريين مسؤولين في جبهة التحرير الوطني، وسبعة عشر فرنسياً أعضاء في شبكة دعم ملاحقة بسبب إعطاء مأوى لجزائريين تبحث عنهم الشرطة، ونقل أموال وكتابة وتوزيع كتيبات ضد القمع: منهم مدرسون وطلاب وموسيقيون وممثلون ومخرجون إذاعيون أو مجرد أجراء. وكان الموقف المبدئي للجزائريين معروفاً، أما محركات الفرنسيين فكانت مختلفة.

وكانت اهتمامات الصحافة تقترب باتجاههم. وفي هذه الظروف كان الخطر أمام تجمع المحاميس في جبهة التحرير الوطني في رؤية استراتيجية القمع مقيدة بالتبريرات الشخصية للفرنسيين. وها هو خط دفاعنا كما حلله حان مارك تيولبر في «لوموند»:

لكن قبل أن نتمكن من الإصغاء إلى البعض والبعض الآخر، يجب التزود بالصبر ففي الواقع كان هناك أيضاً الجزائريون الأعضاء في جبهة التحرير الوطني، وإلى جانبهم الفريق المرعب للأستاذ فيرجس، الذي قال: «بملاحقة نهج القمع على الصعيد القضائي، تكون الجمهورية الخامسة تتابع، في النزاع الفرنسي ـ الجزائري، تقليد الجمهورية الرابعة خرق القوانين الفرنسية والاتفاقات الدولية في الوقت نفسه. ويعود للدفاع والمحامين بصورة خاصة، إزالة انتفاخ هذه الوحوش القانونية من هنا الأهمية المميزة في هذه المحاكمات لمعركة الاجراء.

المعركة الإجرائية

خلال ثلاثة أيام، أظهرنا للمحكمة أنها لا تعرف شيئاً عن الوضع في الجزائر، وأنها كانت منحازة، وتجهل قانون الاستثناء والمفترض أنها تطبقه.

فقبل كل شيء، كان أحد المتهمين الجزائريين يؤكد أنه لا يفهم اللغة الفرنسية ولا العربية المحكية في الجزائر، بل العربية الفصحى فقط. ورفضت المحكمة طلبه، لكنها قررت، في اليوم التالي، أن تكون المناقشات ليست مترجمة إلى العربية فقط، بل أيضاً إلى العربية الفصحى وحتى إلى لغة القبائل، الأمر الذي لم نكن قد طلبنا له ذلك. وانفجر الجمهور ضاحكاً أمام ارتباك القضاة، وذكّرهم الرئيس بالنظام قائلاً:

حين كان الدم يسيل على شواطئ الجزائر، وفي الجبال، لم تكن مقبولة محاولة السيل من الصماء الذي لا بد أن يوجه مجرى هذه المحاكمة.

ما أجيب به على طلب الطعن:

إذا كنت تريد الكلام عن الحرب الجزائرية ومآسيها، كان عليك أن تتذكر أيضاً أن 700 ألف شخص قتلوا منذ عشر سنوات، وأن أطفالاً كثيرين ماتوا من الجوع في مخيمات التجمّع، وأن معركة مدينة الجزائر أدّت إلى اختفاء ثلاثة آلاف شخص، وفي رأي السيد بول تيتعس، أن تسعة أعشارهم قد قتلوا. وكان عليك كذلك أن تتحدث عن أشكال التعذيب.

ورفضت المحكمة طلبي باستعادة قانون الإجراء الجزائي الذي يمنح الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف صلاحية وحيدة لمعرفة مثل هذا الطلب. وغداة اليوم التالي، قدمنا للرئيس ملاحظة

أن قانون القضاء العسكري يعطيه الصلاحية، ويلزمه بالتالي بالإجابة على طلبنا. لكنه تنصّل من رأيه السابق، دون خجل، فاستلم طلبنا ورفضه. وبالطبع فقد تعرضنا للنقد كما سنرى في ما يلي:

نتدقيق النظر في الدفاع، يمكن اعتباره ناجحاً ولا شك في أن الفضيحة اقتحمت الرأي العام. وأصبح جميع الذين يقرأون الصحف، وجميع الذين يستمعون إلى الإذاعات يعرفون أن هناك محاكمة لشبكة جاسون. وكانوا ينتظرون كل صباح أن يعرفوا شيئاً عن الأشكال الجديدة من الضحيح والأحداث، حتى ولو استثارت سخطهم

وقررت أن أدق المسمار.

أراد الدفاع منذ بداية جلسة المحاكمة، إظهار أن المحكمة تدخل في جدل لا يمكن أن يؤدي إلى أية نتيجة نعم! لقد أثبت هذا الدفاع بأنه كان قادراً على خوض جدل يخدم هدفه لقد قدمنا وأردنا أن نقدم الدليل على لا معقولية ما لا تستطيعون الحكم فيه لم يكن ذلك إلا نوعاً من المقبلات. لكننا نريد أن نبين لكم أننا لا نخشى الغوص في العمق. فقد جرى توقيف جزائريين متهمين بإطاعة الحكومة الانتقالية للجمهورية الجزائرية، يعني لكونهم مقاومين. وإذا لم يكونوا يقومون بذلك، فهم جديرون بالاحتقار

وتوسعت في استنتاجات جديدة من أجل دعم أن الاتهام الاحترازي ـ المادة 88 من القانون الجزائي الجديد ـ لا يمكن أن

يكـون من صلاحية المحكمة: النيل من سلامة الأراضي الوطنية أو الأراضـي التي عليها السيادة الفرنسية، لا يمكن أن يتعلق بالجزائر. لماذا؟ لأن الجزائر ليست من بلدان الرابطة الفرنسية ولا من أراضي مـا وراء البحار. فهل هي مقاطعة فرنســية؟ لكن هل يعطى لمقاطعة فرنسـية حق تقرير مصيرها بذاتها كما كان يواجه الجنرال ديغول؟ فضـلاً عن ذلك، لكي تكون مرتبطة بفرنسا مثل سافوا أونيس، فلا بـد من إقرار استفتاء شعبي. وكان التفكير المنطقي يترافق بتحذير: إذا كانـت المحكمـة تـتجاوز ذلـك، فـإن الدفاع يجعل المحاكمة مسـتحيلة، فتـتولى الأمـر اللجنة الدولية للصليـب الأحمر، وكذلك اللجنة الدولية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. لقد تحاوزت المحكمـة. وفـي صـباح الـيوم التالـي، طلب مفوض الحكومة من المحكمـة توقيفـي لمدة سنة وواقفت المحكمة على إدانتي. لكن لمـا كنـت قـد أخـذت الحـيطة بكونـي غائـباً، اسـتطعت تقديـم الاعتراض والعودة بعد الطهر.

وجـاءت فرصـة مواجهـة جديدة بعد ثماني وأربعين ساعة، لكنـنا رأيـنا قاضـيين يشـربان نخـباً مع بيار سيدوس، القيادي في حـركة أقصـى اليمين «أمة فتية»، وطلبنا من المحكمة ردّهما لرفض طلبـنا. وغادرنـا حيـنها حاجـز المحكمة، ولحق بنا المحامون غير الأعضـاء فـي «الـتجمع». وفي اليوم التالي لم تتحدث الصحافة إلا عن هذا الحادث، وبددت بالقاضيين والمحكمة في المناسبة ذاتها

لوفيغارو. أسف بالإجماع لحركة هذين الضابطين اللذين اضطرا للامتناع عن كل موقف يعبر عن تعاطف شخصي أو إيديولوجي، لأن ذلك يعرض موضوعيتها للاتهام بصورة حتمية، ويكون هذا الخطأ موضوع مهمة المحامين الذين قالوا في دفاعهم أن المحاكمة أصبحت مستحيلة

لـورور: هذا هو العمل، وإنني مضطر للقول ولي الحق في ذلك، أن الدفاع كان مصيباً البارحة، والمحكمة خاطئة. فمن الناحية القانونية، لا شيء يمنع القاضي العسكري من التحدث، خارج الجلسات، مع كل من يلائمه، وعندما لا يأخذ مكاناً في مقصورة خلال مدة المحاكمة. وأخلاقياً تكون الرعونة واضحة وجسيمة وكان من المتوقع أن يدرك الرئيس هذا الوجه الأخلاقي لشأن محيّر وكان من البسيط جداً الطعن في قاضيين واستبدالهما على الفور بواحد من ستة قضاة هم موجودون لهذا الأمر! وفي نظر الرأي العام تستعيد المحكمة قوة أخلاقية وكرامة، بحد الدفاع نفسه أمامهما مقيد القدمين واليدين والفم محيظ خاصة».

المعـركة: «المحاكمة في المأزق. لكن لصالح من؟ بالتأكيد ليس لصالح هذا القضاء الذي يفقد كل ثقة وكل كرامة».

وفي اليوم التالي، استُبدل القاضيان اللذان ألمَّ بهما «المرض». وظهرت سلطة المحكمة في ضعف كبير، بعد أن كانت شديدة التأرجح.

الشهود

بعد هذه الأحداث الخيالية التي كانت تؤلف المقبلات، كان الجدل في العمق يمكن أن يبدأ بسماع شهودنا.

وطرحت على الأمين العام السابق لمحافظة مدينة الجزائر، بول تيتغن السؤال التالي. عدما يقول أحدهم: «رأيته يعذب»، فهل تستطيع أن «تأتي بتكذيب له؟».

وجاء الجواب على الفور: «هذه الأوحه من الإفراط والتعذيب، كانت هي الأسباب التي من أجلها تركت مهماتي».

كما طرحت عليه سؤالاً آخر. «هل لديك علم بأن سجناء ماتوا خلال استجواباتهم، في حين كانت حددت الإقامة لهم؟».

كان الجواب واضحاً أيضاً: «لسوء حظ بلدي وكرامته، آسف أن أعترف بأن حالات الاختفاء قد وصلت إلى معرفتي، وللتخلص من ذكريات متعبة لي للغاية، تمنيت أن تصيب القسوة نفسها الذين يلوثون كرامة وطني وشرف جيشه».

وبعد ذلك طلبنا الاستماع إلى بعض الموقعين على «بيان من أجل التمرد».

وأعلن كاتب (هدوء البحر) فيركورس: «عندما يقاوم شعب الاضطهاد فكل الاحترام واجب له، وليس فقط الاحترام، بل كل المساعدة التي يمكن تقديمها له».

ثم كانت رسالة جان بول سارتر:

جاء جانسون بلقائي بصفتي ناشط في «شبكة الدعم»، ولهذه النشرة السرية التي كانت ناطقة باسمها، واستقبلته بعلم تام للسبب. والتقيت به مرتين أو ثلاث مرات. لم يخف عليّ ما كان يقوم به، وأيدته بصورة تامة. ولا أعتقد أنه يوجد في هذا المجال مهمات نبيلة وأخرى مبتذلة، ونشاطات مخصصة للمثقفين وأخرى غير جديرين بها. فأساتذة السوربون خلال المقاومة لم يترددوا في نقل الرسائل والقيام بالاتصالات ولو كان جانسون طلب مني نقل أمتعة أو تأمين مأوى لمناضلين جزائريين، لقمت بها دون تردد.

صيحات ووشوشات

في هذه المعركة قدمنا البرهان بلذة ووقاحة على أن المحكمة كانت تجهل الحق الذي كانت تدعي تطبيقه، وهوية الرجال والنساء الذين كانت تزعم محاكمتهم. وكانت صيحات المتظاهرين أمام المحكمة أثناء مرورنا، وتصريحات العسكريين والمسؤولين السياسيين الساخطين من سلوكنا تثبت لنا أننا قد بلغنا هدفنا. جعل المحكمة منبراً. وكانت العقوبات المطلوبة ضدنا تثبت صحة معركتنا.

وكان أحد الأعيان القبليين قد طلب من رئيس الوزراء «أية إجراءات تعزم على اتخاذها، غير وقف مبتذل ومؤقت، ضد

المدافعيـن، وعلـى الأخص ضد الأستاذ فيرجس، الذين يسمحون لأنفسـهم، فـي قاعـة المحكمـة العسكرية، بإلقاء كلام غير معقول بالنسـبة لفرنسـا كمـا بالنسـبة للذيـن يضـحون بحياتهم بشجاعة ونكـران للـدات، فـي سـبيل إعـادة السـلام إلى الجرائر؟» «وكان ضـباط الاحتـياط فـي مركز الدراسات الدفاعية الوطنية يندددون بـ «المشـاهد المعيبة التي توالت في محاكمة «شبكة جانسون» ووجه الدفـاع خلالهـا إهانـات تعتبر مسينة لاستخدام حقوقه، ولا يمكن التسامح معها ضد فرنسا ورئيس الدولة والمقاومة».

كمـا كـان اليسـار الشديد التأثر يشعر بالإصابة. وأمام حاجز المحكمـة عـبرت السـيدة حليمة عن استنكارها قبل أن تنسحب: «الـيوم لا يفهم الديموقراطيون والمثقفون والعمال أبداً ما يقال في هـذه القاعـة... الجمـيع حائـبون متألمون ومضلّلون». وبعد ذهابها ردّت علـيها موكلـتها بالحركة والكلام، ثم حدّدت محامياً آخر من الـتجمع للدفاع عنها، الأستاذ بن عبد الله، وأعلنت: «لقد قيل أننا لم نكـن متوافقيـن مع ما كان يجري في قاعة المحكمة. وقيل أننا كنا حائريـن، حـول هـذه النقطة، إنكم تستطيعون أن تدركوا ألا شيء من هذا»

وفـي الخارج وزّع الحزب الاشتراكي الموحد بياناً مرتبكاً. لا شـك فـي أن المتهميـن طـرحوا المشـكلة بيـن اليسـار الفرنسي والوطنـية الجزائرية في تعابير ليست هي تعابير الحزب الاشتراكي

الموحد، لكنها لم تكن أقل تلاؤماً مع «الإشادة صراحة بشجاعة وتجرد الذين اختاروا شكلاً خطيراً للمعركة من أجل الكفاح ضد حرب الجزائر».

ومع الجدل الرئيسي، كانت الاحتجاجات أكثر عدداً وعنفاً فكان أنصار الجزائر الفرنسية يستندون إلى حجج الدفاع من أجل اتهام رئيس الدولة واعتباره منا، كما قال الجنرال سالان. «كيف استطاع الفرنسيون المثقفون والمتعقلون ظاهرياً أن يصلوا إلى درجة الوقوف ضد وطنهم إلى جانب أعداء صريحين لفرنسا؟ وذلك لأن قناعاتهم السياسية بلا شك دفعتهم لاستنتاج الطابع غير المعقول والهدام وغير المفيد للحرب الجزائرية. ألم يقل للمسلمين أن بإمكانهم اختيار ألا يكونوا فرنسيين؟»، أو كما قال جاك سوستيل: «لقد شدد أحد محامي «شبكة جانسون» على وجود تناقض صارخ بين نص الاتهام ضد زبائنه بسبب مساعدة المتمردين في المقاطعات الجزائرية والسياسة الرسمية التي تتقابل مع المقاطعات الجزائرية على أنها أراضي ذات انتماء غير مؤكد، ولا يمكن تحديد نظامها الأساسي إلا في المستقبل. فهل يمكن اتهام جزائريين بالمساس بأمن الدولة، في حين يقبل رئيس الدولة نفسه بأنهم يستطيعون اختيار الاستقلال؟ الحجة لها وزنها، ومن المؤسف أن يكون هذا الوزن قد أعطي لها بسياسة تلغي تعبير «الجزائر فرنسية» وتشكك بما كان قد وعد به رسمياً قبل سنتين».

قرار الاتهام

ترتسم أمامنا سلسلة من الأماكن العامة كان الرابط الوحيد بينها تفحيم ذهنية ستحود عليها من الدوار. فلنسحب عشوائياً بعض هذه الجواهر التي تستقبل بضحك البعض وبضيق البعض الآخر وكان مفوض الحكومة السيد لوكيم قد بدأ بوضع احتلال الجزائر برعاية سان فينسنت بول. «عندما يدور الكلام عن مدينة الجزائر، كثيراً ما يُنسى أن السيد فينسنت، مرشد أشغال الملك، كان سجيناً لدى هؤلاء القراصنة، وأن هذا الرجل القديس كان قد شهد هذه الوقائع ووضع هو نفسه خطة إنزال لا بد أن تُستأنف في وقت لاحق».

أما الجزائر، فلم تكن موجودة قبل وصول العسكريين والمستوطنين، والذين ينكرون ذلك لم يكونوا إلا ناكري الجميل. «أن يسكر البعض جميل فرنسا التي أخرجتهم من العدم، شعور شائع لدينا أمثلة كثيرة عنه، لكننا شهدنا أيضاً رابطة المشاعر المتعارضة التعلق».

وبعيداً عن مقارنة هؤلاء الناكرين للجميل بالمقاومين، فإن مفوض الحكومة كان يقارنهم... بالمحتلين «فإذا أردنا التذكير بالاحتلال، كان هناك تطابق لا بد من القيام به، إنه تطابق مع النازية. كارثة البشرية بأسرها. ومن يستطيع الزعم بأن جبهة

الـتحرير الوطنـي هي الشعب الجزائري؟ وفي هذا كما في الآخر، خـيانة للبشرية بدلاً من توفير الدعم لها». ومن جهة أخرى، في ما يخـص الأشـكال المـزعومة لقسـوة المعاملة من قبل الجيش، فإن بوبـير قـد كلمكـم عن بعض ما رآه يُرتكب من قبل القوة الأمنية. (الـدرك) ومـن ينـتمون مـنكم إلـى هذه القوة يعرفون الدقة التي يراقب بها المسؤولون فيها التابعين لهم، وأن الأمر يتعلق بسلاح لا شيء فيه ما يلام عليه»

تصريحات المتهمين

كانـت المحكمـة السـاحة الحـرة التـي كـان يمكن لموكلنا وشـهودهم التعبير عن رأيهم فيها. فهذا مسؤول فرع جبهة التحرير الوطني في فرنسا حداد حمادة يقول:

«أيها السيد الرئيس، لا أستطيع أن أمتنع عن القول لكم، نحن الجزائريـين الذين تألمنا ولا زلنا نتألم دائماً، أن محاكمة الاستعمار بالنسبة لنا، لـم تعد فاعلة. وجبهة التحرير الوطني حركة تحرير، وتجمـع وطني كبير. لسنا عنصريين ولا شوفينيين، وأقل من ذلك أننا لسنا متعصبين. وليس لدينا حقد على الشعب الفرنسي، وأحيي بصـورة أخويـة الذيـن هـم إلى جانبنا. ولن ننسى أبداً ما قاموا به عندما تصبح الجزائر مستقلة، تلك هي الذكرى التي نحملها وليس حقـد مضـطهدينا، وإن شـجاعتهم الـيوم سـتكون الرهان لصداقة أعدّها هؤلاء الرواد».

فرانس بينار:

«إنني أتحمل كلياً مسؤولية ما قمت به، وبحضوري أمامكم، فإنني أتابع كفاحي».

هيلين كونا:

«يقال أننا نطلق النار على الشباب الفرنسي في ظهره، تلك هي حجة أخلاقية فكرنا فيها طويلاً لكنها تبدو لنا سهلة جداً».

جيرار ميير:

«رفض الاعتراف برؤية وجه فرنسا في عمل الجيش هو ما كان يخلق لدينا احترام هذا الوجه. ونحن فخورون به وبما كنا نقوم به. ونأمل أن يقوم به آخرون».

جان كلود بوبير، مستعيداً أشكال التعذيب المستخدمة أمام عينيه:

«الذين كانوا يقومون بذلك، كانوا يرتدون لباسك الموحد، وهو لباسي، ونحن كلنا مسؤولون عنه. لقد ساعدتُ الجزائريين. وأنا فخور بذلك، هذا كل ما في الأمر».

ميشلين بروتو:

«أيها الأستاذ، مهمتي أن أعلّم ليس التقنية فقط، بل علم الأخلاق لفتية فرنسيين وأن أرسّخ في أذهانهم بعض المبادئ

وبيـن هـذه المـبادئ التي هي كرامة فرنـسا، احترام الإنسان، وحق الشـعوب في إدارة شؤونها. وأشعر أنني لم أخرق معهومي للوطن مأي شيء».

وكـان آخـرون يدافعون بتواضع أكبر عن التهور أو المشاعر الطيـبة لكـنهم لـم يحاطـروا أبـداً بجعـل المحاكمـة تتأرجح في التواطؤ. وكان الأستاذ ملومل أحد المدافعين قد حدد دوره بشـرف: «بصـفتي محامـياً وفـي مـا يحصني، ليست مهمتي هنا الدفاع عن سياسـة معيـنة، بل تأمين الدفاع عن كائنين بشريين، السيد ريسبال وزوجـته.. أحدهمـا معتقل والآخر حر بشكل مؤقت ومهمتي أن أحلـل أمامكم أفعالهما ودوافعهما الخاصة بكل منهما عندما يحين الوقت لأعبر عن رأيي. في هذه الظروف ليست مهمتي تقييم نظام الدفاع عن متهمين آخرين، ولا لتأييدهم أو التنكر لهم.

الدفاع

عندما عجزت المحكمة عن إسكاتنا. اضطرت للإصغاء إلينا. وكانـت جمـيع الحجـج المتـبادلة خـلال المناقشـات والشهادات والمجاهـرة بالمـبادئ قـد اسـتؤنف البحـث فـيها دون أي التزام. ومنحنـي زملائي شرف الدفاع الأخير من أجل درس أخير للأمور. فقمت به على طريقتي أمام قضاة شديدي الإنتباه:

عندما تسود الشرطة، لا يبقى هناك قضاء لم أوجه إهانة لأحد. كنت ألاحظ كنا بعيدين لا شك، عن العدالة المطلقة كما كنا بعيدين عن المحاكمة التي كان الاتهام يحلم بها قبيل دورة الأمم المتحدة، وقبيل محاكمة لاعايارد، وقبيل محاكمة حونة فرنسيين من مندمجين مع قتلة جبهة التحرير الوطني. في صورة جميلة لـ «إبنال» على أرضية من ألوان الكاكي والأزرق البحري والأحمر والأسود للألبسة والثياب! والسان حورج رويلي محدلاً تيس العدر».

لم يبق من دلك شيئاً وتحون الحقيقة أحلام الأمير. فهي كذلك من المتمرديس الحزائريين. ولم يكن القضاة وحدهم الدين أصيبوا بالحيبة، كما أصيب النواب الوطيون لمطقة ميديا ومستشاروها.

فحسب هذه الصحف، كانت المحاكمة حفلة تنكرية ومعرضاً واجتماعاً فوضوياً إنها كانت متهورة وعير مألوفة ومدهلة ومعيبة، حتى أن صحيفة «ريفارول»، وصفتها بأنها دمى متحركة، دون أن تلقى احتجاجاً من معوض الحكومة.

ومع ذلك، فإن هذه الملهاة لم تثر الضحك لدى أي واحد من مراقبيها. فكانوا يصرحون أكثر ما كانت المحاكمة هزلية، وكانوا أكثر جدية، لأنهم أدركوا أنهم هم موضع السخرية، وأن المحاكمة لم تكن إلا انعكاساً لعجز النظام. وعندما كان الشاهد يستبق الأمر يقول كل الحقيقة ـ بشكل متوافق مع العمل الذي قام به ـ كان الرئيس يحذر من هذه المحاولة. ويستدرك قائلاً: «انتبه للحقيقة». ولعلمه أنها محاولة تفجيرية، كان ينصح باستخدامها بعناية أما المتهمون والشهود أنها محاولة تفجيرية، كان يصح باستخدامها بعناية. أما

المتهمون والشهود والمدافعون، فكما نعرفهم، لكننا لم نتوقف عن هرها حتى تنفجر. كان هذا هو الوجه الثاني للمحاكمة.

وكان الوجه الأول بكامله انشغالاً بها، عبر عتمة الإجراء وبريق الأحداث وبعد عشرة أيام، قدمت لنا هذه الحقيقة: خلال يومين كان جميع الشهود، وعلى رأسهم جان بول سارتر، أحراراً في التعبير عن آرائهم. وهكذا أعد الوجه الثالث للمحاكمة. وخلاله أصبح السؤال مطروحاً على الملأ: بما أن هذه هي الحقيقة، فما هو الواجب حيال حرب الجزائر؟ لم يكن من الواجب طرح السؤال، لكنه صار مطروحاً وهذا هو انتصار الدفاع. فكان يكفي قراءة الجريدة الرسمية لمعرفة أين هي المرارة والقلق: بين المتواطئين في السلطة، وليس في زنزانة المتهمين.

وتفترض المحاكمة السياسية أن تستبعد حقيقة المحكمة مسبقاً. فكيف الحكم، في الواقع إذا سلمنا مع السيد ماليس بأن الجزائريين هم جزائريون ومع السيد ميشليه بأن الحرب الجزائرية هي كذلك حرب أهلية بين الفرنسيين؟ المحاكمة تصبح مستحيلة. ويصبح الجزائريون سجناء حرب، ويتوقف اعتبار الفرنسيين خونة ليصبحوا مجرد أخصام. هذا الرفض للحقيقة السياسية هو الذي يرغم الدفاع بالمعركة الإجرائية. هذا هو التوليد الغريب للأفكار، الذي يجب استخدامه لكي يظهر وضع غير معقول للجميع على أنه لا معقولية قانونية.

«فهل يمكن اتهام جزائريين بالنيل من أمن الدولة بينما يقبل رئيس الدولة نفسه أن باستطاعتهم اختيار الاستقلال؟». كان هذا هو

السؤال الأول الذي طرحه الدفاع. ويوافق اليوم الجميع على أن هذا التناقض موجود. ويقبل السيد سوستيل أن «الحجة لها وزن» ويعترف السيد غبريال مارسيل، في لوموند، بأن جميع «الحجج المذهلة في الدقة اللغوية التي يمكن بواسطتها الخروج من هذا المأرق لا تقنع أحداً». وتبنى القضاء العسكري رأي الجنرال سالان «بأنه ليس من صلاحية أحد ـ بمن فيهم الجنرال ديغول ـ أن يقرر التخلي عن قطعة أرض تمارس عليها فرنسا سيادة خاصة في ما يخص الجزائر»

ولا ينحو القضاء العسكري من التناقض الذي أشرنا إليه طالما أنه لم يقم بملاحقات ضد رئيس الدولة نفسه بسبب النيل من أمن هذه الدولة.

ولم يكن موقف المحكمة من شهادة الوزراء غير ما كان موقفها من أحاديث الجنرال ديغول فكانت تعذرهم تلقائياً، وهم لم يعلنوا احتجاجاً وكانوا يعرفون أن الأحاديث ومحاططات المواطنين الأحرار هي اليوم «اعتدائية ضد النظام العام». فقبل ثلاث سنوات، أكد السيد ميشليه إدموند، أنه كانت هناك حرب في الجزائر وأن الذين كانوا يساعدون جبهة التحرير الوطني قد أخذوا موقفاً «يستلزم كثيراً من الشجاعة والبطولة» أما اليوم، فإن الوزير إدموند ميشليه مكلف بنظام السجن الإصلاحي للبطل جان كلود نوبير.

وكان السيد مالرو أندريه قد ذُكر أيضاً. واعتذر. وكتب أنه لم يكن يعرف أحداً بين المتهمين. كان هذا غير صحيح. إنه كان يعرف جانسون لكنه كان يقسم أنه لم يره أبداً.

كما رُفض طلبنا بالاستماع إلى أرعو أطوان العقيد المدعو بطريقة استثنائية «الدماغ الخلفي» للجنرال ماسو. بعد حصول الدفاع على وثائق سرية، أراد إثبات التعذيب والإعدامات بدون محاكمة قبل طلب توقيفه في جلسة المحاكمة بسبب «جرائم حرب». و«حفاظاً على كرامة الجيش» اعتبر من المستحيل سماعه. و«حفاظاً على كرامة الجيش» وافقت المحكمة العسكرية.

هذا البحث في الوسائل القانونية للتعبير عن الحقيقة لا يروق لكثيرين. وقد عبّر السادة الجنرال الاحتياطي راؤول سالان والجنرال العاعل كريبين، والوزير الاحتياطي جاك سوستيل، والوزير العاعل لويس تيرينوار، كل بدوره عن السخط ذاته. أما الإدارة الإصلاحية من جهتها فقد كانت تسمح من وقت لآخر بقيام مجموعة من المواطنين بوضع زهور في أسفل جدار قاعة المحكمة قبل تهديد الجمهور. ومن أجل مراقبة أفضل، كان ممثل لوزير الداخلية يجلس في الوقت ذاته مع القضاة بينما يجلس موفد رئيس مجلس الوزراء بين الحرس من أجل مراقبة أفضل للمحكمة.

أما المعارضة اليسارية فلم تكن في نفس الحالة من التعرية والإهمال. فعلى الأسئلة التي كانت تطرحها الثورة الجزائرية، من التمرد والمساعدة لجبهة التحرير الوطني، كانت تتمنى ألا يجيب الدفاع بحجج سيكولوجية. ففكرة «الخيانة» لا تطاق، وكان علينا، في كل مرة البحث عن تفسير خاص لهذه الخيانة، أقل خطورة من التفسير السياسي. وكان يجب الإلحاح على الحياة الخاصة للمتهمين كما في حالة جريمة عاطفية، وإدانة ماضيهم من أجل تغطية مثلهم العليا السياسية التي كانت تخيف النظام.

هكـذا كانـت مناقشـات الإجراءات المتبعة تثير نفاد الصبر لأنهم كـانوا يؤخـرون الاسـتجواب الـذي كـان يخيـب الأمل لأن واجبات المتهمين كانت سياسية صرفة.

بيد أنـه على عكس ما أمكن دعاؤه من قبل البعض لم تكن من المناقشـات شـكلية صـرفة أو غـير مرتبطة بالعمق فعندما طلب إليا حميمـي مـترجماً بالعربية الفصحى، كان يقدم الدليل على أنه اعتباراً من لحظة عدم معرفة أية لغة صحيحة يتكلم بها «فرنسـي مسلم»، كان يراهن كثيراً ألا يكون هذا «المسلم» فرنسـياً حقيقياً وعندما كان بوبير يطلب وجود طيار بين قضاته، كان كذلك يقدم الدليل على أن الجرم الذي يتهم به ذو علاقة بعيدة مع قانون القضاء العسكري. ووفر ذلك فرصـة للتذكـير مـرة أخـرى بدور الطيران الجزائري، الأمر الذي كان يـنكره المقـدم كلوسـتر مـان والعقـيد جـول روي وخـلال هـذه المناقشـات الإجرائية، لعب الدفاع بالتالي دور المولّد. والابن وحش، ونحن لسـنا آباءه.

«تثبـت هـذه المحاكمـة المخيـبة أنه لا يمكن أن يُكتفى بحرفية القـانون عـندما يـبغـي محاكمة جريمة سياسـية، وإلا فيمكن الوصول إلـى وضـع مسـتحيل» هذا ما لاحظه غوريـنغ الحزين عشية محاكمة حـريق المجلـس التشـريعي الألمانـي وتـؤدي اليوم محاكمة شبكة جانسـون إلى الاسـتنتاجات ذاتها وما أدركه غورينغ بعد ذلك، هو أنه كـان يمكـن تغيـير القـانون، وعقـد جلسـة مغلقـة، والقـيام بتوقيف المحامين.

باستخدام هذا الإجراء، يجعل الدفاع المحاكمة مستحيلة إذا استمر استبعاد شهوده، وأرادت المحكمة، بعد عشرة أيام، الاستماع إليهم ونسيان أن حضورهم كان قد اعتبر مهيأ من قبل مفوض الحكومة. وكان يحق لهم قول كل شيء عن الحرب الجزائرية، وعن التمرد والمساعدة لجبهة التحرير الوطني. وهكذا تصدع المفهوم الأصلي للمحاكمة المحصورة في لباسها الجزائي.

«أنت خائنة؟ كيف يمكن أن يكون المرء خائناً؟ لا شك في أنك أرغمت على الألم كثيراً؟ لا شك في أنك يهودية؟ وهل كان والدك شيوعياً؟ وهل كنت تحبين جزائرياً؟ وهل حصلت على المال؟». هذا هو الإطار الذي تطايرت شظاياه

لقد أرغم مفوض الحكومة نفسه على دراسة التاريخ والسياسة، وهي التجربة التعيسة. فمن جهة التاريخ الذي انتمى إليه السيد شارل أندريه جوليس، ظل عدد تفسيرات السيطرة على مدينة الجزائر التي وضعها المدافعون عن إعادة الملكية، ورفضها جميع المؤرخين الجديين، إنه طوى الوقائع والنصوص تحت أحكامه المسبقة أما من جهة السياسة، فإن تفسيراته كانت أكثر جلاء ضد جبهة التحرير الوطني: ففي ظنه أن الجيش الفرنسي كان يقدم للسكان المدنيين الملجأ في معتقلاته.. وحيال هذه الطرفة المخالفة للتاريخ تسمح المحاكمة بالتقابل مع حقيقة أخرى، هي أن حرب الجزائر ليست اليوم شأن الجزائريين وحدهم، بل حرب كل أفريقيا هذا ما نتبته الرسالة الموجهة إلى المحكمة من قبل اللجنة التنفيذية لاتحاد طلاب أفريقيا السوداء في فرنسا إثر اجتماع لرؤساء فرعها المكرس بشكل

خاص لمحاكمة الشبكة التي يتمثل فيها طلاب جمهوريات أفريقيا الوسطى والغابون والكونغو وتشاد والنيجر وتوغو وداهومي ومالي وغينيا. وكانت اللجنة التنفيذية لاتحاد طلاب أفريقيا السوداء في فرنسا تطالب منا بإلحاح تعميم هذا القرار لكي «يعلم الشعب الفرنسي أن شباب أفريقيا سيستمرون حتى النصر النهائي للشعب الجزائري».

هكذا فقد غدت الجزائر، كما قال صديقي أوسيديك، بنك الدم لأفريقيا كلها. وبسببها انهارت الرابطة الفرنسية، وولد الاستقلال جمهوريات جديدة. ولا يجهل ذلك أحد من تاناناريف إلى دكار.

عن هذه المقاومة لشعب بكامله التي مثلت طليعة الثورة الأفريقية، كسر بول تيتغن، في مناسبة هذه المحاكمة، صمت ثلاث سنوات، ووصف رد المسؤولين عن إعادة السلام بقوله «التكتم والتهرب من المسؤولية لا يمكن إلا أن يؤديا إلى جرائم الحرب «بـ» المعاملات السيئة وأشكال التعذيب» المماثلة لما عرف عما قامت به الشرطة السياسية النازية قبل سبعة عشر عاماً وقد أقسم أن أفراداً ماتوا خلال حالات الاستجواب وتحت التعذيب. وقد أوضح أن الأمر لم يكن بسبب هذا المسؤول أو ذاك الذي كان يوجه عمليات الاستجواب، بل من الوحدات العسكرية الكاملة حيث لم يكن المتهمون محتجزين في نطاق القضاء المدني أو العسكري، ولا حتى في أماكن معروفة من السلطات الإدارية، كانوا في كل مكان ولا في أي مكان. فلم يقم مفوض الحكومة بأعمال التفتيش ضد السيد تيتغن لأنه كان يعرف أن تلك كانت هي الحقيقة.

ومنذ سنة أبلغنا في الدفاتر الخضراء عن ثلاث مقابر جماعية: في مدينة الجزائر وقسطنطينة وسيتيف، حيث كانت الجثث لا تزال «طرية» وكانت هذه الدفاتر قد أرسلت إلى رئيس الدولة، ورئس لجنة الإنقاد، وإلى وزير العدل ولم يُجب أحد إلا رئيس لجنة الإنقاد الذي اعترف بعجزه عن القيام بشيء.

كانت هذه هي الدعوى الأولى التي يتوقف فيها الإبلاغ عن تناول حالات معزلة، ليصبح غير ممكن دحضه في النظام الذي لم يتوقف أبداً على عكس تأكيدات السيد مالرو.

وعند توقيف المتمردين، قبل ذلك بستة أشهر، أرهقهم اليسار كله، مديناً أفعالهم كأعمال خيانية، أو على أحسن حال كشهادات على اليأس الفردي ودون بُعد سياسي. وبفضل المحاكمة استطاعوا في النهاية طرح مشكلة التمرد كشكل من الكفاح ضد الحرب الجزائرية. ولا يستطيع بوبير ولا ميير الادعاء بأن الأمر يعني الشكل الوحيد للنضال المتوفر بين أيدي الشباب. ويستطيعان التأكيد فقط بأنه الحل الوحيد الممكن أمام سلبية اليسار.

ذلك أن اليسار مثل السيد تيتعن. فهو يراقب ولا يذهب إلى أبعد من المراقبة ويكون إحلال السلام متعارضاً مع احترام الشخصية الإنسانية ومع الديموقراطية وعندما كان السادة لاكوست وماكس لوجون وبورجس مونوري يختارون التعذيب، وكان يُظهرون قدراً أقل من التعاطف لكن أكثر من المنطق من السير تيتغن، دون البحث عن تصالح ممكن بين مصلحة الجرائر الفرنسية والديموقراطية، وفي هده الحرب وحدهما ميير ومارو كانا منطقيين لأنهما تمتعا بالصراحة

التامة في موقفهما. وهنا أيضاً موقف كان اليسار يدينه قبل ثلاثة أشهر، على أنه نوع من التحدي أو الخيانة. اليوم فقد كسر المتهمون بتعبيراتهم جدار الصمت والشجب حولهم، ولم يظلوا معزولين. فقد أعلن 121 مثقفاً أنهم يحترمون سلوك الفرنسيين باسم الشعب الفرنسي، ويعتبرون ذلك السلوك مبرراً. وبقدر ما كان فعل هذا النداء كان أيضاً فعل نداء 36 عاملاً من عمال مركز الفرز في شارع شارون.

ولا يعني ذلك الفور بإعجاب المحكمة فالمتهمون «المدنيون» يعرفون أنهم سيحصلون على الحد الأقصى وقد قاموا بكل شيء من أجل ذلك، وأمام قضاة ليسوا أكثر من أنهم رجال ولا يعني بالنسبة لهم دعوة اليسار كله العدول عن جميع الطرق الشرعية والانضمام إلى الشبكات، مما يعني أن المشكلة قد حُلّت. فينبغي إجادة فهم فعل «شبكة الدعم» فقط، لجعل التضامن مع جبهة التحرير الوطني فعلاً سياسياً تضامنياً معها. ويعمد هذا التضامن الاتهام وضيق الخلق «تواطؤ». ويعتبره المتهمون تحالفاً، يعني تضامناً فاعلاً ومعترفاً به.

هكذا فقد أضفوا على اجتماعهم في مقر المتهمين معناه الحقيقي وهي التحول من فعل الصدفة إلى اقتفاء الأثر الأمني، أصبح رمز اللقاء بعد ست سنوات من الفصل بين الشبيبة الفرنسية والجزائرية. وتبين حرب البيانات حتى خلال جلسة المحاكمة وعضب الجنرالات والقرارات الحكومية الجديدة، بوضوح أن هذا المعنى للمحاكمة لم يغفل عنه أحد في دوائر السلطة، وبحجة أقوى في الجامعات والمصانع. وهذا ما كان يحلق لدى المتهمين نظرتهم المتفائلة

واعتبرت المحكمة مرافعتي «اعتداء على النظام العام» ومنعت «أخذها في الاعتبار تحت أي شكل كان»، لكنها كانت مضطرة للاستماع إليها. وقد نشرت بعد ذلك برمن قصير في مطبوعات ماسبيرو في صيغة تفكير حول المحاكمة ولم يكن قد بقي أمام المحكمة إلا التداول وبلورة قرار كان الجميع يتهكم عليه. وكنا نعلم جيداً أن استقلال الجزائر والسلام باتا قريبين. وقد ساعدنا فيهما من موقعنا ولو بالقليل.

فهرس

عويدات للنشر والطباعة 2004/1063

Jacques VERGÈS

LES CRIMES D'ÉTAT
La Comédie Judiciaire

Traduction Arabe
Hussein HAIDAR

EDITIONS OUEIDAT
Beyrouth – Liban

يدهشنا جاك فرجيس بنظرته الفريدة، الخالية من الوهم، ورؤيته المتحولة بجماليتها وفائدتها لمن هم على ملتقى منطقين متناقضين: منطق الدولة ومنطق الفرد. ففي الكونغو البلجيكي، يأخذنا مع جوزف كونراد إلى قلب ظلمات الاستعمار، ومع وزير التسلح في حكومة هتلر، ألبير سبير يطلعنا على عمق القرار الجهنمي للرايخ الثالث، ومع الجنرال أوساريس والجلاد المحترف دبلر يعرض لنا اليوميات المعاشة للجلادين الاعتياديين.

يمكن لجريمة الدولة، وهي الأمر الثابت عبر التاريخ، أن تأخذ المسار المنحرف لملهاة القضاء، في دعاوى موجهة لتكون طعماً للشعب المتعطش لرؤية الميادين القضائية حيث يتدافع الجمهور لمشاهدة أفعال الإعدام.

يعود جاك فرجيس إلى ما هو الأكثر شهرة من هذه المشاهد المرعبة من محاكمة فرسان الهيكل في عهد فيليب لوبل، أول الملوك الملاعين. ثم يحدثنا عن مشهد قضائي كبير آخر في التاريخ الوطني، في محاكمة لويس السادس عشر، كمشهد مدنس للمقدسات ومؤسس للجمهورية. ويأخذنا أخيراً، بأسلوب لكل مقام مقال، إلى كواليس محاكمات جبهة التحرير الوطني الجزائرية التي هزّت فرنسا وشكلت أحد العوامل الأكثر إثارة للذكريات.

جاك فرجيس هو الآن محام لصدّام حسين، واشتهر بالأمس في الدفاع عن رئيس السنغال عبد الله واد، كما اليوم عن رئيس يوغسلافيا السابق سلوبودان ميلوزوفيتش، وعن الجناني المتواضع عمر رداد ...


ISBN 9953-28-055-X